

جامعة مولود معمري تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الشركة الأورو-جزائرية لمحاربة الإرهاب في المتوسط

مذكرة تخرج لاستكمال نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية
تخصص: الدراسات الأورومتوسطية

تحت إشراف:

أ. مهدي فتاك

إعداد الطالب:

بهلولي هالة

لجنة المناقشة:

رئيسا

مشرفا ومقررا

ممتحنا

أ. لوهاب حيدر باش

أ. مهدي فتاك

أ. فتيحة شيخ

السنة الجامعية: 2017-2018

إهداء

إلى اعز و أهم إنسانة في حياة , الى مثلي الأعلى ،التي ألهمتني حب العلم و المعرفة و التي رسخت في كياني ،قيم الإصرار و المثابرة لإتمام و تحقيق طموحاتي، و التي كانت السند القوي في مساري الدراسي و ظلت تردد دائما أن من طلب العلى سهر الليالي.

أهديه لكي أنت أُمي يا أغلى ما في الوجود.

الى روعي جدي و جدتي ,سكنهم الله فسيح جناته.

الى من حبهم يجري في عروقي و يلهج بذكراهم فؤادي، الى من كانوا سندي طول حياة، الى من كبرت و تعلمت الى جانبهم، الى و من دونهن لن اكون اخواتي (كاميليا ديهيا و قمر)، و اخواني (جلال و عماد,لونيس) اطل الله من عمرهم.

شكر و تقدير

اشكر امي التي انارت دربي و ساندتني و علمتني.

اشكر احبتي كاميليا ,لونيس ,جلال ,ديهية, عماد ,قمر .

تشكراتي الخالصة الى كل معلم افادنا من اولى المراحل الدراسية الى هذه اللحظة .

كما ارفع كلمة شكر الى الاستاذ المشرف "السيد فتاك مهدي" الذي ساعدني على انجاز هذه المذكرة

كما اشكر كل زملائي و زميلاتي اللذين شاركوني السنوات الدراسية

اشكر كل من صديقتاي صارة و تنهان على مسعدتهما لي في مشواري و كونهما دائما معي

الفصل الاول:المسار التاريخي للشراكة الاوروجزائرية.

المبحث الاول: تاريخ العلاقات الاوروبية الجزائرية.

المطلب الاول :طبيعة العلاقات الاوروبية الجزائرية.

المطلب الثاني :خطوات ابرام الشراكة الوروجزائرية.

المبحث الثاني: الشراكة الاوروجزائرية .

المطلب الاول: مضمون الشراكة الأور وجزائرية.

المطلب الثاني :اهداف عقد اتفاق الشراكة الاوروجزائرية.

الفصل الثاني :الارهاب الدولي في المتوسط.

المبحث الاول: مفهوم الارهاب الدولي.

المطلب الاول: تعريف الارهاب الدولي

المطلب الثاني: تطور و تصنيف ظاهرة الارهاب.

المطلب الثالث: الارهاب و المفاهيم المتداخلة.

المبحث الثاني :المقاربات النظرية المفسرة للارهاب .

المطلب الاول: المقاربة الامنية.

المطلب الثاني: نظرية الحرمان النسبي.

المطلب الثالث : المقاربة لنفسية و الاجتماعية.

خطة البحث

المبحث الثالث :اليات محاربة الارهاب لكل من الجزائر و الاتحاد الاوروبي.

المطلب الاول: اليات الجزائر

المطلب الثاني :الاستراتيجيات الوروبية للامن و الدفاع.

الفصل الثالث: دراسة حالة :الساحل الافريقي.

المبحث الاول:الحركات السببية لنساء ظاهرة الارهاب في الساحل الافريقي.

المطلب الاول:ازمة بناء الدولة في الساحل الافريقي.

المطلب الثاني:الثروة و ضعف التنمية في الساحل الافريقي.

المطلب الثالث:انتشار الاسلحة اليبية في الساحل الافريقي.

المبحث الثاني:خارطة التنظيمات الارهابية في الساحل الافريقي.

المطلب الاول :القاعدة و حلفاءها في الساحل الافريقي.

المطلب الثاني:جماعة بوكو حرام في نيجيريا .

المبحث الثالث:دور الجزائر و الاتحاد الاوروبي في الساحل الافريقي.

المطلب الاول: دور الجزائر في المنطقة.

المطلب الثاني:مركزات الاستراتيجية الوروبية للامن و التنمية في الساحل الافريقي.

المطلب الثالث : المبادرات الاوروجزائرية لمحاربة الارهاب في الساحل الافريقي.

الخاتمة

تعد ظاهرة الإرهاب من أخطر الظواهر التي أثرت سلبا على واقع المجتمعات في العالم. رغم أن هذه الظاهرة ليست وليدة اليوم حيث أن شغلت العالم منذ نهاية الحرب الباردة وظهور ما يسمى بالخطر الأخص إلا أن السنوات الأولى من القرن 21 شهدت تصاعدا ملحوظا في العمليات الإرهابية مما جعل منها ظاهرة ذات طابع دولي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أصبحت ظاهرة الإرهاب غير مرتبطة بمنطقة جغرافية معينة فحسب.

كما ساهمت هذه الأحداث في بلورت مفهوم الإرهاب الدولي، حيث ألقى الضوء عليه وتتنوع الدراسات بشأنه، قد أصبح تهديدا حقيقيا لأمن المجتمعات الدولية والمحلية على حد سواء.

وبات تعد تحديا دائما لاستقرار الدول. وأمام هذا الخطر تسارعت الدول أو أغلب دول العالم إلى اتخاذ كل الإجراءات والتدابير اللازمة لمكافحته، وذلك من خلال إعلان حالة الطوارئ وإصدار قوانين استثنائية لمكافحة الإرهاب، وأد هذا التسارع، العالم إلى محاربة والقضاء على الإرهاب، إلى استئصال هذا الأخير وتزايد العنف على الصعيد العالمي الذي شملت كل من الجزائر، المملكة السعودية، المغرب، السودان، مصر، سوريا، لبنان، الأردن، روسيا، اليونان، أوكرانيا، إسبانيا وفرنسا وغيرها. ما زاد من هاجس الأمن الدولي حيث تستوي فيه الدول المتقدمة والمتخلفة في مستوى عنف الإرهاب، التي ترشحت فيها قيم الحقوق والحريات أو البلدان المتخلفة أو البلدان النامية التي تعاني من النقص في الحريات والحقوق.

وفي ظل تفاقم الأزمات الأمنية في المتوسط والتي أدت إلى تزايد العنف وتطرف الإرهاب في المنطقة. وجدت دول ضفتي البحر الأبيض المتوسط نفسها أمام أزمة إقليمية عويصة استدعى مقاربة جديدة لحلها، فبعد فشل المحاولات الفردية القضاء على ظاهرة الإرهاب، اتجهت دول المتوسط على غرار الاتحاد الأوروبي والجزائر نحو خلق شراكات تهدف للاستجابة للأزمة التي تواجهها المنطقة.

وفي هذا السياق سندرس الشراكة الأوروبية -الجزائرية لمكافحة الإرهاب في حوض المتوسط، فبعد اشتداد العنف في هذه المنطقة رأت دول الإتحاد الأوروبي أن الجزائر تمثل الحليف الأمثل في هذا المجال وذلك بحكم خبرتها التي اكتسبتها في فترة التسعينات وكون التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب لأنجح دوليا.

الإشكالية:

أدركت دول حوض البحر الأبيض المتوسط أن الإرهاب من أخطر الظواهر التي يمكن أن تهدد أمنها واستقرارها لذا سعت إلى أخذ التدابير اللازمة للتصدي له من خلال اعتماد سياسات معينة وعليه

فالإشكال المطروح:

ما هي آليات الشراكة الاورو-جزائرية لمحاربة الإرهاب ؟

أسئلة فرعية:

1. ما هو الإرهاب الدولي ونظرياته؟
2. ما هي تهديدات الظاهرة الإرهابية في المتوسط؟
3. ما هي الاستراتيجيات الإقليمية والدولية لمواجهة ظاهرة الإرهاب في المتوسط؟

فرضيات الدراسة:

تعد حماية المصالح الأوروبية والجزائرية الاقتصادية، من أبرز الدوافع للشراكة بينهما لمحاربة الإرهاب.

أسباب اختيار الدراسة:

الأسباب الموضوعية:

منطقة حوض المتوسط تعد منطقة ذات أهمية بالنسبة للجزائر، لذا يجب الحفاظ على الأمن والاستقرار فيها لحماية مصالح الجزائر.

الأسباب الذاتية:

أرادت الباحثة لتناول دراسة الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في المتوسط. حيث يعد تهديد الإرهاب فيها من الأزمات الجديدة. وهذا ما زاد من رغبة الباحثة في دراسة هذا الموضوع.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع أنه يركز على الإستراتيجية التي انتهجها الاتحاد الأوروبي والجزائر لمحاربة الإرهاب، في منطقة مهمة لكل من الطرفين، في ظل تفاقم العنف المتطرف فيها.

دراسات سابقة:

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية و الإستراتيجية بعنوان الإرهاب في الساحل الإفريقي دراسة في المخاطر وسبل المكافحة (2009-2016).

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغربية، بعنوان: إثر الإرهاب الدولي على الأمن المغربي دراسة حالة الجزائر.

- MATHIEU Guidère « *ALQAIDA a la conquête du maghreb – le terrorisme aux portes de l'europe* » Paris, les editions Rocher ,09.2007.

الإطار المفاهيمي:

وأنا لأمن مركب من خمسة نقاط وهي الأمن العسكري بمعنى **Regional Security Complex** الإقليمي للأمن أمن الدولة من التهديدات الخارجية، و الأمن الاقتصادي من خلال توفير الحاجيات المادية للشعب، و الأمن السياسي من خلال وجود نظام سياسي مستقر لتوفير شروط الحكم الديمقراطي، والأمن المجتمعي من خلال وجود تجانس في رموز الهوية و الوحدة مهما كانت مستويات تركيب المجتمع من حيث عدد الأقليات، و الأمن البيئي من خلال الحفاظ على وسط بيئي يضمن شروط استدامة الحياة و الأجيال، و

كل هذا يتحقق من خلال بناء هوية أمنية مشتركة لمجموعة من الدول تتعرض لنفس طبيعة التهديد اتو ذلك بربطها بوجود قناعة بأن التهديدات هي عبر وطنية و تقتضي العمل العبر الوطني المشترك.

الإرهاب الدولي:

يمثل الإرهاب الدولي نمط امن أنماطا لإرهاب الجديد الذي ينتمي إلى الجيل الثالث فيتطور الظاهرة الإرهابية، والتي كانت في البداية مع ما عرفته أوروبا أواخر القرن التاسع عشر في شكل موجات عنف ذات طابع قومي متطرف، ثم اجتاحت أوروبا و أمريكا اللاتينية و المنطقة العربية بدرجات متفاوتة خلال السبعينيات و الثمانينيات الماضية كنمط ثان في تطور الظاهرة الإرهابية، أما النمط الثالث فقد ظهر في مطلع التسعينيات من القرن الماضي.

تعريف الشراكة:

يعتبر مفهوم الشراكة مفهوما حديث، حيث لم يظهر في القاموس إلا منذ 1987 بالصيغة ”نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين و الاجتماعيين إما في مجال العلاقات الدولية فان أصل هذه الكلمة تم استعمالها لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (CNUCED)

في نهاية الثمانينات يعرفها B.PONSON تتمثل في كل أشكال التعاون ما بين مؤسسات أو منظمات لمدة معينة تهدف لتقوية فعالية المتعاملين من اجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها.

مفهوم المتوسط:

تعتبر مفردة المتوسط من المفاهيم الواسعة الانتشار و الحاضرة في الأدبيات لمختلف أنواعها و في الخطاب السياسي حيث يؤثر في مدركات و سلوكيات الدول المطلق عليها و المتداخلة في ما بينها لتتفرغ لتشكيل أقاليم داخل هذه المنطقة و في ذلك هويات إستراتيجية ذات قاعدة جغرافية سياسية و ثقافية.

ينقسم إلى حوضين:

1. حوض شرقي 165000 كم²

2. حوض غربي 85000 كم² يتحكم في حركة نقل البضائع و المحروقات و تشترك دوله في حركة

اقتصادية معتبرة سواء على المستوى الثاني أو المتعدد الأطراف.

يخضع تحديد صفة الدولة المتوسطية إلى معيارين سياسيين هما:

المعيار الجغرافي:

استنادا على هذا المعيار فان كل دولة لها ساحل أو منفذ إلى البحر المتوسط تعتبر دولة متوسط و هو

معيار تقليدي تبنته مجمل الدراسات في هذا السياق 24 دولة.

المعيار الاستراتيجي:

إذا اعتبرنا المتوسط فضاء مغلق جغرافيا، فهو فضاء مفتوح جيوبوليتيكا، بحيث شمل دولا أخرى غير مشاطئة

له، من منطق دورها الاستراتيجي، أو بتأثيرها. استنادا إلى هذا فوجود علاقات تعاونية تجعل مجموعة من

الدول الغير المتوسط بالمعيار الجغرافي مرتبط على المدى الطويل بالدول المتوسطية بحكم وجود مصالح

اقتصادية ، إستراتيجية ، أو سياسية بالدرجة الأولى.

و وفق هذا المعيار فان الدول المتوسطية تتسع و تنحصر وفقا لرؤيتها و توجهها من التعاون المتوسطي

موريتانيا، البرتغال، الأردن Mauritanie , Portugal, Jordanie

الإطار النظري:

النظرية الليبرالية أو الاتحاد الليبرالي : فالليبرالية تبني نظرة متفائلة للواقع الدولي،و يرى أصحاب هذا الاتجاه

على انه من الرغم من فوضوية النظام الدولي إلى انه بإمكان الدول تقوية روابط التعاون و الاعتماد المتبادل

فيما بينهما، فالتعاون قد يدفع لإيجاد قيم مشتركة بين الدول، يمكن من تقليص حدة النزاعات بينهما.

المنهج الوصفي التحليلي: الذي يستهدف إعطاء صورة كلية عن الظاهرة موضوعا لبحث .عن طريق

التعريف بها، واكتشاف ملامحها و كذا تحديد خصائصها و طبيعة العلاقات الموجودة بين عناصرها و

تفسيرها .و عن طريق كشف العوامل المؤدية لحدوثها، و الكيفية التي تتم بها عملية حدوثها .ذلك خلال

وضيفتي الوصف والتفسير اللتان تتبعان مستويات التحليل المعروفة و القائمة على طرح أسئلة: ماذا؟، كيف؟ ولماذا؟

• المنهج التاريخي:

الذي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها، بل يذهب كذلك إلى تقديم تصورات للظروف المحيطة والمتحركة بظهور الظاهرة محلاً لبحث. وكذا محاولة إيجاد القوانين المتحركة فيها واستخلاص العلاقات المجودة بين الظاهرة والظروف التي وجدت فيها.

المبحث الأول: المسار التاريخي للشراكة الأوروبية:

المطلب الأول: تاريخ العلاقات الأوروبية الجزائرية:

إن العلاقات بين الجزائر و المجموعة الأوروبية تطبعها خصوصية منذ أواخر الخمسينيات جعلتها لا تحتاج إلى قبول وضعية البلد المشارك بشكل قانوني⁽¹⁾، وذلك وراثتنا للمرحلة الاستعمارية التي وضعت الاقتصاد الجزائري في ارتباط مباشر مع المجموعة الأوروبية⁽²⁾ حيث كان الاقتصاد الجزائري يعتبر جزءا لا يتجزأ من المجموعة الأوروبية، إذ كان يطبق على السوق الجزائرية نفس المقتضيات المطبقة على البلدان العضوة. خاصة فيما يتعلق بالنظام التفصيلي لصادراتها نحو المجموعة إضافة إلى الامتيازات المتحصل عليها خلال اتفاقية أفيان⁽³⁾.

لفهم عدم وجود اتفاقية شراكة بين الجزائر و المجموعة الأوروبية خلال الستينات و اختلاف تأثير اتفاقية التعاون 1976 بينهما بالمقارنة مع نفس الاتفاقية الموقعة مع كل من تونس و المغرب سنتطرق إلى أربع عناصر تتمثل في⁽⁴⁾:

- **العنصر الأول:** وراثة المرحلة الاستعمارية التي وضعت الاقتصاد الجزائري في ارتباط مباشر مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية وهي وراثة أخذت طابعا رسميا عن طريق اتفاقيات "أفيان 19 مارس 1962 المتعلقة باستقلال الجزائر في إطار الارتباط الاقتصادي إزاء فرنسا وبالتالي إزاء أوروبا، وهكذا تمكنت الجزائر من متابعة الحصول على النظام التفصيلي للصادرات وخاصة فيما يخص صادرات الخمر والتي التزمت فرنسا من تطبيق كل وعودها، بالإضافة إلى تقديم مساعدات مالية⁽⁵⁾.

¹ -فتح الله ولعلو، الاقتصاد العربي و المجموعة الأوروبية، دار الحداثة للطباعة و التوزيع و النشر، لبنان-بيروت 1982، ص:99

² - هجيرة شيخ، اثار الشراكة الأوروبية الجزائرية على الامن الغذائي في الجزائر، الملتقى الدولي التاسع حول: في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف، يومي 13-14 نوفمبر 2014، ص:2

³ - حليلة الساسي، دراسة تحليلية لواقع التعاون المالي في اطار الشراكة الأوروبية الجزائرية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص، مالية و نقود

جامعة تبسة، الجزائر، 2016، ص:40

⁴ (4) -فتح الله ولعلو، نفس المرجع، ص:100

⁵ - حليلة الساسي، مرجع سابق، ص:41

- **العنصر الثاني:** مغادرة المعمرين الفرنسيين للجزائر بعد حصولها على الاستقلال، أدى ذلك إلى تخليهم عن المؤسسات التي كانوا يتحكمون فيها والتي أصبحت ممتلكات شاغرة، وخاصة المزارع الفلاحية والتي أصبحت خاضعة لنظام التسيير الذاتي وخضوع كل النشاط الفلاحي للتدخلات البيروقراطية، مما أدى إلى تهيش هذا القطاع والذي نتج عنه تقلص كبير في الصادرات الفلاحية.¹
 - **العنصر الثالث:** إن النقص المتعلق بالقطاع الفلاحي في المبادلات الجزائرية الأوروبية سببه أيضا ارتفاع السريع للصادرات الجزائرية من النفط والغاز، نتيجة لذلك تمكنت الجزائر في علاقتها مع المجموعة الأوروبية من الحصول على مركز امتياز أو أكثر مقارنة بالقطرين المغربيين الآخرين.²
 - **العنصر الرابع:** بعد تأميم البترول في 1971 كان للجزائر دور المبادر داخل منطقة الأقطار المصدرة للبترول و الاختيار التصنيعي في الإستراتيجية الاقتصادية الجزائرية أثر بشكل كبير و مباشر في العلاقات بين الجزائر و المجموعة الأوروبية، سواء على المستوى الكمي أو الكيفي، هذا ما أدى إلى دمج الاقتصاد الجزائري في خلية المجموعة الأوروبية، عن طريق الصادرات الزراعية و هجرة اليد العاملة من جهة أخرى، لكن بعد نهاية الستينات قررت بعض الدول الأوروبية في المجموعة و خاصة إيطاليا بشكل فر دي، رفض متابعة منح تفصيلات للمواد الزراعية الجزائرية، هذا ما جعل الجزائر انطلقا من 1972 تسعى إلى فتح مفاوضات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية قصد الوصول إلى اتفاق تعاون في إطار السياسة الشاملة التي تبنتها المجموعة الأوروبية في التسعينات.³
 - **طبيعة العلاقات الجزائرية الأوروبية في إطار اتفاقية التعاون لسنة 1976:**
- لقد تم إبرام العقد الأول من التعاون بين الجزائر والمجموعة الأوروبية في 26 أفريل 1976 ويتضمن قيام تعاون واسع من شأنه أن يساهم في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر والهدف وراء هذا الاتفاق

¹ - حليلة الساسي، مرجع سابق ص 43

² - نفس المرجع، ص 43

³ - حليلة الساسي، مرجع سابق ص 43

هو رغبة الطرفين في بناء نموذج جديد من العلاقات وترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية¹, تكثيف حجم الصادرات والواردات بين الجزائر والمجموعة الأوروبية, كما يسمح للجزائر تصدير سلعها الصناعية إلى أسواق المجموعة, حيث تكون معفاة من الرسوم الجمركية باستثناء المنتجات الزراعية, و قد تضمنت اتفاقيات التعاون لسنة 1976 ثلاث جوانب:

- **الجانب التجاري:** و الذي يتضمن مبدأ حرية ولوج السلع الصناعية ذات منشأ جزائري، و باستثناء سلعتين و هما الفلين والنفط المكرر، غير انه تم رفع الاستثناء عام 1980، حيث خضعت إلى غاية هذا التاريخ إلى نظام السقف الذي يرتفع كل سنة بنسبة 5% بالنسبة للموارد البترولية، و 3% بالنسبة للفلين، وإن دخول هذه الموارد إلى السوق الأوروبية سيتم بالإعفاء من الحقوق الجمركية بصفة عامة تتمثل أهداف الإجراءات التجارية والمتضمنة في هذا لاتفاق كما يلي² :
- تطوير المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية ;
- ضمان توازن حقيقي للمبادلات التجارية ;
- تسريع عملية نمو التجارة الجزائرية ;
- تحسين دخول السلع الجزائرية.
- أما فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية, فقد تم منح امتيازات تعريفية عن طريق تخفيض الحقوق الجمركية, تتراوح ما بين 30% و 100% من طرف السوق الأوروبية إلى الجزائر ,لبعض المنتجات الزراعية الأكثر حساسية و قد تم منح هذه الامتيازات بطريقة تهدف إلى حماية المنتجات الأوروبية من خلال:
- احترام تدابير السياسة الزراعية المشتركة باحترام الأسعار المرجعية (الحضر والفواكه).

¹-مجيرة الشيخ, مرجع سابق, ص2

²- فيصل بهلولي، ، التجارة الخارجية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية و الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث ، العدد 11 2011
جامعة البليدة ، الجزائر، ص:144.

- وضع جدول زمني للاستيراد يعطي الحق في التخفيضات الجمركية.¹
- وتستفيد الجزائر من (إلغاء العنصر الثابت المتعلق بالجزء المصنع في المنتج)، و الذي يطبق على المنتجات الزراعية المصنعة للدول الأخرى الداخلة في السوق الأوروبية المشتركة، وأما العنصر المتغير والمتمثل في الجزء الزراعي فقد تم الإبقاء عليه و لكن المنتجات التي تستفيد من هذه الإجراءات لم تكن تعني الجزائر، لأنها غير مصدرة لها مثل (السكريات والعجائن الغذائية و غيرها)، و في حالة عدم وجود معاملة بالمثل فعلى الجزائر أن تمنح المجموعة الأوروبية معاملة الأولى بالرعاية ويعني ذلك إعطاء المجموعة الأوروبية الظروف التجارية التفضيلية التي تقدم إلى دول أخرى، كما تعمل كل من الجزائر والمجموعة الأوروبية على عدم استخدام إغراق السوق و على عدم التمييز بين السلع والشركات والمؤسسات.²
- الجانب الاقتصادي والمالي: إن أحكام إنفاق 1976 ترى من ضرورة تنمية الجزائر وذلك انطلاقا من

خلال:

- تنمية الإنتاج والهيكل الاقتصادية، التصنيع وعصرنه الزراعة;
- ترقية العلاقات ما بين المتعاملين الاقتصاديين لدى الطرفين;
- تنمية التعاون العلمي والتكنولوجي وحماية البيئة.³
- أما ماليا: فقد استفادت الجزائر في إطار البروتوكولات الأربع (1978-1996) من مساعدة مالية قدرت ب- 784 مليون يكو و 640 مليون يكو من البنك الأوروبي للاستثمار.⁴
- الجانب الخاص بالعمالة: نظرا للعدد الكبير لمواطني المغرب العربي العاملين في مناطق المجموعة الأوروبية وعلى الأخص الجزائريين، فإن اتفاقية 1976 قضت بإجراءات خاصة تضمن مبدئيا لهؤلاء

¹ - تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تقويم أثر اتفاقية الشراكة العربية الأوروبية على الزراعة الأوروبية، جامعة الدول العربية، الخرطوم أكتوبر 1999 ، ص5.

² - حليلة الساسي، مرجع سابق الذكر، ص42.

³ - نفس المرجع ص 43.

⁴ - عزيزة بن سميحة،، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي و التنمية المتنقلة ، مجلة الباحث ، العدد 2001,09 جامعة بسكرة،الجزائر ص:152

العمال شروط العمل والأجر، كذلك تم وضع ترتيبات تهدف إلى تحقيق مكاسب في ميدان الضمان

الاجتماعي مساوية لتلك التي يتمتع بها العمال الأوروبيون.¹

المطلب الثاني: خطوات إبرام الشراكة الاورو-جزائرية:

ثابتت الجزائر لإبرام شراكتها مع الاتحاد الأوروبي وقامت بتنشيط العلاقات معه لتجسيد تلك المساعي، وقد عقد مجموعة من المفاوضات في مرتحل عديدة، سنسلط الضوء على أهم الدوافع وراء إبرام اتفاق الشراكة بالنسبة للطرفين. كما نتطرق أيضا إلى مراحل المفاوضات.

■ **دوافع الشراكة الاورو جزائرية:**

انطلاقا من المقولة المشهورة "الغاية تبرر الوسيلة" فان المصالح المشتركة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي جعل من أعداء الأمس أصدقاء اليوم مما سمح بإبرام هذه الاتفاقية المبنية على الدوافع التالية:

■ **الدوافع الأوروبية للشراكة:**

لقد ارتبط مفهوم الشراكة الأورو-متوسطية بشكل عام من وجهة نظر أوروبية بمجموعة من مفاهيم فرضتها الظروف الدولية، يمكن إن نشير إلى بعض منها:

■ مدى تقاطع وتوافق هذه الشراكة مع مشروع الشرق الأوسط الذي أعلنه الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز من ثم لاحقا مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي أعلنته الولايات المتحدة لاحقا، ومدى تقاطع الرؤية الأوروبية والأمريكية وتقاربها بشأن "امن إسرائيل" وشرعية وجودها، وضرورة الحفاظ على تفوقها العسكري والعلمي والتقني على جميع الدول العربية ولا سيما المتوسطية منها.²

■ بعد انهيار النظام الاشتراكي وسيادة النظام الرأسمالي وفي خضم علاقة التعاون، والتنافس بين اقتصاد أوروبا الموحدة والاقتصاد الأمريكي، دفع المجموعة الأوروبية للبحث عن شراكات مع الدول الأخرى فكان الأقرب لها الضفة الجنوبية للبحر المتوسط لأسباب كثيرة منها: المنافسة الكبيرة بين التجمعات والتكتلات

¹ - لخطر بشارة، أوروبا و الوطن العربي القربية و الجوار ، دار دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1993، ص:198

² - جاد الكريم الجباعي، كتاب المغرب العربي و ماقوق الشراكة مع الاتحاد الاوروي

www.aqlamonline.com/archives/no12/mdini_bookreview.html

الاقتصادية في الأمريكيتين، وآسيا، الفائض في الميزان التجاري الأوروبي وضرورة البحث عن الأسواق لإنتاجها.¹

▪ إن الاتحاد الأوروبي صاحب القرار في الشراكة لا يزال عاجزا عن بلورة موقف مضاد، أو ربما حتى مستقل عن الموقف الأمريكي تجاه قضايا تهمة دول جنوب المتوسط، وقد تجلّى ذلك بوضوح في استبعاد أوروبا وروسيا والأمم المتحدة من عملية التسوية بين العرب وإسرائيل، منذ انطلاق عملية التسوية في عام 1991، ولغاية العام 2002 حيث تم إشراكهم في خطة خارطة الطريق، وكذلك في تحديد دورها في الحرب على الإرهاب وفي الحرب في أفغانستان، ومن ثم عدم الاستماع للرأي الأوروبي والأممي في موضوع احتلال العراق في عام 2003.

▪ ما هو موقع "المجتمع المدني" و حقوق الإنسان و الحريات الأساسية و قضية الديمقراطية في هذه الشراكة في ظل التناقض الحاد بين الحقوق و الحريات في المجتمعين الأوروبي المنفتح و المتحرر، و المشارك في رسم السياسة العامة، و المجتمع العربي المحافظ المنغلق على نفسه، و المعزول عن المشاركة في رسم السياسة العامة، بمعنى آخر، ما مدى تأثير عدم التماثل بين هذه المجتمعات على الشراكة. هذا من جهة، و من جهة أخرى، هناك تصورين متعارضين للمجتمع المدني و حقوق الإنسان، تصور عولماتي، وآخر قومي ديمقراطي، التصور الأول يقوم على وجوب إخراج المجتمع المدني من دائرتي الاقتصاد والسياسة، في حين يقوم التصور الثاني على استعادة المجتمع المدني للاقتصاد والسياسة بوصفهما بعدين أساسيين من إبعاد الكينونة الاجتماعية، هذا التعارض بين التصورين هو الذي سيحدد أفاق تطور الديمقراطية و حقوق الإنسان في إطار الشراكة المنشودة.²

¹ - بن سونة العجال، اتفاق الشراكة الأوروبية واثاره على الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجستير، الجزائر، خميس مليانة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014، ص 26.

² - د. ناجي محمد الهتاش، مرجع سابق الذكر

▪ يقتضي اتفاق الشراكة إجراء إصلاحات هيكلية في الاقتصاديات المحلية لدول جنوب المتوسط، و اعتماد القواعد و المعايير الدولية، لتتمكن هذه الاقتصاديات من المنافسة في السوق الأوروبية، والدولية، كما يقتضي تحرير التجارة و إلغاء التعريفات الجمركية لإقامة منطقة تجارة حرة، مع استثناءات تتعلق بكل دولة من الدول المشاركة على حدى.¹

▪ ان الإقليم المتوسطي يعني لدول الاتحاد الأوروبي إقليمين ينظر إليهما بدالتين مختلفتين: أولهما إقليم المغرب العربي الذي كان الأوروبيون ولا يزالون يرون فيه مجالهم الحيوي الأدنى (الشرق الأدنى)، وثانيهما الدول المحيطة بإسرائيل التي يتحدد موقف الأوروبيين من كل منها بحسب موقفها من إسرائيل.²

▪ الدوافع الجزائرية:

بالنسبة لدوافع الطرف الجزائري تتمثل في:³

▪ يمكن للجزائر الحصول على التكنولوجيا الجديدة بإضافة إلى التعاون من أجل الأمن وتبادل المعلومات وخلق تعاون اقتصادي وزيادة حجم الاستثمارات.

▪ تقاوم الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مع مطلع التسعينات، ومحاولة الارتباط بواحد من أكبر التكتلات الاقتصادية كخيار للخروج من الأزمة.

▪ تعاني الجزائر من تقهقر في مستوى التنمية، وغياب سوق جهورية بسبب صعوبة التكامل المغاربي ومشاكل اجتماعية مرتبطة بعمليات التعديل الهيكلي والظروف الأمنية.

▪ رغبة الجزائر في إقامة تشاور سياسي وأمنى بشأن القضايا ذات الاهتمام على المستويين الإقليمي والعالمي كتلك المتعلقة بالأزمات الإقليمية كأزمة المالية، أو تلك المتعلقة بالإرهاب العالمي والهجرة.⁴

¹ - د. ناجي محمد الهتاش، مرجع سابق الذكر

² - نفس المرجع

³ - فاروق تشام ، أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار دراسة حالة الجزائر ، الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتجسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر 8 - 9 ماي 2004 ، ص : 81

⁴ - محمد سعد حقي توفيق ، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي عشر : عمان دار وائل للنشر و التوزيع، ط2003، ص : 182.

▪ ولكون الجزائر بلد عربي تهمة قضايا الأمة العربية وخاصة القضية الفلسطينية، فقد كانت هناك رغبة

عربية داخل الشراكة الاورو-متوسطية إن يكون هناك دور أكبر للاتحاد الأوروبي للمساهمة في حل

مشاكل المنطقة خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.¹

عرفت الشراكة الاورو-جزائرية ثلاث مراحل في مفاوضاتها:

▪ أولاً: المرحلة الأولى من 1993 إلى 1997

بتاريخ 13 أكتوبر أخطرت الجزائر اللجنة الأوروبية بموافقتها على مبدأ تأسيس منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي للشروع في مناقشات تمهيدية لإبرام إتفاق شراكة و يأتي هذا الموقف لاستمرار اتفاقيات التعاون الاقتصادي والمالي الموقعة في عام 1996 كاستجابة للسياسة الأورو متوسطية الجديدة، وبدأ مسار المفاوضات التمهيدية بأربع جولات تمت بين جوان 1994 و فيفري 1996 عقدت بالجزائر وبروكسل بالتناوب و كانت هذه اللقاءات الأولى بين الخبراء الجزائريين و الأوروبيين للتعرف أكثر على الفلسفة الجديدة للشراكة الأورو متوسطية و أهدافها، وخلال هذه الفترة جاء إعلان برشلونة مبيناً بوضوح مميزات مشروع الشراكة القائم على الشمولية وبتاريخ 10 جوان 1996 صادق الإتحاد الأوروبي على وثيقة تفوضية على غرار ما عرض على باقي دول جنوب المتوسط عرضت على الجزائر بصفة رسمية في شهر ديسمبر 1996 بعد زيارة مانوال ماران نائب رئيس اللجنة الأوروبية للجزائر.²

¹- محمد سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي عشر، عمان: دار وائل للنشر و التوزيع، ط1، 2003، ص: 182.

²- فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية و الدولية، دراسة حالة الجزائر و اتفاق الشراكة الأورو متوسطية ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص، اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، الجزائر 2012-2013، ص: 168.

▪ ثانيا : الانطلاقة الرسمية للمفاوضات 1997 - 2001:

عرفت هذه المرحلة اختلافا في الآراء عند الطرفين على مستويات عدة التي تتمثل في:

أ-المحور السياسي والأمني:

شدت الجزائر في هذا المحور على أهمية مبدأ التشاور، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما تعتمد على التنسيق والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب.

▪ بينما سعت دول الاتحاد الأوروبي إلى خلق آليات تسمح لها بالتدخل بالقوة الصلبة في المناطق التي تنشب فيها الأزمات.

▪ سعت الجزائر إلى رفع مستوى التبادل إلى شراكة التنمية، وتغيير النظرة الأوروبية نحوها كمجرد "سوق".
انشغل الطرف الجزائري، بما يحص تقييم تنقل الأشخاص حيث يتعاكس مع ما تم الاتفاق عليه في مجال تنقل البضائع والخدمات.

ظهر اختلاف آخر حول فتح الحدود لتدفق البضائع الأوروبية وإزالة التعريفات الجمركية، حيث أرادت الجزائر إن ترفع من الجودة التنافسية لمنتجاتها.

ترتكز الجزائر قوتها في التفاوض والتعامل مع الجانب الجيوستراتيجي والثروات الطاقوية، حيث أصبح الجزء الأكبر من احتياجات أوروبا يأتيها من الجزائر بعد تدشين أنبوب الغاز الجزائري الأوروبي.

▪ بالنسبة للجزائر

▪ مسألة التخفيض الجبائي والجمركي في الجزائر، فمن الجانب الجزائري يمثل رفع الرسوم الجبائية أهم ضمانة لحاجيات الخزينة العمومية، خاصة مع غياب الاستثمارات الحقيقية المنتجة الكفيلة بتنشيط السوق التجاري.

▪ تنتظر الجزائر من الشركاء الأوروبيين توسيع قاعدة استثماراتهم التي اقتصر فقط على قطاع الطاقة نحو قطاعات أخرى، كسبيل لمساعدتها على تحقيق منطقة التبادل الحر في منطقة حوض المتوسط.

▪ تسعى الجزائر إلى تفادي حدوث وضعية تدفق تجاري في اتجاه واحد برفع الرسوم الجبائية والجمركية، لحماية إنتاجها المحلي من اكتساح السلع المستوردة لسوقها الداخلي، أو بالإبقاء على أقل تقدير على مستوى الرسوم المطبقة حينها دون تخفيض بحجة الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد أمنيا و اقتصادية.

▪ بينما شدد الجانب الأوروبي على احترام المبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان كما عرفت هذه الجولة تعثرا بسبب اختلاف الرؤى حول بعض الملفات المطروحة منها ملف العدالة والتعاون القضائي حرية تنقل الأشخاص ومكافحة الإرهاب.¹

▪ المحور الاقتصادي:

▪ رفض الجزائر للربط بين إلزامية النمو الاقتصادي وبين إنشاء منطقة للتبادل الحر، وذلك حتى تضمن تحقيق التوازن في المبادلات التجارية.²

▪ السعي إلى الانفتاح التدريجي للاقتصاد الوطني باعتباره اقتصاد يعتمد على المحروقات.

▪ تعميم إطار التعاون الاقتصادي، ليشمل إضافة إلى المبادلات التجارية مجالات إنتاجية أخرى.

▪ المساعدة في وضع برنامج لتأهيل القطاع الصناعي الجزائري، وتوسيع نطاق التعاون المالي بين الطرفين.³

▪ في حين رأى الاتحاد الأوروبي أولوية المجال الاقتصادي والإصلاحات التي يستلزم إجرائها بدءا من الخصخصة بالجزائر وإعادة هيكلة المؤسسات.

¹ - حليلة الساسي، مرجع سابق الذكر، ص 50.

² - مفاوضات عقد الشراكة الجزائرية الأوروبية ، الاثنين 23 ماي ، 2004 منتدى العلوم الاقتصادية ، إدارة الأعمال، جامعة البويرة، الجزائر، على الموقع <http://cubouira.3oloum.org> تاريخ الاطلاع 19.03.2016.

³ - هجيرة شيخ، مرجع سابق ، ص 5.

■ المحور الاجتماعي:

■ تقتضي الرؤية الجزائرية وجوب المحافظة على حقوق اليد العاملة لدى الجالية الجزائرية المتواجدة في

أوروبا ;

■ إما الجانب الأوروبي فينظر إلى الهجرة الغير الشرعية كخطر يهدد أمنه الداخلي.

■ نتائج الجولة

الإجماع فيما يخص مبادئ الحوار السياسي، يتضح ذلك من خلال الإعلان عن اتفاق وجهات النظر في مسائل حقوق الإنسان والديمقراطية وترسيخ الأمن والاستقرار والسلام.

اعتبار الجزائر مسألة ورود إحكام لمكافحة الإرهاب كقضية مهمة لتحقيق الاستقرار في المنطقة وقلقها إزاء عدم حدوث ذلك.¹

■ بالنسبة للاتحاد الأوروبي:

■ لم تكن مسألة الرسوم الجبائية والجمركية تلقى قبولا من الطرف الأوروبي وأيضا لدى المتعاملين

الاقتصاديين الجزائريين، على أساس أن التخفيض الجبائي يضمن الشروط الأساسية لفتح الأبواب أمام التجارة الخارجية بصفة فعلية.

■ أشار الطرف الأوروبي أن مسألة المشاريع الاستثمارية هي اختيار حر للمتعاملين الاقتصاديين

الأوروبيين الذين يرغبون في الاستثمار بالجزائر.

أوروبا تتمنى لو كانت للجزائر نسبة نمو مستقرة بين 5 % و 10% خارج قطاع النفط والغاز، وهي

إشارة إلى قصور الهيكل الإنتاجي وهزال القاعدة الصناعية بالجزائر الذي تؤكد حالة الانخفاض الدائمة في

الطاقة الإنتاجية.

¹ - حليلة الساسي، مرجع سابق الذكر، ص 52

انتهت هذه المرحلة بتدقيق وجهات النظر لكل طرف، ثم توالت الجولات لاستكمال الملفات حول فتح المجال لتطبيق التعاون وتحديد ميادين تطبيق التعاون الجزائري الأوروبي والوسائل و الكيفيات الخاصة في مجالات التعاون الصناعي والمالي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، (1) لتأتي جولة 27 و 28 ماي 1997 على التوالي، لكن لم تسفر هذه المفاوضات على نتائج واضحة، وخلال فترة دامت 3 سنوات توقفت فيها المفاوضات بين الطرفين جراء التردد الطرف الأوروبي بسبب الوضع السياسي و الأمني الذي عرفته الجزائر على رفض الطلبات الجزائرية القائمة على احترام خصوصية الاقتصاد الجزائري و طبيعة المرحلة الانتقالية.

وبتاريخ 17 أفريل 2000 استأنفت مفاوضات الجولة الرابعة بعد إقرار الوفد الذي قام بزيارة الجزائر بخصوصية الاقتصاد الجزائري، وقد وضع المفاوضات الجزائري منطلقين أساسيين أولهما ألا تنطلق عملية التقليل الجمركي إلا بعد 2002 وثانيا الأخذ بعين الاعتبار خصوصية القطاع الزراعي.

وبعد الجولة الخامسة في شهر جويلية عقدت الجولة السادسة بتاريخ 13 ديسمبر 2000 ببروكسل و فيها عرض المفاوضات الأوروبي العقوبات التي يتضمنها النظام الجمركي الجزائري و مطالبها في الوقت نفسه بما يلي:¹

. ضرورة إلغاء نظام القيمة الجمركية الإدارية ، بالإضافة الى تفكيك القيود الجمركية و تركزت مفاوضات الجولة السابقة (13/12 فيفري 2001) حول الجوانب الأمنية و القضائية و حرية تنقل الأشخاص كما قدمت تنازلات متبادلة بخصوص تأهيل المؤسسات الجزائرية و تعويض الخسائر الناجمة عن إلغاء القيود والحقوق الجمركية، و اتفق الطرفان على عقد جلسة مفاوضات كل شهر، عقدت الجولة الثامنة في (16/15 مارس 2001) و تناولت موضوع حركة رؤوس الأموال، و الجولة التاسعة في (5/3 ماي 2001) و درست ملفي الزراعة و الخدمات، و في (06/05 جوان 2001) عقدت

¹ - مفاوضات عقد الشراكة الجزائرية الأوروبية ، مرجع سابق

ببروكسل مفاوضات الجولة العاشرة و تناولت قضية التنقل الحر للبضائع، العدالة، الشؤون الداخلية...الخ، و بهذا وصلت المفاوضات الثنائية مرحلتها الأخيرة ليستمر التفاوض حول المجالات المرتبطة بالجانب المؤسساتي في جولات لاحقة.¹

▪ ثالثا :المرحلة النهائية لمفاوضات الشراكة الأوروبية جزئية:

بعد اكتمال الجولة الثامنة عشر، أعلن وزير الخارجية الجزائري في 07 ديسمبر 2001 عن قرار توقيع عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، و بعد زيارة رئيس الجمهورية لبروكسل تم توقيع الاتفاق في يوم 19 ديسمبر 2001 ، وقد تضمن هذا الاتفاق مجموعة من العناصر الأساسية تتمثل في الحوار السياسي والاقتصادي المستمر، إقامة منطقة للتبادل الحر مرحليا حسب أحكام المنظمة العالمية للتجارة ،حرية تنقل رؤوس الأموال والخدمات وتطبيق قواعد المنافسة المطبقة للاتحاد الأوروبي، تعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية، تقوية التعاون الاقتصادي، إقامة تعاون ثقافي و اجتماعي، التعاون المالي، إقامة مجلس شراكة ولجنة الشراكة تتميز بسلطة القرار.

أما في التعاون المالي تم في شهر ديسمبر 2001 وضع برنامج جديد للفترة الممتدة من 2002 إلى غاية سنة 2004 ، ليسهم في حسن تطبيق اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. وقد تركز هذا البرنامج حول دعم الإصلاحات الاقتصادية وتقوية مؤسسات اقتصاد السوق، تطوير الهياكل القاعدية وتنمية الموارد البشرية. وبتاريخ 22 أفريل 2002 بمدينة فالنسيا بإسبانيا وبمناسبة الدورة الوزارية الأوروبية والمتوسطة الخامسة وقعت الجزائر على الاتفاق بصفة نهائية.²

من خلال المفاوضات السابقة لتوقيع الجزائر على اتفاق الشراكة، كانت الجزائر قد ركزت في مجملها على الجانب الاقتصادي باعتبارها بلد مصدر لمنتج واحد والمتمثل في المحروقات، ومستورد بصورة كبيرة للمنتجات الغذائية والصناعية بصفة عامة، وهو ما سمح للجزائر بإدراج امتيازات تعريفية سواء بالنسبة

¹ - حليلة الساسي، مرجع سابق الذكر ص52

² - فيروز سلطاني ، مرجع سابق، ص ص:170-171

للمنتجات الصناعية أو الزراعية في عقد الشراكة، وكان الهدف الأساسي من هذا الاتفاق ترقية التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية وهذا ما سنتطرق إليه أكثر في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: الشراكة الاوروبية جزائرية:

يمكن القول إن الجزائر من خلال المفاوضات التي تطرقنا إليها ركزت على الجانب الاقتصادي يعود ذلك إلى كون اقتصادها يرتكز على منتج واحد في صادراتها وهو المحروقات في حين أنها مستورد بصورة كبيرة للمنتجات الزراعية الغذائية والصناعية بصفة عامة، وهذا يترك مجالا للجزائر لإدراج امتيازات تعريفية لهذه المستوردات. كما هدف الاتفاق إلى ترقية التعاون في شتى المجالات.

المطلب الأول: مضمون الشراكة الأور وجزائرية:

تعيش الجزائر مرحلة جديدة من خلال التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، و هذا نتاج لجهود أربع سنوات من المفاوضات المتعبة و العسيرة التي استغرقت 17جولة انتهت بالتوقيع النهائي بتاريخ 22أفريل 2002، سيتم عرض قواعدها فيما يلي:¹

▪ أولا :الاهتمام بالمسائل السياسية والأمنية:

لقد كان الجانب السياسي والأمني من أبرز الأولويات والمسائل التي ارتكزت عليها الشراكة الأورو - متوسطة بشكل عام نظرا لأهمية المنطقة المتوسطية في أمن أوروبا، إذ أن الاهتمام بهذا المجال ينطلق من فرضية جد هامة أساسها أنّ السلم والاستقرار في هذه المنطقة يعتبر هدفا مشتركا لكافة الدول المصادقة على إعلان برشلونة²، ومن هذا المنطلق و بالرجوع إلى محتوى اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية نجد أنه كان هناك اتفاق على ضرورة الاهتمام بالمجال السياسي والأمني، وهذا ما تم النص عليه فعلا في الباب الأول من هذه الاتفاقية والذي حث من خلاله على ضرورة تنظيم الحوار السياسي والأمني المراد إقامته بين الشريكين، ويعمل هذا الحوار على تقوية وتكوين روابط مبنية على أساس التضامن الدائم بين الشركاء والتي من شأنها

¹- فيروز سلطاني ، مرجع سابق، ص:868-870

²- أمين البار، منير بسكري، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، ط1، 2014، ص: 83

أن تساعد على تطور ورقي وازدهار المنطقة المتوسطية وجعلها ملاذا للأمن والاستقرار، كما تسعى إلى خلق جو من التفاهم والتسامح بين الشعوب المتوسطية مهما اختلفت ثقافتها.¹

وتكمن الأهداف المرجوة من الحوار والتعاون في المجال السياسي طبقا لما ورد ذكره في الفقرة 02 من المادة 03 من اتفاقية الشراكة في محاولة تسهيل تقريب الطرفين وذلك بتطوير تفاهم متبادل بينهما وبشكل أحسن مما كان عليه سابقا، وكذا تفعيل وتنظيم التشاور خاصة في المسائل ذات الطابع الدولي ولاسيما ذات الاهتمام المشترك، إضافة إلى السماح لكل طرف في الاتفاقية بالأخذ بعين الاعتبار موقف ومصالح الطرف الآخر وإعداد المبادرات المشتركة، وضرورة دعم الأمن والاستقرار في المنطقة الأوروبية المتوسطية.²

كما يقام هذا الحوار السياسي في القضايا التي من شأنها توفير وضمان السلم والأمن وتحقيق التنمية ودعم ومساندة الجهود المبذولة للتعاون بين الطرفين وهذا ما تؤكدته المادة 04 من اتفاق الشراكة السالف الذكر والتي تنص على ما يلي " يتعلق الحوار السياسي بكافة المواضيع ذات الاهتمام المشترك بالنسبة للطرفين لا سيما الظروف التي من شأنها ضمان السلم والأمن والتنمية الإقليمية مع مساندة جهود التعاون".³ أما عن الآجال المحددة لإجراء الحوار السياسي حسب اتفاقية الشراكة والذي يتم بشكل منتظم وكلما دعت الضرورة أو الحاجة إلى ذلك، بحيث يتم إجراءه على عدة مستويات تتمثل في:

1 - على المستوى الوزاري : ويتم إجراء الحوار السياسي في هذا الصدد في إطار مجلس الشراكة .

2 - على مستوى الموظفين السامين : وهم موظفون يمثلون الطرف الج ا زئري من جهة

¹ - تنص الفقرات 1 و 2 و 3 و 4 من المادة 11 من اتفاقية الشراكة على ما يلي " يمكن للجزائر اتخاذ تدابير استثنائية في شكل زيادة حقوق جمركية أو استرجاعها لفترة محدودة خلافا لأحكام المادة 09 لا يمكن تطبيق هذه التدابير إلا على الصناعات الفتية أو على بعض القطاعات التي تخضع لإعادة الهيكلة أو تواجه صعوبات كبيرة، خاصة عندما يترتب عن هذه الأخيرة مشاكل اجتماعية خطيرة. لا يمكن للرسوم الجمركية المطبقة على المنتجات التي يكون منشؤها المجموعة عند استي ا ردها في الج ا زئري والمترتبة عن هذه التدابير ان تفوق % 25 حسب القيمة مع تفضيل المنتجات التي يكون منشؤها المجموعة، ولا يمكن أن تفوق القيمة الاجمالية لاستي ا رد المنتجات الخاضعة لهذه التدابير % 15 من مجمل الواردات من المجموعة والمتمثلة في المنتجات الصناعية خلال آخر سنة تتوفر فيها الاحصائيات.

² - الفقرة 02 من المادة 03 من اتفاق الشراكة ص 05.

³ - المادة 04 من اتفاق الشراكة السالف الذكر، ص 05.

والطرف الأوروبي من جهة ثانية .

3 - على مستوى القنوات والممثلين الدبلوماسيين من خلال ما يعقد من جلسات عمل والاجتماعات الدولية.

4 - في حالة الضرورة وبأي طريقة يريانها مناسبة وتساعد على تفعيل هذا الحوار¹، من خلال ما ورد في

نص المادة 90 من اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية يتضح لن جليا أن التعاون في مجال مكافحة الإرهاب كان من ضمن أولويات هذه الشراكة وهذا بشكل لا يخل بأحكام الاتفاقيات والمعاهدات .

الدولية التي صادق عليها الطرفان سابقا ويعتبران طرفا فيها والتأكيد على ضرورة احترام التشريعات والنصوص القانونية والتنظيمية لكلا الطرفين في مجال مكافحة الإرهاب²، وجاء هذا الاهتمام في وقت كانت فيه الجزائر تعاني من أزمات خانقة هددت مؤسساتها السياسية وتفتت فيه ظاهرة الإرهاب.

أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي فقد كان يسعى من وراء عقد اتفاقية شراكة سواء مع الجزائر أو أية اتفاقية شراكة عقدت مع الدول المتوسطية إلى تحقيق الأمن والاستقرار في أوروبا حيث يعمل الاتحاد الأوروبي على تقديم المساعدات اللازمة للقضاء الفعلي على الإرهاب خاصة وأنها كانت تعرف انتشارا كبيرا في الفترة التي تزامنت مع عقد مؤتمر برشلونة، دون أن يخفى علينا الدور الذي لعبته أحداث 11 سبتمبر 2001 في توحيد الجهود الدولية والتعاون للقضاء على الإرهاب بحيث أكد الاتحاد الأوروبي في هذه الفترة على ضرورة تنسيق وتكثيف الجهود وتبادل الخبرات في مجال لمكافحة الإرهاب.³

¹ - المادة 05 من اتفاق الشراكة السالف الذكر، ص05

² - المادة 90 من اتفاق الشراكة السالف الذكر، ص25

³ - بن لخضر محمد، حقوق الانسان واتفاقيات الشراكة الأورو - متوسطية دراسة حالة الشراكة الأورو-جزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في القانون العام تخصص حقوق الانسان ، جامعة وهران، 2007-2008، ص:58

• ثانيا :التعاون الاقتصادي¹

يشمل ذلك جميع القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية، ويرتكز على عدة مبادئ أهمها الحوار الاقتصادي المنظم، وكذلك تبادل المعلومات والخبرات والتكوين والمساعدة التقنية والإدارية والقانونية. و تعهد الأطراف لتقوية التعاون الاقتصادي لمصلحتهم المتبادلة و في روح الشراكة التي يوحى لها الاتفاق والذي يرمي لمساندة مهمة الجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المستمرة ويكمن هذا التعاون في إطار ذو أهداف محددة في تصريحات برشلونة و يتحقق هذا التعاون عن طريق التحوار الاقتصادي المنظم بين الطرفين والذي يشمل كل المجالات للاقتصاد الكلي وتبادل المعلومات و نشاطات الاتصال والتكوين و بعث نشاطات لمساندة الشراكة وللاستثمار من طرف المتعاملين خصوصا الخواص، و يضاف هذا التعاون بصفة امتيازيه في مجال النشاطات التي تعاني مضايقات وصعوبات داخلية أو النشاطات المختلفة عن عملية تحرير كل الاقتصاد و بالخصوص تحرير التبادل بين الجزائر و دول الاتحاد، كما يعطي التعاون الأولوية للقطاعات التي تسهل التقارب بين الاقتصاد الجزائري و نظيره الأوروبي².

المطلب الثاني: أهداف عقد اتفاق الشراكة الأورو جزائرية:

لقد حددت الطرفان الجزائري والأوروبي أهدافهما المشتركة في نص الاتفاقية المبرمة بينهما وهي نفس الأهداف التي تضمنها إعلان برشلونة والتي يمكن إدراجها فيما يلي:

- توفير إطار مناسب للحوار السياسي بين الطرفين يسمح بتعزيز علاقتهما وتعاونهما في كل الميادين التي يريانها ملائمة.
- توسيع التبادلات و ضمان تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين الطرفين وتحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات الخاصة بالسلع والخدمات ورؤوس الأموال.

¹ فيروز سلطاني ، مرجع سابق، ص ص:868-870

² www.politics-dz.com/community/thirds تصفح الموقع: 2018/04/02

- تشجيع التبادلات البشرية لا سيما في إطار الإجراءات الإدارية.
 - تشجيع الاندماج المغربي بتشجيع التبادلات والتعاون داخل المجموعة المغربية وبين هذه الأخيرة والمجموعات الأوروبية والدول الأعضاء فيها.
 - ترقية التعاون في ميادين الاقتصاد والاجتماع والثقافة والمالية.¹
- على الرغم من أنَّ الأهداف المذكورة أعلاه تسعى إلى تحقيق المنفعة المشتركة بين الطرفين فلا يمكن الإنكار بأن كل طرف كانت له نوايا خفية يسعى إلى تحقيقها، خاصة الطرف الأوروبي باعتباره طرفا قويا في هذه العلاقة والذي كان يطمح إلى تحقيق أهدافه الاستراتيجية ولو على حساب الطرف الجزائري باعتباره طرفا ضعيفا .وعليه سنتطرق في هذا الصدد إلى أهداف كل من الجزائر والاتحاد الأوروبي.
- أولا :أهداف الجزائر:
- إنَّ إبرام الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كان بناء على جملة من الأهداف تسعى الدولة الجزائرية إلى تحقيقها والتي يمكن إجمالها فيما يلي:
- تهدف الجزائر من خلال اتفاقية الشراكة هذه إلى الاستفادة من المساعدات المالية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطة.
 - تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية من خلال إزالة الحماية الجمركية لا سيما قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - جلب الاستثمار الأجنبي وتنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.
 - تأهيل اليد العاملة وترقية البحث العلمي والتكنولوجي بما يتماشى ومقتضيات العصر.
 - الاستفادة من خبرات وتجارب أكبر تكتل في العالم وبذل الجهود في سبيل ترقية التعاون المغربي.²

¹ - أنظر المادة 01 من اتفاق الشراكة السالف الذكر ، ص04 .

² - شواشي فاطمة ، دور الشراكة الأورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية،مذكرة دكتوراه

■ ثانيا :أهداف الاتحاد الأوروبي

إن أهداف الاتحاد الأوروبي من عقد اتفاقيات الشراكة مع الدول المتوسطية متشابهة في مجملها لما لهذه المنطقة من أهمية في عدة جوانب، فلطالما كانت منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط محل اهتمام وتنافس بين أقوى دول العالم والمتمثلة في الاتحاد الأوروبي من جهة والولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثانية بحيث يسعى كل منافس من هذين المنافسين ضم دول المنطقة لصالحه.

إضافة إلى ذلك يهدف الاتحاد الأوروبي من خلال إبرام اتفاقية الشراكة مع الجزائر إلى توسيع أسواقه الخارجية لا سيما السوق الجزائرية التي هي بأمس الحاجة إلى المواد الاستهلاكية والتي وجدت الاتحاد الأوروبي هي الأخرى سوقا مهمة جدا خاصة مع قرب المسافة بينهما التي تعد عاملا هاما ساهم في ميلاد هذه الشراكة' كما يهدف الاتحاد الأوروبي إلى القضاء على كل أشكال الهجرة التي من شأنها أن تمس باستقرار دول الاتحاد.¹

¹ - علاوي محمد لحسن، اتفاقيات الشراكة الأورو -عربية :ش ا ركة اقتصادية حقيقية...أم شراكة واردة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات،

جامعة ورقلة ، العدد 16،2012،ص145

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلى المسار التاريخي للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر. حيث عرفت الجزائر والاتحاد الأوروبي علاقات مطاطية حيث تتقارب وجهات نظر الطرفين في بعض المجالات وتتباعد باختلاف آرائها في مجالات أخرى. وذلك يعود إلى طول التاريخ المشترك بين الطرفين.

كما أن ذكرنا الدوافع التي أدت كل من الجزائر والاتحاد إلى إبرام هذه الشراكة، حيث سعت الجزائر إلى تحسين ظروفها من خلال انفتاحها على دول أوروبا وتحسين الصورة التي وضعت لها كمجرد سوق تجارية. فيحين أن الاتحاد الأوروبي أراد بسط نفوذها في الضفة الجنوبية للمتوسط وتعزيز تبعية هذه الأخيرة لها.

وقد عرفت الشراكة عدة محطات خلال المفاوضات ويعود ذلك إلى تشدد الآراء لكل من الطرفين، وإصرار كل طرف على تنفيذ تصورها للشراكة وتحقيق مصالحها الخاص قمنا كذلك بذكر الأهداف التي نصت عليها والتي احتوت عدة مجالات منها: الاقتصادية الاجتماعية، الثقافية، والأمنية تميزت بتردد الجزائر وتحفظها في المجال الأمني.

المبحث الأول: مفهوم الإرهاب الدولي

لدراسة مفهوم الإرهاب الدولي والوصول إلى تعريف علمي وقانوني للإرهاب لابد من الإشارة إلى التعريف اللغوي للإرهاب مع بعض المحاولات التي بذلت للوصول إلى التعريف المنشود.

المطلب الأول: تعريف الإرهاب الدولي

تشير مسألة تعريف الإرهاب الدولي العديد من المشكلات التي تعترضها مجموعة من الصعوبات، لعدم الاتفاق على تحديد مضمونه، حيث لا تزال وضع تعريف متفق عليه لظاهرة الإرهاب الدولي واحدة من المشكلات الصعبة الحل¹.

1. **أولاً: الإرهاب لغة:** الإرهاب كلمة حديثة في اللغة العربية، حيث المعاجم العربية القديمة لم تذكر كلمة الإرهاب أو الإرهابي وذلك لأنها حديثة الاستعمال، وأقر المجمع اللغوي كلمة الإرهاب كمصطلح حديث وأصلها رهب أي خاف، والإرهاب هو مصدر الفعل أَرَهَبَ، أين أطلق مجمع اللغة العربية في معجم الوسيط "لإرهابيين" بأنهم الذين يسلكون سبيل العنف والإرهاب من أجل تحقيق أهداف سياسية. والإرهاب هو الخوف والفرع، فكلمة الإرهاب تشتق من الفعل "أَرَهَبَ" ويقال أَرَهَبَ فلانا: أي خوفه وأفرعه .

أما في اللغة الإنجليزية Terrorism مصدر كلمة Ters والتي ترجع في أصولها إلى الكلمة اللاتينية وتعني الترويع أو الرعب أو الخوف .وفي اللغة الفرنسية نجد كلمتي Terreur ، Terrorisme لها نفس المعاني السابقة، من الترويع والرعبة والخوف باستعمال العنف¹.

بيد أن في القاموس الفرنسي " لا روس Larousse " الإرهاب Terrorisme "بأنه مجموعة أعمال العنف والترويع تجاه الخصم لتحقيق أهداف سياسية"². مما سبق يتضح أن التعريف اللغوي للإرهاب سواء في اللغة العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية، يشتر بينها أعمال العنف والرعب والخوف بغرض تحقيق أهداف معينة.

¹ جمال زيد، هلال أبو عين، الإرهاب وأحكام القانون الدولي، ((د ب ن)، عالم الكتب الحديث، (2007 - ، ص. 18).

² ياسين، طاهر الياسري، مكافحة الإرهاب في الاستراتيجية الأمريكية رؤية قانونية وتحليلية، (عمان، دار الثقافة، 2011 - ، ص. 23).

▪ **ثانيا :التعريف الاصطلاحي للإرهاب :** حيث هنا العديد من التعريف الإصلاحي للإرهاب نذكر من بينها:

1.منظور الفقه الإسلامي للإرهاب:

اتسم الفقه الإسلامي بشموليته لكافة مناهج الحياة وبيان الأحكام الشرعية لمختلف المجالات من عبادات ومعاملات وأخلاق، من ضمن ما تناولته الأحكام الشرعية كافة أنواع الجرائم التي يتعرض لها المجتمع، حيث جاء الإسلام محاربا للجريمة بأنواعها المختلفة .من بين الجرائم التي حاربها الإسلام جريمة الإرهاب بأشكاله وصوره المختلفة.¹

في قوله تعالى ﴿ إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا وله م في الآخرة عذاب عظيم ﴾² وقوله تعالى ﴿ وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وبآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف إ ليكم وأنتم لا تظلموا ﴾³ .حيث نجد المعاني الرهبة التي جاءت في القرآن الكريم تدل على معنى الخوف والخشية.

2-التعريف الفقهي للإرهاب :إن الإرهاب ليس من المواضيع السهلة الذي يمكن الوقوف على تعريف

موحد، حيث اختلفت وتباينت حوله الآراء ، لأنه مصطلح فضفاض يحمل أكثر من معنى لأكثر من موقف . أين يعرف الإرهاب الدولي بأنه :كل اعتداء على الأرواح والأموال والممتلكات العامة أو الخاصة بالمخالفة لأحكام القانون الدولي العام بمصادره المختلفة .حيث عرفه الفقيه **جيفانوفيتش** Givanovitch بأن الإرهاب هو بمثابة أعمال من طبيعتها أن تثير لدى شخص ما الإحساس بتهديد أ ي كان، والتي تتمخض عن الإحساس بالخوف بأي صورة.

¹ -محمد، عبد المطلب خشن، تعريف الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية، (الاسكندرية، دار - الجامعة الجديدة، 2007)، ص41.43 .

² -سورة المائدة، الآية.33

³ -سورة الأنفال، الآية.60.

تعريف الإرهاب من وجهة نظر القانون الدولي :يرى إريك ديفيد Eric David أن الإرهاب " هو أي عمل

من أعمال العنف المسلح الذي يرتكب لتحقيق أهداف سياسية أو فلسفية أو إيديولوجية أو دينية."

كما عرف عبد الواحد الفار الإرهاب بأنه (مجموعة من أعمال العنف التي تؤدي إلى خلق حالة

شديدة من الخوف والرعب نتيجة ما تحدثه هذه الأفعال من أخطار على حياة الفرد أو الجماعة، نتيجة لما

تسببه من دمار الممتلكات العامة والخاصة.¹

بينما يرى الفقيه إبراهيم العناني، أنه سمة أساسية تميز العمل الإرهابي وتدفع إلى تجريمه ومعاقبة

مرتكبيه، وهو التخويف والترهيب والترويع، سواء عن طريق الوسائل المؤدية إلى ذل أو عن طريق التهديد

باستخدامها، مادام الغرض غير مشروع من الناحية القانونية.²

3-المنظور السياسي في تعريف الإرهاب :حيث نجد الموسوعة السياسية التي عرفت الإرهاب بأنه :استخدام

العنف بشكل غير قانوني أو التهديد به لتحقيق هدف سياسي، ويشمل عمليات الاغتيال والتعذيب والتخريب

بغية هدم المعنويات والحصول على هدف معين.³

• **موقف الأمم المتحدة من الإرهاب :**منذ إنشاء الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية والتي تمثل

كل دول العالم، تحاول التماس تعريف جامع للإرهاب، ووضع قوانين لأفعال يراها البعض مشروعة ويرأها

البعض محرمة، كل من وجهة نظره وفق مصالحه، والمعايير التي يستند إليها، ولم تكن المعايير المستندة

على القيم، ومفاهيم تلك القيم هي التي تحدد نطاق الاختلاف في هذا المجال ¹⁴ .

حيث يرجع السبب الرئيس في عجز المجتمع الدولي عن التوصل إلى تعريف محدد لظاهرة الإرهاب

الدولي حتى الآن ، بحيث أن غلبة الاعتبارات السياسية على الاعتبارات القانونية عند تعامل كثير من الدول

مع القضايا المتعلقة بالإرهاب الدولي ، فبعض الدول مثلاً تنظر إلى الحركات التحررية أو الانفصالية على

¹-رشدي، شحاتة أبو زيد، السياحة والإرهاب في ضوء أحكام الفقه الإسلامي، (الإسكندرية، دار الوفاء للطباعة والنشر، 2008، ص211، 212.

²-سامي جاد، عبد الرحمن واصل، إرهاب الدولة في إطار القانون الدولي العام، (الإسكندرية، منشأة المعارف، 2003، ص50 .

³-عبد الوهاب، الكيالي، وآخرون، موسوعة السياسية، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (د س ن))، ص 153.

⁴-فرغلي، هارون، الإرهاب العولمي وانهايار الإمبراطورية الأمريكية، ((د ب - ن)، دار الوافي للنشر، 2006، ص. 53.52 .

أنها حركات إرهابية ، بينما تعتبر حركات أخرى مماثلة مشروعة مع تقديم الدعم المادي والمعنوي لها ، مثلا تعتبر الولايات المتحدة الحركات التحررية في فلسطين ولبنان حركات إرهابية، بينما ساندت حركات مماثلة في تيمور الشرقية وجنوب السودان وإقليم كشمير بما يتفق مع مصالحها السياسية والاقتصادية¹.

إن غياب التعريف المحدد للمفهوم يجعل كل دولة قوية تحاول توظيفه لصالحها، مدعية أن ما يقوم به أعداؤها هو عمل إرهابي وأن ما تقوم به ليس سوى مكافحة لهذه الظاهرة، حيث كلما كانت الدولة أقوى ذات نفوذ استطاعت توظيف هذا المفهوم الغامض بما يخدمها².

• **تعريف وزارة الخارجية الأمريكية الصادرة في أبريل 2001**: ترى الإرهاب بأنه العنف المتعمد تجاه المدنيين أو أطراف غير محاربة بواسطة جماعات شبه قومية أو عملاء سريين، غالبا ما تحركه دوافع سياسية³.

• **تعريف الاتفاقية الإفريقية حول مكافحة الإرهاب لعام 1999**:تضمن الاتفاقية الإفريقية التي تبنتها منظمة الوحدة الإفريقية في القمة ال 35 للمنظمة لسنة 1999 والتي انعقدت في الجزائر حيث تبنت تعريفا للإرهاب يقوم على أنه" أي فعل يمثل انتهاكا للقوانين الجنائية الدولية، وكل عمل يهدد الحياة أو السلامة البدنية، وكل عمل يسبب الخوف والرعب في نفوس الأفراد والجماعات والتسبب في دمار الممتلكات الخاصة والعامة وإحداث حالة عدم الاستقرار وإيجاد حالة من العصيان المسلح داخل الدولة.

• **التعريف الإجرائي للإرهاب الدولي** :هي أعمال العنف التي تقوم بها مجموعة من الأفراد والجماعات في إطار منظمة ما، وإلحاق الضرر للممتلكات العامة باستخدام أبشع الطرق والوسائل العنيفة في الأماكن العامة، وتتجاوز هذه الأعمال الحدود الوطنية للدول من أجل تحقيق أهداف معينة سواء السياسية أو

¹-فتوح، أبو دهب هيكمل، التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)، 2014 ، ص 28 .

²-نفس المرجع، ص 30 .

³-عمراني، كربوسة، "الحركات الإسلامية واشكالية الإرهاب الدولي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013 ، ص 45 .

الأيدولوجية . "من خلال عرض مجموعة من المحاولات الفردية والجماعية المتعددة حول تعريف الظاهرة الإرهاب بمختلف جوانبها، حيث نجد هنا صعوبة في تعريف موحد للإرهاب بشكل عام . على أية حال تم تعريف الإرهاب من الجهات المختلفة كل حسب الرؤية والجهة التي تخدم مصالحه السياسية أو الاقتصادية حيث يعود هذا الاختلاف في صعوبة تعريف ظاهرة الإرهاب لأن مصطلح " الإرهاب " بعد ذاته مصطلح فضفاض يحمل أكثر من معنى . حسب الباحث عمراني كربوسة حول صعوبة إيجاد تعريف محدد لظاهرة الإرهاب بقوله، إذا عرف السبب بطل العجب الذي توظفه الدول الكبرى لمصطلح الإرهاب حسب ما تتوبه مصالحها السياسية والاقتصادية.

كما صنفت فرنسا إبان فترة الاحتلال الثورة الجزائرية بأنها منظمة إرهابية رغم أنها ليست كذلك . كما ان محاولة بعض الدول الغربية تصنيف للمقاومة الفلسطينية التي تدافع عن أراضيها وحقوقها من طرف الكيان الصهيوني، حيث المتتبع يجد هنا مزاجية بين الإرهاب والإسلام، وتصنيف المسلمين بالإرهابيين والخوف والكراهية من الجالية المسلمة القاطنة¹ في الغرب ومحاولة مضايقتهم في العديد من المؤسسات، على الرغم أن التاريخ أثبت أن الإسلام والمسلمين لا يدعون إلى العنف والعدوان على الآخر . بالتالي عندما تحدث أية عملية إرهابية في دول الغرب مباشرة يكون المتهم الأول في تنفيذ العملية هي الجالية المسلمة الموجودة برمتها من دون أدنى تمييز أو تحديد الجهة التي ارتكبت العملية الإرهابية².

¹ -الاتفاقية - الإفريقية حول مكافحة الإرهاب، على الابط التالى(14.12.2016) www.panapress.com/12-293835-12

² -نفس المرجع

المطلب الثاني: تطور وتصنيف ظاهرة الإرهاب.

رغم أن ظاهرة الإرهاب لم تكن وليدة اليوم بل هي من أقدم الظواهر التي عرفتها البشرية، إلا أن

الإرهاب بالحجم الدولي العابر للحدود لم تكن معروفة، هي ظاهرة حديثة.

■ **أولاً: تطور ظاهرة الإرهاب:** إن اللجوء إلى العنف والقوة أمر فطري، لجأ إليه الإنسان منذ القدم لتأكيد

ذاته، أو الاستغلال لأخيه الإنسان، إلا أن فكرة الإرهاب والعنف الكامنة في النفس البشرية تطورت بتطور

الإنسان ومحيطه، فانتقلت من المحيط الفردي والشخصي للإنسان لتكتسب المنحى الشمولي للمجتمع من

معطيات إنسانية واجتماعية واقتصادية.¹

الإرهاب ظاهرة اجتماعية قديمة عرفتها جميع الحضارات الإنسانية على مر العصور، فالمؤلفان

الفرنسيان **جيرارد تشالياند، وبلين**، يذكran في كتابهما (تاريخ الإرهاب من العصور القديمة إلى القاعدة) أن

الفعل الإرهابي كعمل إجرامي جماعي، كان أول من قام به اليهود ضد سلطة الرومان. وبعد ظهور الإسلام

لم يعرف العالم حركات إرهابية تنتمي إلى العالم الإسلامي وتتخذ من العنف وسيلة للوصول إلى أهدافها،

سوى (حركة الحشاشين) التي أسسها (الحسن الصباح) المنسوب إلى الطائفة الإسماعيلية النزارية. حسب ما

يرى المؤلفان الفرنسيان فإن الإرهاب كعمل إجرامي هو نتاج الحضارة الغربية فكراً وممارسة.²²

يرجع استخدام مصطلح الإرهاب في العصر الحديث إلى حقبة الثورة الفرنسية التي استخدمت فيها

مصطلح الإرهاب وذلك لوصف النظام السياسي الحكومي الذي ظهر في الفترة ما بين 1973-1974 حيث

اعتمد على السجن والاعتقال والإعدام كأسلوب سياسي لقمع المتمردين والخارجين على الحكومة¹³.

حيث ساعدت وسائل الاتصالات الحديثة من سهولة التنقل واستخدام التكنولوجيا المتطور على

انتشار السريع لظاهرة الإرهاب، حيث استغلت الجماعات الإرهابية هذه التقنيات خلال عملياتها ونشر جرائم

¹-1 جمال هلال، ا زيد أبو عين، مرجع سابق، ص 12 .

²-فرغلي، هارون، مرجع سابق، ص 30 .

³-سعد عبد الل، المشوح، العوامل النفسية لواقع الظاهرة الإرهابية، (الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، 2007 ، ص.3 .

القتل والذبح في وسائل الإعلام وبالتالي إشاعة الخوف والرعب في النفوس .فالعقيدة الفكرية السائدة في مجتمع من المجتمعات أو عصر من العصور هي التي تحدد مدى قبول أو رفض أي فعل من الأفعال، ومدى اتفاق هذا الفعل مع ما تؤمن به وتدافع عنه، ولكن على امتداد التاريخ منذ نشأة الإنسان كان الإرهاب يمثل الشر في أي مجتمع، وكان مرفوضا على امتداد التاريخ .وبالتالي ظاهرة الإرهاب في العصر الحديث نتيجة لتطوره أصبح يستخدم كبديل للحروب التقليدية، ذلك أن مصطلح الظاهرة الإرهاب قد يستخدم لإثارة الأحداث الدولية والتوتر لدى الدول المعادية، وبعد ظهور ملامح النظام الدولي الجديد أين أفرز هذا الواقع أنماط جديدة من المنظمات الإرهابية في نشاطها ووسائل أكثر تطوراً وأشد خطراً.¹

مثلت هجمات 11 سبتمبر 2001 ذروة تطور طويلة لظاهرة الإرهاب الدولي، حيث أن هذا التطور لا يقتصر على مضمون العمل الإرهابي وطبيعته بحد ذاته بقدر ما يشمل متغيرات البيئة الدولية التي يتحر فيها، ويعد العامل الرئيسي إزاء التحول في أشكال ظاهرة الإرهاب الدولي .²¹ على الرغم من أن الظاهرة الإرهابية قديمة قدم الوجود البشري ذاته، غير أن العالم القديم لم يعرف ظاهرة الإرهاب العابرة للحدود الوطنية ليصبح ظاهرة دولية.

• ثانيا :تصنيف ظاهرة الإرهاب:

يعرف للإرهاب مستويين، إما يكون إرهاب محلي محصور داخل إقليم دولة، او انه يكون ذات طابع أوسع يمثل إرهابا دوليا حيث يمتد نشاطه الى عدة دول.

1. تصنيف ظاهرة الإرهاب حسب نطاقه :تم تقسيمه إلى قسمين، الإرهاب المحلي والدولي كالتالي :

أ-الإرهاب المحلي :هو الإرهاب الذي تمارسه الجماعات ذات الأهداف المحدودة داخل نطاق الدولة ولا تتجاوز حدودها وتستهدف تغيير نظام الحكم في البلد، فهذا النوع من الإرهاب ليس له ارتباط خارجي بأي شكل من الأشكال، حيث تكون أجندة القائمين بالإرهاب محلية، فهو عنف ينحصر داخل الدولة .على اعتبار

¹ -جمال هلال، ازيد أبو عين، مرجع سابق، ص. 88.86 .

² -فتوح، أبو دهب هيك، مرجع سابق، ص. 32 .

أن ظاهرة الإرهاب يوصف بأنها ظاهرة داخلية عندما يرتكب الفعل داخل الحدود الإقليمية لإحدى الدول، ويكون الضرر بمصالحها فحسب، بحيث تحدد مسؤولية المنفذ وفقا للقوانين والإجراءات الداخلية التي تتخذها الدولة المعنية في مواجهته¹.

حيث يقوم الأفراد أو الجماعات بعمليات إرهابية ضد الدولة أو المؤسسات الحكومية والمرافق العامة وضد أفراد الشعب بدون تمييز بغية زعزعة الاستقرار وعدم الطمأنينة تمهيدا لإسقاط الحكومة . بينما يرى البعض أن إرهاب الأفراد والجماعات ما هو إلا رد فعل على إرهاب الدولة التي كانت سباقة في ممارسة الإرهاب وتحتكر بالفعل أدوات إرهاب الشعب، بالتالي يرى هؤلاء أن الإرهاب الممارس من قبل الأفراد والجماعات هو بدافع اليأس والانتحار يطلق عليه بإرهاب الضعفاء².

في حين يرى جانب من الفقهاء أن الإرهاب الداخلي لم يعد له سوى الاسم، حيث إلغاء الحدود بين الدول بوجود شبكات تدعم الإرهاب في كل مكان، أين أصبحت ظاهرة الإرهاب المحلي صورة نادرة الحدوث نظرا لتشابك المصالح الدولية وتعقد الروابط والعلاقات على مستوى العالم³. الإرهاب المحلي أو الداخلي يفترض أن تكون محلية في جميع عناصره، من حيث التنفيذ أو التخطيط أو القائمين به أو الضحايا أو المصالح المستهدفة، لو كان هنا عنصر واحد خارجيا لأصبح الإرهاب دوليا.

ب الإرهاب الدولي: يصبح الإرهاب دوليا عندما تتوفر فيه الصفات الدولية في أحد عناصره، ذلك عندما يكون أحد الأطراف دوليا، سواء الأماكن أو الأشخاص، أي يتميز بصفة أجنبية، حينها يكون الإرهاب دولي . حيث الإرهاب الدولي يكون الجرائم والآثار التي يخلفها سواء المباشرة أو غير المباشرة و تكون في أكثر من دولة.

¹ -عبد القادر، زهير النفوزي، مرجع سابق، ص 40 .

² -يوسف، كو ارن، جريمة الإرهاب والمسؤولية المترتبة عنها في القانون الجنائي الداخلي والدولي، ((د ب ن)، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية)، 2007 ، ص 47 .

³ -إجميل، حزام يحي، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي العام، دراسات يمنية، ص ص. 26.27 على ال ربط التالي:

. http://ycsr.org/derasat_yemenia/issue_93/mafhoom.pdf (18.12.2016)

وقد أصبح من الصعب إن لم يكن من المستحيل في الوقت الحالي إيجاد عمليات إرهابية غير دولية، يعود ذلك إلى التداخل والتشابك في المصالح والأهداف بين الدول وتتأثر المصالح الدولية بأحداث محلية، حيث العولمة السياسية والاقتصادية والتكنولوجية، بحيث يمكن تدعيم العمليات الإرهابية وتمويله عبر العالم عن طريق الشبكات الانترنت، وبالتالي يكون التأثير عالمي أو دولي.

2- تصنيف ظاهرة الإرهاب من حيث مرتكبيه : تم تقسيمه إلى عدة أقسام كالتالي :

▪ إرهاب الأفراد والجماعات:

أ - الإرهاب الثوري :بهدف إحداث تغييرات ثورية في بنية المجتمع .

ب - الإرهاب العادي :بهدف الحصول على مكاسب مادية بعيدة عن الأهداف السياسية .

ج - الإرهاب الديني .

▪ إرهاب الدولة :رغم الاختلاف في وجهات نظر الفقهاء حول إمكانية ممارسة الإرهاب من قبل الدولة

وبالتالي لصق تهمة الإرهاب للدولة، غير أن جانبا من الفقهاء يعتبرون أن الدولة تمارس إرهاب حقيقي

ضد معارضيها السياسيين بل أحيانا ضد فئة قومية أو دينية أم مذهبية ¹.

3- تصنيف ظاهرة الإرهاب حسب الهدف : يشمل هذا التصنيف نوعين كالتالي :

أ - الإرهاب العقائدي :تتحكم الأفكار العقائدية في كثير من الأعمال الإرهابية بدوافع فكرية وايدولوجية .

ب - الإرهاب القومي (العربي) أو العنصري :أين تستخدم بعض الجماعات القومية المدافعة عما تراه من

حقوقها القومية السلبية تستخدم شتى الأساليب لنيل حقوقها القومية.²

4-أساليب الإرهاب :حيث الأسلوب التي يعتمد عليه الإرهابيين عديدة من بينها :

أ - اختطاف الطائرات ;

ب - أخذ الرهائن;

¹ - يوسف، كوارن، مرجع سابق، ص ص47.48 .

² - يوسف، كوارن، مرجع سابق، ص. 50 .

ج -استخدام المتفجرات ;

د -الاغتيال ;

و- إشاعة الخوف في النفوس.

المطلب الثالث :الإرهاب والمفاهيم المتداخلة

يمكن تفسير ظاهرة الإرهاب من خلال مقاربات مختلفة وهنا تطرقنا إلى المقاربة النفسية والاجتماعية

في تفسير ظاهرة الإرهاب.

▪ **أولا :الإرهاب والعنف السياسي :**العنف السياسي عرفه **تيد هندريش Ted Hondrich** بأنه " اللجوء إلى

القوة لجوءا كبيرا أو مدمرا ضد الأفراد أو المؤسسات، لجوءا إلى قوة يحضرها القانون موجها لإحداث

تغيير في النظام السياسي أو نظام الحكم، أو موجه لإحداث تغيير في المجتمع."

بينما يرى **حسين توفيق إبراهيم** العنف السياسي بأنه " جميع الممارسات التي تضمن استخداما فعليا للقوة،

لتحقيق أهداف سياسية واجتماعية لها دلالات وأبعاد سياسية، وهذه الممارسات سواء كانت فردية أو

جماعية، منظمة أو غير منظمة."

على الرغم من التشابه والتداخل بين والعنف السياسي اولإرهاب حيث توجد هنا فوارق دقيقة بينها:

1. كثيرا ما تهدف العمليات الإرهابية إلى تحويل الأنظار إلى قضية تهم الإرهابيين فتحاول جذب الانتباه

إليها عبر وسائل الإعلام لتأثير على سلوكيات محددة في الرأي العام، بينما العنف السياسي يسعى

القائمون به إلى تحقيق الأهداف ليس بالضرورة إثارة الرأي العام;

2. إن العنف وسيلة أو أداة تسعى جهة ما من خلالها لتحقيق أهدافها، بينما الإرهاب يكون ناتجا عن

العنف ;

3. القائم بالعمل الإرهابي ينظر إليه على أنه مرتكب لجرم قتل الأبرياء، أما مرتكب العنف السياسي فهو ذو انتماء سياسي أو أيديولوجي ويحظى بشرعية ثورية أو اجتماعية¹¹.

▪ **ثانيا :الإرهاب والجريمة السياسية :** الجريمة السياسية هي الجريمة التي يكون فيها الباعث على ارتكابها سياسيا أو التي ترتكب لغرض سياسي أو تكون بدوافع سياسية، ولو كانت تتضمن أفعالا من قبيل الجرائم العادية كالقتل أو التخريب، ويعتبر البعض كل جريمة ترتكب ضد الدولة جريمة سياسية مادامت تهدد سلامة الدولة داخليا وخارجيا وهي جرائم عادة ترتبط بالاضطرابات السياسية².

حيث عرف المؤتمر الدولي لتوحيد قانون العقوبات المنعقد في **كوبنهاغن** سنة 1935 ، أن الجريمة السياسية بأنها الموجه (ضد نظام الدولة أو مباشرة لوظائفها، أو ضد حقوق المواطنين المستمدة من هذا النظام) بينما عرفه الفقيه **فيدال مانويل** الجريمة السياسية بأنها (الجريمة التي تنطوي على معنى الاعتداء على نظام الدولة السياسي سواء من جهة الخارج أم من جهة الداخل) كما عرّفها **لومبروز** بأنها "كل اعتداء على الحقوق التي وضعتها الأكثرية لحماية واحترام النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ارتضتها لنفسها".

حيث اختلفت الآراء الفقهية حول الجريمة السياسية حيث نادرا ما توجد هنا جريمة سياسية خالصة تقع على السياسيين فقط، بل أحيانا توجد جرائم سياسية يتم الاعتداء على حق السياسيين وغير السياسيين لكنها تتصل على نحو وثيق باضطراب سياسي¹³. نتج عن هذا الاختلاف اتجاهان:

1. **الاتجاه الموضوعي أو المادي :** هذا الاتجاه يركز على طبيعة الفعل الإجرامي والمصلحة التي يقوم بإصابتها وفقا لموضوعها، فإذا كان الفعل الإجرامي يصوب نحو مصلحة الدولة ومؤسساتها الحكومية داخل أو خارج الدولة، أو الحقوق السياسية للمواطنين فإن هذه الجريمة تكون سياسية.

¹ -ياسين، طاهر الياسري، مرجع سابق، ص 47.48 .

² -يوسف، كورن، مرجع سابق، ص 63 .

³ 1 عبد القادر، زهير النقوزي، مرجع سابق، ص 64 .. 63

2. **الاتجاه الشخصي أو الذاتي** : يرى هذا الاتجاه وجوب التمييز بين الجريمة العادية والجريمة السياسية،

حيث أن الأخير له دوافع وحوافز نبيلة فيما يكون الأول ذات دوافع أنانية.

3. **هناك اتجاه ثالث بين الاتجاهين الأول والثاني** : حيث حدد الجريمة السياسية وفق هذا الاتجاه، أن

معيار تصنيف جريمة ما بالسياسية هو محل الجريمة وشخص الفاعل ونوع الفعل والباعث على حد

سواء .

الجدير بالذكر أن الكثير من الاتفاقيات والقوانين والتشريعات الوطنية والدولية فرقت بين الجريمة

الإرهابية والجريمة السياسية، حيث أن الجرائم السياسية يترتب عليها نتائج وآثار قانونية ترتبط بالعقوبة والعفو

عنها، ومن حيث تسليم المجرمين السياسيين بدعوى عدم تشكيلهم خطرا على المجتمع، عكس الاتفاقيات

الدولية التي تلزم بتسليم مرتكبي الأعمال الإرهابية¹.

من خلال التوضيح يمكن القول، تشترك الجريمتان الإرهاب والجريمة السياسية في أن كلاهما

تستخدم فيها وسائل العنف، ولهما نفس الدوافع السياسية رغم عدم وضوح الأهداف السياسية للإرهاب بقدر ما

هو موجود في الجريمة السياسية، غير ان مرتكب الجرائم الإرهابية أحيانا تحركه دوافع مثل القيم

والإيديولوجية.

▪ **ثالثا : الإرهاب والجريمة المنظمة** : حيث لا يوجد تعريف موحد للجريمة المنظمة سواء في التشريع أو الفقه

بسبب اختلاف رؤية المشرع للجريمة في مختلف الدول، تبعا لواقعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي،

حيث لا يوجد تعريف واضح للجريمة المنظمة يحظى باتفاق دولي . إن الجريمة المنظمة ظاهرة قديمة

عرفت صورتها التقليدية في جماعات المافيا Mafias كالمافيا الإيطالية وعصابات المثلث الصينية

وعصابات الياكواز اليابانية ومجموعة الكارتل الكولومبية والمافيا الأمريكية والروسية منذ زمن طويل².

¹ -يوسف، كو ارن، مرجع سابق، ص ص. 67.70 .

² -أديبة، محمد صالح، الجريمة المنظمة دراسة قانونية مقارنة، ((د ب ن)، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2009 ص ص 9.10 .

تعد الجريمة المنظمة من الأنشطة الإجرامية المتنوعة والمعقدة، والعمليات السريعة واسعة النطاق المتعلقة بالعديد من السلع والخدمات غير المشروعة، تهيمن عليها جماعات لديها من القوة والتنظيم، وتسم بقدر من الاحتراف والاستمرارية وقوة البطش، تهدف الجماعات من خلال هذه الجريمة إلى تحقيق الربح المالي واكتساب السطوة والنفوذ باستخدام أساليب متعددة¹.

تعريف الانتربول للجريمة المنظمة :جاء في الندوة الدولية حول الجريمة المنظمة التي عقدت في فرنسا في مايو 1988 أن الجريمة المنظمة :أية جماعة من الأشخاص تقوم بحكم تشكيلها بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة، وتهدف أساساً إلى تحقيق الربح دون التقيد بالحدود الوطنية.² وتتركز الجريمة المنظمة على عمليات القتل والتخريب وتهريب المخدرات وترويجها والأعمال غير المشروعة، كما طورت عملياتها لتشمل تجارة وتهريب الأسلحة على المستوى الدولي، إذ يمكن القول إن العنف سمة من السمات الأساسية للجريمة المنظمة فهنا عوامل مشتركة بين الإرهاب والجريمة المنظمة منها:

1. طبيعة العمل الذي تتميز بها كل من التنظيمات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة بالعنف والتنظيم والقيادة عبر مجموعات أو منظمات تخطط للقيام بعملياتها بسرية تامة.

2. كلاهما يسعى إلى إشاعة الخوف، في كثير من الأحيان يكون موجها للسلطات، فعصابات الجريمة المنظمة تفرض الرعب على الناس لتحصل على أموالهم، بينما التنظيمات الإرهابية ترهب المواطنين لإثارة الرأي العام ضد السلطات وإظهار عجزها عن حمايتهم³.

على الرغم من هذا التماثل فيما بين الظاهرتين الإرهابية والإجرام المنظم هناك نقاط اختلاف بينهما وهي :تختلف أهداف الجماعات الإرهابية التي تسعى إلى تحقيق مكاسب سياسية ونشر فكر معين وبث الخوف لدى العامة لتوجيه الأنظار نحوها، عكس شبكات الجريمة المنظمة التي تسعى إلى تحقيق مصالحها

¹ - جمال زيد، هلال أبو عين، مرجع سابق، ص. 47 .

² - أدبية، محمد صالح، مرجع سابق، ص. 17 .

³ - ياسين، طاهر الياسري، مرجع سابق، ص. 49 .

المادية والمكاسب الشخصية .كذلك من حيث نطاق العمليات الجماعات الإرهابية، تشمل نطاق أوسع مع الخسائر المادية والنفسية، بينما يتم عمليات الجرائم المنظمة غالبا على نطاق محدود ويترك آثار نفسية محدودة.

المبحث الثاني :المقاربات النظرية المفسرة للإرهاب الدولي

هنا العديد من المقاربات النظرية التي تفسر ظاهرة الإرهاب الدولي، حيث تم التركيز على المقاربة الأمنية ونظرية الحرمان النسبي والمقربة النفسية والاجتماعية في تفسير الظاهرة.

المطلب الأول :المقاربة الأمنية

تركز هذه المقاربة على تحول مفهوم الأمن وتحول طبيعة التهديدات، حيث ارتبط الأمن ضمن المفهوم التقليدي بالجانب العسكري وكيفية استعمال الدولة لقوتها العسكرية للحفاظ على وحدتها الترابية واستقرارها السياسي في مواجهة الدول الأخرى، حيث نجد تعريف أرنولد ولفر Arnold Wolfers للأمن، يقول إنه في جانبه الموضوعي يعني غياب أية تهديدات تجاه قيم مكتسبة، وفي جانبه الذاتي يعني غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم .بيمنا ركزت الدراسات الحديثة للأمن من حيث ظاهرة الفقر المتفشي في دول الجنوب في ظل هشاشة البنى السياسية والمؤسسية لهذه الدول، مما يؤدي إلى بروز التصادم بين المجموعات الإثنية في إطار صراعاها على الموارد .في هذا الإطار ظهر الاتجاه ما بعد البنيوي الذي يدعو إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن، ليس في وسائل التهديد التي تعددت ولم تقتصر على الجانب العسكري ليشمل الوسائل الاقتصادية والإعلامية، حسب منظور ما بعد الحداثة فإن الأمن يجب أ لا يقتصر على حماية الدولة وحدودها فقط، بل يفترض أن يتم الاهتمام بحماية الفرد والمجتمعات وتعزيز الرفاهية ¹ .

بينما نجد روبرت مكنمارا Robert Mcnamara في كتابه " جوهر الأمن "حيث يقول الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة .وأضاف " إن الأمن

¹-عادل، زقاغ" إعادة صياغة مفهوم الأمن برنامج البحث عن الامن المجتمعي "على ال ا ربط التالي: www.geocities.com (25.11.2016)

الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لإعطاء فرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كل المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل¹ في هذا الاتجاه تعتبر مدرسة كوبنهاغن أهم المدارس التي قدمت تحليلات نقدية للأمن، حيث طورت مقاربات جديدة لهذا المفهوم، من أهم رواد هذه المدرسة نجد باري بوزان، أول ويفر، جاب دي وايلد، حيث قاموا بتوسيع مفهوم الأمن إلى قطاعات أخرى بدل التركيز على القطاع العسكري².

حيث مكنت تحليلات بوزان Buzan فيما يخص توسيع مجال الأمن إلى قطاعات أخرى جديدة مثل الأمن الدولي والإقليمي والمجتمعي والفرد، من تشكيل همزة وصل بين الدراسات التقليدية والدراسات النقدية للأمن، ومهد الطريق لأصحاب مدرسة كوبنهاغن الذين ينتمون إلى البنيوية والحادثة، أين قامت الدراسات التقليدية للأمن من خلال وضع الدولة واتخاذها مرجعية لها، غير أن المسألة الأمنية لم تعد تعني مجرد التوسيع في التهديدات التي تمس بأمن الدولة، وإنما فيما يجب أن يؤمن بمفهوم الأمن الإنساني³.

أين عرفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة ظاهرة الدولة العاجزة خاصة في الدول الفقيرة، سواء كمصدر أو كمحصلة للنزاع بين المجموعات الإثنية والتي تعمل في كل حالة على تغذية هذه الوضعية، بذلك يتم انحسار دور الذي تلعبه الدولة في التحكم بإقليمها وتتفي مظاهر سيطرة الحكومة واحتكارها لاستخدام القوة ووسائل القهر ما يسمح بانتشار الأسلحة وظهور مختلف الظواهر الإجرامية. من خلال ما سبق حيث يتضح لنا أن هذه المقاربة ترى في تفسيرها للإرهاب من التصور الأمني، حيث العلاقة التي تربط بينهما هو أمن الدولة والحفاظ على وحدة أراضيها من خلال التصدي العسكري للتهديدات الخارجية، ولم تولي الأهمية للجوانب الأخرى هذا في الطرح التقليدي للأمن، غير أن التصور الحديث للأمن يرى أنه لا يمكن الحديث

¹ -زكريا حسن، "الأمن القومي"، على الابط ربط التالي :

² -قط، سمير، نظريات الأمن في العلاقات الدولية مفاهيم ومقاربات، (الجزائر دار علي بن زيد للطباعة والنشر، بسكرة)، 2016، ص 83.

³ - 1مدوني، علي، " قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها "أطروحة مقدمة لنيل شهادة- الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014، ص ص 85.86.

عن الأمن من الجانب العسكري فقط، حيث مع نهاية الحرب الباردة عرفت الأمن تحولا في المفهوم، أين أصبح واسع النطاق لا يقتصر على جانب واحد فقط وإنما يشمل عدة مجالات، كالأمن الاقتصادي، الإقليمي، المجتمعي، الفرد، البيئي.

بحيث ترى أن تحقيق الأمن في العناصر المذكورة يقلل من المخاطر والتهديدات التي تواجهه الدولة والأفراد، بالتالي يجب تحقيق الأمن في كافة المجالات، خصوصا في ظل انتشار التكنولوجيا الاتصالات وسهولة تنقل المعلومات عبر المواقع التواصل الاجتماعي الذي يشكل الأمن الثقافي للمجتمع، والتي من خلالها تستقطب الأفراد للانضمام إلى الجماعات المتطرفة.

إذ يمكن القول إن يجب توفير الأمن في جميع المجالات حتى لا يجد الأفراد هفوة الإنخراط والانضمام لجماعات العنف والتطرف وتكون الدولة والمجتمع في مأمن عن التهديدات.

غير أن ما يعاب على هذه المقاربة أنها ركزت على الجانب الأمن فقط سواء أكان ذل أمن الدولة أو الدولي أو الإقليمي أو المجتمعي، بيد أن تحقيق وغياب الأمن وحده فقط لا يعني على الأغلب عدم انخراط الأفراد إلى الجماعات الإرهابية المتطرفة، غير أن هنا عوامل أخرى تساهم في أن يصبح الشخص إرهابيا، كالعوامل النفسية والإيديولوجية المتشددة وغيرها.

المطلب الثاني: نظرية الحرمان النسبي

الحرمان النسبي إدراك الفرد للتناقض بين ما يحصل عليه (أو ما تحصل عليه الجماعة الداخلية التي ينتمي إليها) محروم من الموارد وظروف الحياة، وبين ما يتوقعه أو ما يعتقد إنه يستحقه أو تستحقه الجماعة التي ينتمي إليها، وما يحصل عليه الأفراد والجماعات الأخرى من الموارد وظروف الحياة.

ويعد روبرت جرر الخبير في سلوكيات وحركات العنف هو من أقترح هذه النظرية عام 1970 ، حيث تم إعادة صياغتها من قبل جي سي ديفيدز 1973 ليتضمن الحرمان النسبي فجوة بين القيام بعمل التوقعات وأشباع الحاجات هو استجابة لإحباط سياسي ناجم عن مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية،

والحاجات والأهداف الشخصية¹ أين يركز منطق هذه النظرية حول الضغوط الاجتماعية أو الشدائد، التي تتمثل في التهجير وتحويل ملكية الأرض والجوع والفقر والإحباط والسخط. هذه الضغوط ينظر إليها على أنها المحرض المباشر والنهائي لأعمال العنف ضد النظام الاستعماري، أو الحكومة المستبدة الطاغية في الدولة المستقلة².

حيث لا شك أن الفقر والجوع والشقاء والبؤس الناجم عن الفوارق الاقتصادية والاجتماعية الشائعة بين الدول والمجتمعات نتيجة للنظام الاقتصادي القائم، هو ما يدفع افراد وجماعات الفقيرة التي تعاني من الحرمان إلى اللجوء إلى القوة والعنف لضرب المصالح ونهب الموارد. للتعبير عن مشاعر آلية ناجمة عن الوضع القاسي، وبالأخص في قطاع الشباب مما يولد لديهم الشعور باليأس والإحباط يؤدي بهم إلى نوع من العزلة والاغتراب داخل المجتمع وبالتالي يصبح المجتمع قنابل موقوتة للعنف والإرهاب.

تفسر هذه النظرية ظاهرة العنف والتطرف، حيث ترى إن الشعور بالنقص وعدم الرضا بالذات في المجتمعات الفقيرة التي ترى نفسها مهمشه، تعيش في بيئة تتعدم فيها ضروريات الحياة الكريمة وغياب التنمية إضافة إلى تفشي ظاهرة البطالة بين أوساط العديد من حاملي الشهادات، الأمر الذي يؤدي إلى الاستياء والانضمام إلى جماعات العنف والتطرف. بالتالي ينشأ الشعور الذاتي للشخص بأنه محروم نسبيا أكثر من بعض الأشخاص الآخرين في الجماعات الأخرى، أي أنه عندما يشعر الأشخاص بحرمان نسبي في حقوقهم بالمقارنة بجماعة أخرى فإنهم يعبرون عن امتعاضهم واستيائهم³.

فنقص التعليم والبطالة وغياب الترقية كلها عوامل تخلق شعوار متازيدا بالإحباط والتطرف، عندما يتم افتقار الملايين من الناس وخاصة الشباب، حيث لا يكون لهم أمل في المستقبل بالتالي يشعرون بإذلال

¹-علي، عبد الرحيم صالح، الإرهاب من وجهة نظر علم الاجتماع وعلم النفس، (عمان، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013 ص 17 .

² - الزوارة، "الإرهاب تعريفه نظرياته وأشكاله"، على الرابط التالي (22.11.2016) - <file:///C:/Users/client/Desktop/>

³ - جمال هلال، زيد أبو عين، مرجع سابق، ص. 45.

الفساد تجاههم .عندما لا توجد أي منافذ يعبر بها الناس عن همومهم حينها يتفاقم الاستياء بينهم وبالتالي يصبح الخطر وشيكاً.

إن أي مكان لا يجد الشباب فيه فرص التعليم يصبحون أكثر عرضة للمؤامرة والأفكار المتطرفة. بالتالي الحرمان النسبي لا يهتم في المقام الأول بالفقر والجهل إنما يركز على تنمية التطلعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتغلب على انعدام الفرص لتلبية التوقعات المتزايدة حيث الفئة المتعلمة الذين لديهم طموحات عالية، لكن في نفس الوقت لا توجد آفاق للتقدم. هم الذين يوصفون بـ "الناجين المحبطين"، وهم الذين يميلون إلى التطرف بشكل متزايد¹.

ينشأ السلوك العدواني نتيجة الإحباط المستمر إذ يجد الأفراد يجدون أنفسهم في حالة من عدم التوازن في مختلف الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث الحرمان يؤدي إلى الإحباط الذي يتحول في النهاية إلى العدوان والتطرف. يبدو أن نظرية الحرمان النسبي تتوافق في تحليلها لظاهرة الإرهاب من جانب الحرمان السياسي والاقتصادي للمجتمع، فالحرمان السياسي، عدم المساواة السياسية للأقليات داخل الدولة ليست له علاقة قوية بالإرهاب في تلك الدولة، كذلك الحرمان الاقتصادي للأفراد، أيضاً قد لا تكون ذات صلة بالعنف أو الإرهاب. مع ذلك وجدت إحدى الدراسات الحديثة أن الانكماش الاقتصادي في الدول الديمقراطية ذات الدخل المرتفع له تأثير كبير على الإرهاب الدولي، ما يوحي بأن الحرمان الاقتصادي والاجتماعي للفرد يظل هاماً في تفسير الإرهاب².

المطلب الثالث: المقاربة النفسية والاجتماعية

هنا العديد من المقاربات النفسية والاجتماعية التي تفسر ظاهرة الإرهاب الدولي يتم التطرق إلى المقرب النفسية والاجتماعية التي ن ا ره ملائماً لخدمة الدراسة من خلال تفسيرها.

1-بشير عناد، مبار، "التعصب وعلاقته بالهوية الاجتماعية والمكانة الاجتماعية لدى العاطلين عن العمل"، مجلة الفتح، جامعة ديالى العارق، العدد 53، (أبريل) 2013، ص. 79.

2-Katja Skjolberg and Brynjar Lia، FACTS AND FICTION IN THEORIES OF TERRORISM-An Expanded and Updated Review of the Literature on Causes of Terrorism.

أولاً: المقاربة النفسية: يرجع هذه المقاربة ظاهرة الإرهاب الدولي إلى الأسباب والعوامل النفسية، حيث حاولت تقديم تفسير لنمو الظاهرة الإرهابية.

1- التحليل النفسي: تعتبر مقاربة التحليل النفسي ل (سيجمون فرويد) 1939-1856 ، أن العنف والإرهاب والسلوك العدواني هو السمة الفطرية والغريزية للإنسان، وتوجد غريزتان مسئولتان عن ذلك وهما غريزة الحياة والموت اللتان تتحكمان عبر صراعهما الدائم في تشكيل السلوكات التي تدفع إلى العدوان ومعارضة الحياة، بحيث يؤدي إلى الانتحار أو الاعتداء أو الحرب مما يدفع إلى العنف والقتل واىذاء الآخرين¹¹. ترجع هذا التحليل الصراعات العصبية إلى ظهور السلوك و الإرهابي عند الأفراد من خلال:

أ -إحباط الرغبات الحياتية عن طريق الأنا: وفيه يحدث كبت وتحقير الذات أثناء الطفولة، فالأنا يعود مرة أخرى إلى التنظيم وتبقى الرغبات المكبوتة غير متاحة، ويتشكل للفرد أسلوب انتقامي في التعامل مع الآخر مثل غريزة التدمير أو الموت.

ب-التحويل للرغبات الأولية إلى أغراض عصبية: والتي تعتبر إشباع مؤقتة للرغبات الأولية المحيطة بالفرد.

ج-عدم الملائمة: وفيها يحدث ملائمة الكبت لدى الفرد واستنشاق الرغبات الأولية وذلك عند البلوغ فتصبح لدى الفرد صراعا عصبيا، ويتجه إلى إشباعه في مراحل عمرية متقدمة الاتصال بالعالم الخارجي وتفرغ هذه الغرائز بناء على تلك الرغبات².

2-الاضطراب العقلي: تعد الاضطراب العقلي من أصعب الدراسات العلمية للسلوك والشخصية، حيث حاول الباحثين في مجال الصحة النفسية عن إيجاد علاقة ارتباطية بين الاضطرابات والأمراض النفسية

1-Randy Borum, Psychology of Terrorism, Louis de la Parte Florida Mental Health Institute ,University of South Florida, Department of Mental Health Law & Policy, 2004, P.12.

2- سعد عبد الله، المشوح، مرجع سابق، ص. 07

وظهور السلوك الإرهابي لدى الفرد، ولم تجد الدراسات النفسية أي علاقة بين مرض الفصام والسلوك الإرهابي¹.

في هذا الصدد حاولت دراسات عديدة أن تثبت العلاقة بين العنف والاضطراب العقلي، حيث نجد دراسة زيترين 1976 Zitrin ، والتي تناولت 867 ملفا خاص بالمرضى في مدينة نيويورك ، حيث وجدت أن توقيف الشرطة للمرضى العقليين يفوق معدل إيقاف المواطنين العاديين بأضعاف في الجرائم الخطيرة، جرائم القتل، الاغتصاب، السرقة المسلحة، والاعتداء على الذات. أما دراسة أدلر Adler يرى أن العنف والعدوان يعد عاملا هاما في تفسير الأمراض النفسية². يمكن القول إن المرض أو الاضطراب العقلي يرتبط بظاهرة الإرهاب عن طريق أعمال العنف، عندما يتم توظيف هذا العنف لتحقيق مكاسب سياسية أو دينية لمجتمع ما، لذلك ليس كل مضطرب عقلي إرهابي.

ثانيا :المقرب الاجتماعي :يتم التطرق من خلالها إلى اقتراب الفرضية السلبية إضافة إلى المفاهيم الدينية الخاطئة المنتشرة لبعض الأفراد لتفسير ظاهرة التطرف.

فرضية الهوية السلبية :استعمل إريكسون مفهوم الهوية السلبية للذات في نظرية تشكل الهوية³ من هذا المنطلق يفترض عالم النفس السياسي جين آن نوتسن أن الإرهابي يشعر بهوية سلبية، مثاله في ذلك إرهابي كرواتي كان أحد أعضاء الأقليات المضطهدة، إذ كان الإرهابي محبط وخائب الأمل نتيجة فشله في إكمال تعليمه الجامعي، نتيجة الفرضية الهوية السلبية يصبح الفرد إرهابيا .حسب نوتسن يعمل الإرهابي في الجماعة الإرهابية نتيجة مشاعر الغضب والعجز وافنقاره بدائل الحياة الكريمة، بذل تتكون لدى الإرهابي

¹ - نفس المرجع، ص 16 .

² - عزيزو سعاد، شرناعي، " البروفيل السيكولوجي للفرد الإرهابي"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد الثالث، (ديسمبر 2013، ص 32.33

³ - يرى إريكسون أن هوية الفرد تتشكل من خلال اجتيازه مجموعة من الأزمات التي يواجهها في كل مرحلة عمرية، من خلال تفاعل الفرد مع العوامل النفسية والاجتماعية والحضارية تنمو شخصية الفرد لتصبح هويته خاصة في مرحلة المراهقة إما بصورة إيجابية أو سلبية، لذا تظهر الهوية السلبية عندما لا يستطيع الفرد في هذه المرحلة من اكتشاف نفسه وتعرف على قدرته وأدواره وبالتالي يصل إلى تعريف خاص بذاته.

هوية سلبية عن نفسه ويكره المجتمع الذي كون لديه هذه الهوية ومن ثم يرفض الدور المرغوب والصحيح لأفراد العائلة والمجتمع¹.

غالبا ما يكون الأفراد الذين يصبحون إرهابيين عاطلين عن العمل ومنعزلين اجتماعيا ولم ينالوا حظهم من التعليم، وينتمون إلى الجماعات الإرهابية لأنهم يشعرون بالملل والفراغ والرغبة في أن تكون لديهم مخاطر وأنشطة حماسية، لذلك يسعون إلى قضية توفر لهم الاحترام وبالتالي يندفع بعض الأفراد بالدرجة . من خلال رغبتهم في استعمال مهاراتهم الخاصة مثل صنع القنابل وقد يندفع الشباب الأكثر تعلما نحو المصادقية الإيمان الديني . على العموم يصبح الشخص إرهابيا سواء كان مثقفا أم جاهلا².

2-تأخر سن الزواج :حيث أن تأخر سن الزواج لدى الشباب يؤدي بهم إلى الاندفاع والتهور وعدم الحسبان بشكل صحيح، فالزواج يخفف كثيرا من الحماسة لدى الشباب الأمر الذي يجعلهم مرتبطين بالأسرة والاعتناء بهم قبل الإقدام على أي عمل يعجل حياته بسهولة، على غرار الشاب الذي يشعر بأنه وحيد وارتباطه بالمجتمع خفيف يسهل عليه التسرع في أي عمل يقتنع به .أين تشير نظريات السلوك الإجرامي على وجه الخصوص نظرية الضبط الاجتماعي لهيرشي إلى دور الضبط والارتباط بالمجتمع في تقليل السلوك المنحرف والسلوك المتهور³.

3-المفاهيم الدينية الخاطئة : هناك العديد منها ويتم التركيز على ما يلي :

أ-التعصب العقيدي والتطرف الديني :يعد التعصب العقيدي أكثر صور التطرف حدة، ويمكن أن يذهب سلوك المتطرفين فيه إلى مدى بعيد بارتكاب العدوان ويذهبون إلى ساحات القتل، تشير العديد من الدراسات إلى أن التعصب العقيدي والتطرف الديني يمثلان أهم القضايا المحورية في انتشار ظاهرة الإرهاب. فالمتعصب لا يرى الحقيقة إلا من زاوية واحدة .يعود الفهم الخاطئ للدين ومبادئه وأحكامه والإحباط الذي

¹ -على عبد الرحيم، صالح، مرجع سابق، ص18 .

² -على عبد الرحيم، صالح، مرجع سابق، ص25 .

³ عبد الله بن عبد العزيز، اليوسفي، الانساق الاجتماعية ودورها في مقاومة الإرهاب والتطرف، (الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية)، 2006 ، ص.90

يلقاه الأفراد نتيجة افتقارهم إلى المثل العليا في سلوك المجتمع أو سياسة الحكم والفراغ الديني يعطي الفرصة للجماعات المتطرفة لتشغل هذا الفراغ بالأفكار التي يحملونها لاستقطاب الأفراد.

ب- التشدد والغلو في الدين : كالفهم الخاطئ للدين ولغاياته ومقاصده إلى الغلو والتشدد في الدين.

غير أن هناك عدة عوامل تؤدي إلى إحداث ردود الأفعال عند الشباب وتدفعهم إلى التشدد والغلو، منها استنزاف المشاعر الدينية من خلال تشويه القيم والأخلاق والمعتقدات والشعائر بالقول أو بالفعل، واتهام المراكز التربوية الإسلامية والتنفير من الدين وتشويه الإسلام، وإظهار علماء المسلمين بصورة ساخرة فهذا كله يؤدي إلى التطرف والغليان، في نفوس الشباب الذين يسمعون ذلك ويشعرون بالاحتقان والانفعال ولا تتاح لهم الفرصة للرد¹.

المبحث الثالث : آليات محاربة الإرهاب لكل من الجزائر و الاتحاد الاوروبي:

المطلب الاول : آليات الجزائر:

1] الية المقاربة الداخلية: عملت دولة الجزائر على تنفيذ مجموعة من الآليات المختلفة لمحاربة

ومكافحة الظاهرة الإرهابية في الجزائر من من بينها:

1- الآليات السياسية;

2- الآليات الاقتصادية والتنموية ;

3- الآليات الاجتماعية والثقافية ;

4- الآليات الدينية والفكرية.

▪ **الآليات السياسية:** عززت الجزائر ترسانتها القضائية ومؤسساتها المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

وهي تمثل اليوم طرفا في الصكوك والآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان ومن بين الإجراءات الرئيسية

المتخذة ذات الطابع السياسي:

¹ عبد الله بن عبد العزيز، اليوسفي، مرجع سابق، ص ص. 83.87 .

▪ **سياسة المصالحة الوطنية مسبقة بسياستي الرحمة و الوئام المدني** : قدم هذا المشروع في ثلاثة مراحل ، ويتعلق الأمر بقانون الرحمة الذي تم إصداره عام 1995 ، ثم تلتها سياسة الوئام المادي التي أطلقت عن طريق الاستفتاء عام 1999 ثم ميثاق المصالحة الوطنية الذي تمت الموافقة عليه عن طريق الاقتراع عام 2005.¹

▪ **قانون الرحمة :**

جاء تدبير الرحمة بموجب الأمر الرئاسي رقم 95-12 فيفري 1995 وقد كانت مؤسسة على أحكام المادة 87 مكرر 3 . من قانون العقوبات والتي تنص على المتورطين في الإرهاب مالم يقتلوا شخصا أو يتسببوا في إعاقة دائمة أو يستخدموا المتفجرات للمساس بحياة الأشخاص والممتلكات.²

والمرسوم الرئاسي رقم 06-93 المتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية والمرسوم رقم 06-94 المتعلق بتقديم الدولة إعانات إلى الأسر المحرومة التي إبتليت بضلوع أحد أقاربها في الإرهاب.

ولكن رغم ذلك ورغم النتائج الإيجابية التي حققها هذا القانون غير أنها لم تكن كافية بالنظر لتحول الجماعات الإرهابية التي رفضت الإستفادة من أحكام هذا القانون إلى منحى أكثر تطرف والراдикаلية. أمام هذا الظرف أقرّح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في برنامجه السياسي كمرشح للانتخابات الرئاسية المسبقة في أفريل 1999 بترقية تدابير الرحمة إلى سياسة الوئام المدني.³

سياسة الوئام المدني : بدا الرئيس بوتفليقة مباشرة بعد أداء اليمين الدستوري بطرح معلم سياسة الوئام المدني في خطبه وبدأ واضحا عن مد التسامح مع المسلحين الراغبين في التوبة ، وقد تم تطوير هذا الأمر ابتداء من البيان الصادر عن رئاسة الجمهورية في 06 جوان 1999 ، وصادق عليه بالأغلبية المطلقة يوم

¹ - ابن سولة رشيدة حداد : السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل و الصحراء منه أحداث 11 سبتمبر 2001 الى يومنا هذا مذكرة مكملة لنيل

شهادة الدرامات العليا المتخصصة ، فرع إستراتيجية جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية و الإعلام 2011 ص 185

² - نفس المرجع ص 189

³ - جزايرس : وثيقة حول التجربة الكبيرة و الواسعة التي اكتسبتها الجزائر في مكافحتها للتطرف العنيف ة الإرهاب . أنظر لذلك على الرابط التالي

<https://www.djasairess.com> 05/06/2017

11جويلية في مجلس الأمة بالأغلبية المطلقة كذلك، وبناءا على ذلك تم اصدار قانون الوثام المدني رقم 99-08 بتاريخ 13 جويلية 1999 و توج باستفتاء شعبي يوم 16 سبتمبر 1999 , كانت نتائجه تضاهي استفتاء الاستقلال ب 98.3%¹

▪ **ميثاق السلم والمصالحة الوطنية :** تتركز هذه الوثيقة التي جاءت كمبادرة تكميلية لمسعى الوثام المدني على عدد من الأفكار الأساسية في ميثاق السلم والمصالحة الوطنية ، وأظهرت بوضوح أن المقاربة في محاربة الإرهاب تجمع بين القانون العادل و شروط الاندماج الاجتماعي و الاقتصادي مع تشمين ما صنعوا من قوات الأمن والحيش في الحفاظ على الطابع الجمهوري للجزائر².

وبفضل هذه السياسة وافق آلاف التائبين على تسليم أنفسهم بمحض إرادتهم والعودة للمجتمع والاندماج فيه من جديد، أتاحت أيضا معالجة مختلف جراح المأساة الوطنية على نحو ملائم من مفقودين أو نساء تعرضن للاغتصاب من قبل الإرهابيين في المناطق الجبلية كضحايا للإرهاب³.

▪ **إعلان حالة الحصار و حالة الطوارئ :** تبني في المرحلة الأولى المشروع الجزائري أليات تشريعية استثنائية ومختلفة لمواجهة الإرهاب حيث الإعلان عن حالة الحصار في الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 196/91 بتاريخ 04 جوان 1991⁴. كما قام المشروع بإعلان حالة الطوارئ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 44/92 بتاريخ 09 فيفري 1992⁵. وفي 2011 تم رفع حالت الطوارئ، وبذلك عززت إرادت الدولة في تعزيز اختبار الشعب للديموقراطية والتعددية السياسية.

▪ **الآليات الاقتصادية والتنموية :** سعت الدولة الجزائرية لمكافحة الإرهاب والوقاية منه وذلك من خلال اتباع مناهج اقتصادية وتنموية في إطار سياسة التنمية قادها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، تضمنت هذه

¹- نفس المرجع ص.85

²- نفس المرجع ص.26

³-حساني خالد " :مساهمة السياسة الجزائرية في محابة تمويل الإرهاب و تحديد الاطراق القانوني لمفهوم الإرهاب الدولي " ، مدخلة قدمت لمجلس الأمم بتاريخ : الثلاثاء 022 ماي 2015 ، مشورات مجلس الأمة . الجزائر ص.92.

⁴- نفس المرجع ص.93

⁵- جزايرس ، مرجع سابق ص.22.

السياسة تدعيم دولة القانون وتعزيز الاستقرار، وقد تضمن المخطط الجماعي الذي بلغت ميزانيته 286

مليار دولار وشمل الفترة 2010-2014¹

كما أنشأت الدولة عدت هيئات ووكالات متخصصة وهي:

▪ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) هو جهاز موحد للبطالين أصحاب مشاريع الذين تتراوح أعمارهم بين 30-50 سنة و الذين يرغبون في إنشاء مؤسسات صغيرة لإنتاج السلع و تقديم الخدمات.

▪ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) التي تدير جهاز دعم موجه للشباب الراغبين في إقامة مشاريع والذين تتراوح أعمارهم بين 18-35 سنة و وضعت صيغ التمويل في هذا الصدد : التمويل الثلاثي (صاحب المشروع - الوكالة - قرض بدون فوائد).

▪ وتقديم قروض بدون فوائد قد تصل إلى 10.000.000 دينار جزائري، كما تم منحهم مزايا ضريبية خلال مرحلة الإنشاء، وهذا الأمر انعكس على مستوى البطالة في أنماط الشباب خاصة حاملي الشهادات من 21.4% عام 2010 14.3% في سبتمبر 2013 ثم إلى 13% في أبريل 2014.²

▪ الآليات الثقافية والاجتماعية: تم تنظيم العديد من التظاهرات الدولية، الجزائر عاصمة الثقافة العربية المهرجان الثقافي الافريقي 2009 ، تلمسان عاصمة الثقافة الاسلامية 2011 ، كما تم إنشاء العديد من المكتبات كما تشير هذه التظاهرات والمهرجانات، جرت بشكل عادي ودون حوادث تذكر.

الآليات الدينية والفكرية: ارتكز عمل الدولة الجزائرية غي مجال محاربة الإرهاب في استعادة المرجع الديني وتدعيمه وذلك من خلال العديد من المبادلات:

1-تحسين تكوين الأئمة من أجل إدارة المساجد ، وعلى سبيل المثال " الحصر ، لم يكن هنالك على الصعيد الوطني سواء معهد واحد مختص لتكوين الأئمة و اليوم أضحي . "

¹- نفس المرجع ص24

²- نفس المرجع ص24

كما كان للبرلمان الجزائري دور فعال في الإطار الإفريقي، حيث صاد إتحاد البرلمان الإفريقي على أول لائحة تدين الإرهاب صراحة وتدعو إلى التعاون من أجل القضاء عليه، وذلك في مؤتمر 21 ، المنعقدة بمدينة نيامي عاصمة النيجر في الفترة 18-23 أوت 1998 كما استطاعت الجزائر أن تسجل في المؤتمر لنفس الاتحاد بندا إضافيا مسمى الإرهاب عامل زعزعة الاستقرار في إفريقيا وقد صادق على هذه اللائحة بالإجماع.

- الحفاظ على الوحدة الدينية والمرجعيات الدينية؛
- إدراج موضوع الوقاية من التطرف العنيف في خطب الأئمة؛
- إفتتاح مرصد وطني لمكافحة التطرف
- إطلاق رابطة العلماء في دول الساحل من أجل إسلام معتدل - سلمي - ومتسامح
- تنظيم ملتقيات علمية وأيام دراسية حول الأمن الايديولوجي - الإسلام والتطرف ، الهدف منها تعزيز قيم الاعتدال والتسامح ؛
- تشجيع الكتاب الديني المعتدل عوض الكتب التي تحرض على العنف.
- آلية المقاربة الخارجية
- الآلية الإقليمية : لقد قامت الجزائر بعدة جهود على مستوى أفريقيا في إطار مكافحة الارهاب ، مما جعلها رائدة في هذا المجال فقد تم التوقيع على الاتفاقية الافريقية للوقاية من الارهاب ومكافحته الصادرة عن منظمة الوحدة الافريقية في 14 جويلية 1999 بالجزائر¹
- وفي سياق الجهود التي أشرف عليها الاتحاد الافريقي تم وضع مخطط افريقي بالجزائر حول الوقاية من الارهاب ومكافحته في 2002/01/11 .

¹ - ساحل مخلوف : دور المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب ، مدخلة خدمت لمجلس الأمة منشورات مجلس الأمة الجزائر . بتاريخ : الثلاثاء 02 ماي 2015، ص29.

وفي 2004 تم عقد اجتماع حكومي بالجزائر تحت اشراف الاتحاد الافريقي، لتقديم حوصلة تقييمية حول تطورات مخطط العمل السالف الذكر .وقد تم على هامش هذا الاجتماع تدشين المركز الافريقي للدراسات والبحوث حول الارهاب .ليتولى البحث في أصول الظاهرة وطرح مكافحاتها. كما شاركت الجزائر في أشغال وزراء خارجية الدول الاسلامية الذي عقد في الدوحة 2001 والذي أكد فيه المجتمعون على أن الارهاب مخالف للشرع وضرورة التفريق بينه وبين الكفاح المسلح.

كما اشاد المؤتمر لعربي الثاني المنعقد في 24 جوان 2009 بتونس بالتجربة الجزائرية في مجال مكافحة الظاهرة وبتجفيف منابعه . وفي مارس 2010 سعت ودعت الجزائر إلى ضرورة التعاون الإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب، وتمت الموافقة على هذه الرؤى خلال الندوة الوزارية لبلدان الساحل الصحراوي ، وكللت باجتماع لوزراء خارجية دول الميدان (الجزائر - مالي - النيجر) في الساحل الإفريقي الذي انعقد في 20 ماي 2011 ، واتفقوا على تشكيل قوة عسكرية مشتركة من أجل حماية الحدود¹.

كما تقدمت الجزائر صراحة في اجتماع وزراء الداخلية العرب بجدة باقتراح يتضمن إقامة قواعد أمنية لتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية على أساس أنها هي المنبع الرئيسي لتمويل الإرهاب .

▪ **الآلية الدولية:** إن النشاط الخارجي الذي قامت به الجزائر والذي تجلّى في عدة جوانب ستند إلى قادة داخلية صلبة تستوجب تقويتها باستمرار في خضم بيئة جهوية شديدة الهشاشة، فقد ساهم البرلمان الجزائري في التصدي للحملة الشرسة التي حاولت تشويه صورة الجزائر في الخارج، وشكلت قمة الألفية عام 2000 بنيويورك ن مع انعقاد أول مؤتمر لرؤساء البرلمانات الوطنية وكانت فرصة سانحة للبرلمان الجزائري للتحذير من مخاطر ظاهرة الإرهاب².

كما ساهمت الجزائر في بناء الإستراتيجية الدولية في محاربة جميع أشكال التمويل الجماعات الإرهابية واستطاعت الجزائر أن تكون وراء اللائحة الأممية التي تجرم وتحرم دفع الفدية للارهابيين لقاء الإفراج عن

¹ - ساحل مخلوف، مرجع سابق الذكر ص30

² - نفس المرجع ص31

الرهائن وذلك من أجل تجفيف منابع الأموال التي تتغذى عليها التنظيمات الإرهابية في المنطقة وتم ذلك على مستوى مجلس الأمن في 18 ديسمبر 2009¹. وقد تجلت أيضا مساهمة الجزائر في مكافحة الإرهاب على المستوى الدولي في إطار الجهود الدولية لإرساء تعاون وتنسيق في إطار الإستراتيجية العالمية لمكافحة الارهاب².

¹- خديجة بوريب : الدبلوماسية الأمنية في منطقة الساحل الافريقي : الواقع و الافاق المجلة العربية للعلوم السياسية . العدد 41-42، شتاء ، ربيع

2014 ص 35

² - عيسى بورقبة : الدبلوماسية البرلمانية اسهاماتها في حل الخلاف العالمي و الوطني . مذكرة ماجيستير منشورة جامعة وهران كلية الحقوق و العلوم

السياسية . السنة الجامعية 2014/2015 ص 56

المطلب الثاني : الآليات الأوروبية

ترتكز الإستراتيجية الأوروبية في مجال الأمن و الدفاع على الجانب العسكري ،لأن الجانب العسكري ،يركز على التحديات العابرة للحدود ، عملت على تهيئة قدرات عسكرية من خلال تحديد حصة كل دولة من الإتحاد الأوروبي فمثلا تقدر حصة الدول الرئيسية (فرنسا ،ألمانيا ، ايطاليا) ب 100000 جندي لكل منها.

كما تشكل إدارة سياسية عسكرية تهتم بإدارت الأزمات و تحديد القوة اللازمة ، طريقة و كيفية التدخل تشكل دول الإتحاد الأوروبي هيئة إدارية تنظم عمل و لجنة تقود 2000 رجل ،للاستعداد لاستقبال اللاجئين المفترضين عند نشوب أي أزمة .و تعمل جميع هذه الدول تحت قيادة المجلس الأوروبي .كما يتوجب عليها العمل لإيجاد حلول خلال فترة محددة و هي شهرين، تقوم خلال هذه المدة الزمنية بتحديد القوة اللازمة لمعالجة الأزمة.و يتم من خلالها تحديد الدول التي ستدير العمليات و التدابير، بعبارة أخرى الدولة المسؤولة تحديد الدول المشاركة في حل الأزمة ، كما قد تكون بينها دول خارج الإتحاد الأوروبي، (يتم تحديد ذلك حسب المحدد الجغرافي و الوضع السياسي فيه).

يتم تشكيل قوة تصل إلى 60 ألف جندي من أصل القوة المشكلة من قبل، مع تحديد الدعم الجوي و البحري اللازم، تتدخل هذه القوة لمدة سنة كحد أدنى (يمكن إعادة تشكيلها إذا استلزم الأمر).

تشكيل قوة شرطة أوروبية، قوامها 15 ألف رجل، مهمتها العمل في بقاع الأزمة ، و يجري التخطيط لعمل قوة الشرطة الأوروبية باستقلالية تامة عن حلف الأطلسي .علما إن هناك اتفاق حول القوة و إنما ليس في ما يخص عملها الاستراتيجي .

إما فيما يخص الجانب السياسي ، فيمكن لدولة عدم المشاركة في قوة ، علما أن مشاركة هذه الأخيرة يقف على موافقة الإتحاد الأوروبي .فلو اعترضت دولة (باستخدام الفيتو) على عملها سيتوقف العمل ،و تتمكن هذه الدولة في التدخل باسمها و ليس باسم الإتحاد الأوروبي .

كما يتم عمل دول الإتحاد الأوروبي حسب استصدار الأمم المتحدة وذلك ضمن ما يسمى بالمشروعية الدولية ولا بد من موافقة من طرف الحلف الأطلسي (أي أمريكا).

تبنى الإتحاد الأوروبي سياسة أمنية شاملة بحيث تستهدف تعزيز مصالحها من خلال الاهتمام بقضايا جوارها، وتحديد التهديدات كالتالي : انتشار أسلحة الدمار الشامل، الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة، أمن الفضاء الإلكتروني ، امن الطاقة ، القرصنة و تغير المناخ.و تحاول الإستراتيجية الأوروبية أن تقود دول الإتحاد إلى تقوية دورها على المستوى الدولي و على المستوى الإقليمي و تعزيز العلاقات مع دول الجوار.

و من كل ما سبق يمكن إن نقول انه يبقى البناء المفاهيمي للإستراتيجية و الأمن يتوقف على التطورات والتحوللات الدولية ، فكان العامل العسكري هو المسيطر على توجهات الدول او هو مقياس قوة الدولة و لذا كان أساس بنائها الاستراتيجي والأمني و لهذا كانت جل التعارف المقدمة من طرف المفكرين و الباحثين في مجال للإستراتيجية و الأمن مفاهيم ضيقة تعبر عن ارتباط أالإستراتيجية و الأمن بالبعد العسكري فقط و انها موجهة لدولة فقط.لكن بعد بروز التحولات الدولية الجديدة اي ما افرزته العولمة من بروز فواعل جديدة(فوق الشركات المتعددة الجنسيات و تحت الدولة الاقليات و الاثنيات) و بروز اقتصاد السوق و كذلك بروز قضايا أمنية جديدة لا تهدد الدولة فحسب بل تهدد و جود الانسان و الفرد حيث قال (Bichand Ullman توسع الأمن ليشمل مخاطر غير عسكرية أصبح بذلك تعريف كل من الإستراتيجية و الأمن اوسع و اشم لكل الجوانب ¹. من خلال دراسة المفاهيم للتحول الدولي ،الإستراتيجية ، و الأمن نستنتج انها تعريفات غامضة لا يوجد تعريف محدد بدقة بين المفكرين و الباحثين و هذا يرجع بصفة عامة لخضوعها للتطورات الدولية ، اما التأصيل النظري للمقاربات الأمنية نجدها هي الأخرى ككل نظرية تعالج فترة معينة مثلا النظريات التفسيرية و على رأسها الواقعية استطاعت ان تفسر لنا فترة معينة مما أدى لبروز

¹ Charles philippe david et jean jack roch، *théorie de la sécurité et paix*. (paris : mantchres hens , 2002) p 116

نظريات أخرى سميت بالنظريات الجديدة (التكوينية) التي حاولت و لا زالت تحاول تفسير و التنبؤ بالواقع الدولي المتغير زمكانيا ، كما ان البناء النظري للدراسة هو عمل تراكمي للنظريات التقليدية التي استطاعت ان تفسر لنا واقع معين وأعطت دفعا لبروز مقاربات جديدة و هي النظريات التكوينية للأمن مثال : أهم نتائج هذا التراكم المعرفي إعطاء عدة متطلبات أمنية تختلف حسب المستويات ، لكن ما يعاب على النظريات بشكل عام انها نظريات ظرفية فقط زمنية ، و انها نظريات تتأثر بالبيئة التي ينطلق منها الباحث أي أنها تعبر على البيئة الغربية فقط و من المعروف ان النظرية يجب ان تكون شاملة لكل زمان و مكان و هو ما لم تستطيع النظريات الأمنية ان تقوم به منفردة و انها عامة اي موجهة لكل البيئات ولذلك نقول أن النظريات الأمنية هي اجتهاد متواصل من طرف المنظرين لهدف الوصول إلى نظرية عامة و شاملة في الأمن¹.

¹ محددات_السياسة_الخارجية_والأمنية_الأوربية_المشترك"، مجلة الجيش، العدد - 202 نيسان 2002، متحصل عليه:

<http://www.lebarmy.gov.lb/ar/armymagazine> ص 11:09 الساعة 2014/08/17

خلاصة الفصل:

- إن تطور الإنسان و المجتمعات في جميع المجالات أدت إلى تطور ظاهرة الإرهاب ، حيث تطورت الوسائل و الأدوات و الأهداف لهذه الجماعات و مع تفاقم الآثار و الخسائر التي يحلفها في المجتمعات ،أخذت شكلا جديدا .

- فشل المجتمع الدولي في وضع تعريف محدد و شامل لهذه الظاهرة، نظرا للطبيعة الهلامية للإرهاب، حيث يتغير حسب الظروف و المكان ، مما يساهم في توظيفه من طرف الدول او القوى الكبرى كيفما ساعد ذلك مصالحها القومية السياسية و الاقتصادية.

قد تم التميز بين الإرهاب والمصطلحات المتداخلة فيه لتحسين دقة الدراسة. تتمثل هذه المفاهيم في الجريمة المنظمة، الجريمة السياسية...الخ.

ركزت المقاربات الأمنية التي تطرقنا إليها في تفسير ظاهرة الإرهاب على (الأمن الصلب) كوسيلة للدولة في مواجهتها للتهديدات مع تحقيق الأمن المرن (الاقتصادي والمجتمعي) لها وركزت نظرية الحرمان النسبي على الظروف الاجتماعية الصعبة كالفقر و انتشار البطالة، و هي عوامل قد تؤدي إلى التطرف و الوقوع في الإرهاب. فيجب ركز المقرب النفسي الاجتماعي على العوامل النفسية، كالرغبات الذاتية التي تكمن في غريزة الحياة والموت، تتحكم في الإنسان و قد تدفعه إلى العنف.

المبحث الاول: الحركات السببية لنشأة ظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي

المطلب الأول: أزمة بناء الدولة في الساحل الإفريقي

يعرف فرانسيس فوك وياما بناء الدولة " بأنها تقوية المؤسسات القائمة مستقلة لتحقيق التنمية الاجتماعية لمواطنيها وبناء قد ارتها الذاتية¹. تعكس إشكالية بناء الدولة الوطنية إحدى المعضلات الأمنية التي تعاني منها دول القارة والساحل خصوصا، نتيجة الخلفية التاريخية للاستعمار والعوامل الداخلية.

الأمر الذي جعل العملية السياسية في بلدان الساحل تعرف اختلالات هيكلية عميقة ناتجة عن طبيعة الأنظمة السياسية المغلقة، وضعف المشاركة السياسية وتقييد الحريات في تناقض جدوى الديمقراطية فيها، واستمرار الجيش كعامل حاسم في عملية الانتقال السياسي². وذلك عما كشفته عدة انتخابات رئاسية في كل من موريتانيا ومالي والنيجر وتشاد، رغم تبني هذه الدول الديمقراطية.

حيث لجأت الدول الإفريقية ما بعد الاستقلال إلى بسط الأيديولوجية التي تقوم على ترابط بين العمليتين السياسية والاقتصادية، كما أنها احتفظت بكثير من ملامح الفترة الاستعمارية في ممارسة سياسة القمع والإكراه لسلطة دولة الحزب الواحد. أصبح الشعب بمعزل عن المشاركة السياسية الفعلية، كما أن مؤسسات المجمع المدني والأحزاب والانتخابات الشعبية حرمت من التعبير عن نفسها أو أصبحت تحت سيطرة النظام وكذا التخلص من قيادات المعارضة³.

بالتالي مجمل الأزمات التي تعاني منها بعض الدول في منطقة الساحل الإفريقي بعد الاستقلال ولغاية الآن، يمكن أن نذكر منها:

¹ - فرانسيس، فوكوياما، بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، تر: مجاب الإمام، (الرياض، الكبيعان للنشر)، 2007، ص2

² - السيد علي، أبو فرحة، " مستقبل الدولة الإفريقية بين السطور العسكرية وجدوى الديمقراطية"، مجلة القارات الإفريقية، - (لندن)، العدد 13، (يوليو) 2012، ص5

³ - حمدي، عبد الرحمن، إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي مستقبل؟، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 2007). ص.ص 192-193

- أزمة الشرعية: تعرف أزمة الشرعية أنها انهيار في البناء الدستوري وفي أداء الحكم نتيجة عن الاختلاف حول طبيعة السلطة في النظام السياسي¹. ويقصد بها أيضا أزمة الشرعية السياسية التي يتعلق ببناء الدولة، حيث الملاحظ عمق تجذر الأنظمة السياسية والنخب السلطوية التي تفتقد في معظمها إلى الشرعية السياسية وصلت بعضها إلى مستويات الأزمة السياسية، مما يفقد التواصل بين تلك الأنظمة والمعارضة من جهة ومع شعوبها من جهة ثانية، ينتج عن ذلك بعد آخر دولي يتمثل في أزمة الشرعية الدولية التي تستخدمه القوى الكبرى كذريعة للتدخل في الشؤون السياسية والداخلية للدول الإفريقية².

حيث تتسم بعض أنظمة دول الساحل والصحراء في أن معظمها أنظمة عسكرية أو يصعب التمييز بين العسكرية والمدنية، أين اعتمدت على الانقلابات العسكرية كطريقة للوصول إلى السلطة غداة الاستقلال، الأمر الذي جعل العملية والانتقال السياسي في دول المنطقة تعرف الكثير من الاختلالات وعدم الاستقرار والتوافق السياسي بين الأطراف، وانعكس ذلك على مسار بناء الدولة فيها.

- أزمة الهوية والاندماج الوطني: رافقت هذه الأزمة عملية بناء الدولة في الساحل الإفريقي نتيجة- للفشل الذي عرفته تل الدول في التعامل مع التعدد الإثني واللغوي والديني الذي يميز به تل المجتمعات المحلية، ولا ش أن اخفاق الاندماج الوطني في هذه الدول، حيث أنها لم تتطرق من الواقع الإفريقي نفسه، بل من السياسات الاستعمارية في ترسيم الحدود التي لا تراعي خصوصيات توزيع المجتمع، لذل لم تتجح تلك السياسات الاندماجية إلا في إيجاد أفراد سلبيين متمسكين بالنزعة القبلية أكثر من الاندماج الوطني والولاء للدولة .

¹- بومدين، طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا واشكاليات، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، - 2011) ص92.

²- أبصير، أحمد طالب، " المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير علاقات دولية، فرع- استراتيجية ومستقبلات، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2010 ص.20

إن غياب الشعور المشترك بين المجموعات العرقية بالانتماء إلى كيان سياسي موحد خاصة عندما تكون كل المجموعات موزعة في أكثر من دولة .إضافة إلى أن الدولة نفسها في بعض الأحيان تعزز الكراهية وتكريس الانقسام بين الشعوب متبعة بذل سياسة فرق تسد.¹

حيث إن غياب فكرة المواطنة بين أفراد الجماعات البشرية المشكلة للمجتمع، مع تعدد الولاءات السياسية داخل المجتمع الواحد، بحيث يكون ولاء الفرد لجماعته العرقية وليس ولاؤه للحكومة المركزية. إضافة إلى أن خلف الحضاري كسبب لأزمة الهوية والاندماج في إطار الفوارق الموجودة والتمايز بين المجموعات العرقية.²

- **ضعف الحكم في بلدان الساحل**: لا تزال بعض الدول في الساحل الإفريقي لا تمثل الاستراتيجية الكافية لضمان واحترام القانون والسيطرة على كامل أراضيها وتوفير الأمن للمواطنين والاستجابة للتهديدات المتنامية في داخل دولها والمنطقة عامة .حيث عدم وجود رؤية استراتيجية واضحة للحكم والبناء يعد أحد الأسباب التي أدت إلى ضعف بناء الدولة في المنطقة.³

- **أزمة التغلغل**: يقصد بها التواجد الفعال للحكومة المركزية على كامل أقاليمها التي يفترض بها ممارسة سلطاتها الداخلية، وأن تغلغل الحكومة داخل سائر أرجاء إقليم دولتها من شأنه أن يوطد أركان الاستقرار السياسي في تلك الدولة حيث لا تزال بعض الدول في الساحل الإفريقي تعاني من مراقبة وضبط حدودها بالشكل المطلوب نظرا لقلّة إمكانياتها المحدودة المتاحة، الأمر الذي جعلها تتقاسم مع القبائل وشبكات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية كما هو في مالي ونيجيريا.

- **نزاعات داخلية**: تتميز النزاعات في الساحل بتعقدها، نذكر هنا ثلاث أنواع من النزاعات :

¹- آدم، بمبا، " صراع الهوية في إفريقيا التاراج بين القبيلة والدولة"، مجلة القراءات الإفريقية، العدد 27 - (يناير-مارس 2016) ص48.

²- أحمد، وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، (الإسكندرية، - دار الجامعية الجديدة للنشر،) 2000 ، ص2

³ - UNDP Support Framework for the Implementation of the United Nations Integrated Strategy for the Sahel.

Towards sustainable and inclusive human development. At

www.undp.org/content/dam/rba/.../Reports/RBA-sahel-strategy.pdf? (31.01.2017)

نزاعات أهلية متداخلة: يشكل هذا النوع لأسباب انتخابية او اقتصادية أو إدارية ذات علاقة بعدم الاستقرار الداخلي، وبالنظر إلى أن دول المنطقة تتصف بهيمنة العناصر التقليدية على انتماء الأفراد كالقبلية والجماعات سرعان ما تتحول هذه النزاعات الانتخابية أو الاجتماعية الاقتصادية إلى نزاعات قبلية أو إثنية أو بين جماعات تنتمي إلى أقاليم مختلفة¹.

في هذا الإطار عرفت تشاد الحروب الأهلية التي دامت أكثر من تسعة شهور عام 1978 ، والحرب الأهلية في نيجيريا 1970-1967 التي أودت أكثر من مليون قتيل، والحرب الأهلية في الكونغو الديمقراطية، وحرب الإبادة في رواندا 1994 وكذا في العديد من الدول الإفريقية الأخرى، كما شهدت ليبيا مثل هذا النزاع عام 2011 بعد سقوط نظام القذافي والتي لا زالت تداعياتها إلى اليوم.

نزاعات مسلحة أيديولوجية: إن هذا النوع تقوده جماعات مسلحة ذات مرجعية فكرية أو دينية ضد الحكومة المركزية، وهذه سمة بعض الحركات الإسلامية المسلحة التي تنشط في الجزائر ونيجيريا والصومال، أو جماعة أنصار المسلمين في بلاد السودان².

أزمة التوزيع الاقتصادي: يمثل غياب العدالة في توزيع الموارد إحدى الظواهر البارزة داخل مجتمعات الساحل الإفريقي، في حين نتفرد القلة الحاكمة بكل الموارد المتاحة، أين يقع الحرمان على الكثرة المحكومة، وهو ما أدى إلى إشكالية تفاوت طبقي حاد وصراع من أجل الموارد.

مما أدى إلى التمرد والعصيان السياسي مثل تمرد التوارق في كل من مالي والنيجر، والمعارضة المسلحة في تشاد، والتمرد في دلتا النيجر في نيجيريا .حيث يتم التوسع فيها في المطلب الثاني لاحقا.

مما سبق يمكن القول إن إشكالية بناء الدولة الوطنية من المعضلات الأمنية السياسية والاقتصادية الاجتماعية التي تعاني منها دول الساحل، أين فكرة الدولة في حد ذاتها تتجسد في "شخص الرئيس" الذي يمثل

¹- أحمد، وهبان، مرجع سابق، ص70

²- كريم، مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء، (مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،- 2014) ص68

القائد والزعيم لحزب الطليعي الواحد" رغم التعددية الشكلية"، وكذا في القبيلة والمنطقة، وبالتالي تنحصر الدولة في شخصه، وبقاؤه في الحكم يعني بقاء الدولة وعزله عن الحكم يعني انهيار الدولة. حيث هكذا تتجسد فكرة الدولة في الساحل الإفريقي ذات التعصب العسكرية المدنية، أنتجت أنظمة ذات طبيعية- "ديموسكرية"¹ مما جعل الدول في الساحل الإفريقي تفشل في بناء كيان قومي يضمن الوحدة الترابية لأقاليمها، حيث العديد من المناطق في الساحل تعيش فترة ما قبل الدولة من التخلف وفي نمط الحياة. فإن العجز الوظيفي في جميع المستويات للدولة في الساحل من الأسباب الرئيسية لكل المشكلات الممتدة على المستوى المحلي والإقليمي.

يمكن القول إن تشاب الأزمات الداخلية مع العوامل والخارجية في ظل فشل وعجز بعض الأنظمة السياسية طبعا ليس الكل في أدائها الوظيفي أثر ذل في بناء الدولة الوطنية في الساحل وفشلت في ذلك غير أنه في نفس الوقت تم انتقاد هذه الفكرة، حيث أن نفس الأزمات والتعدد الإثني السابقة الذكر أولتي تعاني منها دول الساحل، وأدت إلى فشل بناء الدولة في المنطقة، تقريبا هي نفسها موجود في بعض دول آسيا الوسطى مثلا ، لكنها تح دت ذل بفضل الإصلاحات التي شرعتها في شتى المجالات مكنها من بناء دولها. عكس بعض الدول في الساحل التي تغيب عنها الإرادة السياسية إن صح القول².

المطلب الثاني: الثروة وضعف التنمية في دول الساحل الإفريقي

¹- ديموسكرية: مصطلح يعود للطالب محمد سحنون أحمد . مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص :علاقات دولية واستراتيجية.(الإرهاب في الساحل الإفريقي :دراسة في المخاطر وسبل المكافحة 2016 - 2009) 2017 ص51 حيث يجمع بين نظام الحكم العسكريين في السلطة وادعائهم تبني الديمقراطية- الشكلية و استمرارهم في السلطة لأجل غير محدود مع الاحتفاظ بطبيعة السلطة العسكرية في حكمهم.

²- محمد سحنون أحمد. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص :علاقات دولية واستراتيجية.(الإرهاب في الساحل الإفريقي :دراسة في المخاطر وسبل المكافحة 2016 - 2009) 2017 ص51

تعرف دول الساحل الإفريقي بتعدد في مواردها الطبيعية والتي تعتمد عليها بشكل كبير في اقتصاداتها، رغم ذلك تعرف بضعف الأداء الاقتصادي وغياب التنمية لديها، حيث أن بعض الدول في الساحل تصنف من أفقر البلدان والهشة والأقل نمواً.

تعتبر منطقة الساحل من أغنى المناطق بالثروات الطبيعية من البترول والغاز والحديد والفسفات والنحاس واليورانيوم مما يجعله مجمع طاووي وجبهة منافسة للعديد من القوى الكبرى.¹

تتوزع هذه الموارد على طول الساحل، حيث نجد الموارد المنجمية في النيجر ومالي، تعد مالي منتجا رئيسيا للذهب حيث توجد بها تسعة مناجم في حالة نشاط تشغيلها شركات من سبعة بلدان مختلفة، بالإضافة إلى هذه المناجم يوجد 19 موقعا في حالة متقدمة من التنقيب يتم حفر آبار جديدة في السنوات القادمة. وقد انتجت مناجم الذهب بمالي أكثر من 40 طنا من الذهب 2011 مما يجعلها ثالث أكبر منتج في إفريقيا.

في النيجر حيث تعد الموارد المنجمية، والتي تقع حقول اليورانيوم في منطقة أرليت Arlit ثم أكتشف في منطقة أكوتا Akouta وتم فتح منجم ثالث في 2007 في منطقة تاغيدا .

واحتكرت فرنسا إنتاج اليورانيوم من طرف عملاق الطاقة النووية الفرنسي شركة أريفا AREVA الذي يعد المشغل الوحيد لمنجمي أرليت وأكوتا. وارتفعت عدد استغلال المناجم من 6 عام 2000 إلى 158 عام 2009 ، 76% يتعلق باليورانيوم. فاجتذبت ذل عددا كبيرا من الشركات من كندا وبريطانيا والولايات المتحدة وروسيا والصين، وحصلت شركة صينية على اتفاقية لتشغيل منجم في تاغيدا، مما زاد الضغط على شركة أريفا التي تقوم بإتمام بناء المجمع المنجمي بإيمران أحد مشاريع الستة عشر الأكثر تقدما في النيجر الذي من المفترض أن يتم إنجازه في 2015 ويصبح ثاني أكبر منجم لليورانيوم في العالم، لتحتل النيجر

¹ Secrétariat du club du sahel ، Insécurité، Econiome، Un Atlas du Sahara sahel: Géographie، Laurent Bossard

المرتبة ال اربعة عالميا بعد كندا وأستراليا وكازاخستان. يشمل اليورانيوم 72% من مداخل البلاد.¹ واستطاعت الصين مرة أخرى أن تبرم اتفاقية مع النيجر 2008 لتتقيد النفط لمدة 99 عام، بواقع 60% للصين و 40% للنيجر.²

أيضا تمتلك النيجر حقول الذهب في مناطق جنوب غرب البلاد ولا يتم استغلالها إلا في منجم سميرة هيل، من قبل 30 ألف عامل منجمي غير رسمي، كذل تمتلك حقول فحم لتوليد الكهرباء المحلية لمنشآت اليورانيوم.³

رغم بذل حكومة مالي والنيجر جهدا للاستفادة من ثرواتها باستغلال مواردها المنجمية إلا أن شروط المناجم المعمول به هو بمثابة عقبة هيكلية تقلل المكاسب المالية للدولة واقتصادها وشعبها، والحديث هنا عن العملاق شركة أريفا، وبالتالي يمثل الانصاف في إعادة توزيع الثروات الناتجة من الأنشطة المنجمية أكبر ضعف لسياسة الأنظمة بمالي والنيجر.

العلاقة بين الثروة وبين مركز البلد ومحيطه: إن استخراج الذهب في مالي يزيد من التباين العميق الموجود بين شمال البلاد وجنوبها، أين يتركز أغلب السكان والأراضي الرعية والمدن في الجنوب الغربي إضافة الموارد المنجمية التي تتركز هنا ، أما منطقة الشمال بمساحتها الشاسعة منطقة الأزواد حيث تجد نفسها فقيرة إلى حد كبير من حيث الموارد الطبيعية والبنية التحتية، كما قال الرئيس المخلوع أمادو توماني "أن الشمال لا يملك لا طرق ولا مراكز صحية ولا مدار ولا آبار ولا هياكل أساسية للحياة اليومية في الواقع لا يوجد شيء". بمعنى عدم التوازن بين المركز والمحيط وبالتالي ينعكس سلبا على المجتمعات التي تسكن في هذا المحيط في مالي.

¹ - داميان، دلتري، "تسيير الموارد المنجمية وعلاقتها بالنزاع في مالي والنيجر"، مجموعة مؤلفين، مرجع سابق، ص.ص -111- 112

² - جدو، فؤاد، "التحول الديمقراطي في النيجر"، محاضرة (ألقيت على طلبة أولى ماستر، تخصص العلاقات الدولية - واستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر)، 2016 ، قاعة 8

³ - داميان، دلتري، مرجع سابق، ص.ص 115 .

تتسم النيجر أيضا بدورها بعدم التكافؤ بين المركز والمحيط، حيث يتركز السكان في مناطق الوسط ذات الأراضي الصالحة للزراعة، يوجد اليورانيوم والنفط في المناطق الشمالية، بيد أن الشركات المنقبة للمناجم ليست لها علاقة بتنمية المجتمع، فمسؤوليتها تقتصر على موظفيها فقط .بالتالي يعم الجفاف والفقر وانتشار البطالة والشعور بالإحباط عند السكان المحليين والمستبشرين من الوظائف في المناجم كلها عوامل التوترات الاجتماعية والعرقية الموجودة بالنيجر .

العلاقة بين الثروة و السلطة والقاعدة السكانية : فإن الاتجاه السائد في كلا البلدين يميل إلى استيلاء من هم في السلطة على عائدات الأنشطة المنجمية وحرمان معظم السكان من فوائد العائدات، حيث الموارد المنجمية تسبب في العديد من المشاكل الأمنية بيئية وعلى صحة السكان والمواشي، أين رصدت تقرير لمنظمة السلام الأخضر عام 2010 حالة استغلال مفرط للموارد المائية وتلوث إشعاعي عالي الدرجة في المواقع المنجمية التي تضر كل الكائنات الحية¹ .فغياب التنمية واستياء السكان من المشاكل البيئية الجفاف والتصحّر وانتشار البطالة بين الشباب والشعور باليأس كلها من العوامل المحلية الرئيسية لصراعات محتملة بين الأطراف واستغلال الجماعات الإرهابية لهذه الأوضاع لاستقطاب الأفراد العاطلين والمستائين في صفوفهم.

بالعودة إلى اكتشاف مؤشرات الثروة النفطية الهامة في منطقة الساحل، من أهم الدول التي تم اكتشاف تل المؤشرات فيها نجد تشاد وموريتانيا إضافة إلى السودان، أين أصبحت دول لا تنتج النفط في فترة الثمانينات لكنها أصبحت كذل تنتج، كما أن الدول المنتجة القديمة كنيجيريا والجزائر وأنغولا ارتفع انتاجها .حيث اكتشفت شركة شل بي بي Shell PB أول بئر للنفط في دلتا النيجر وفي نيجيريا كلها عام 1956، لكن بدأ الإنتاج عام 1958 تم تصدير أول شحنة من النفط النيجيري الخام إلى أوروبا، ومع توالي اكتشاف آبار وحقول نفط جديد زاد انتاج نيجيريا من النفط الخام مما جعلها تحتل مكانة بين الدول المنتجة للنفط على مستوى الإفريقي

¹ داميان، دلتري، مرجع سابق، ص ص 118.126

والعالمي¹. أين يركز النفط في الحقول الثلاثة الكبيرة، فوركاردو Forcardos وحقل ميرين Merin وحقل نيمبي Nembe أكثر من مليار برميل، وكان حقل بونغا Bonga آخر حقل اكتشف عام 1996 وفيه نحو 850 مليون برميل، حيث ينتج النفط من مئات الآبار حتى عام 1981 كان هناك 140 حقلا منتج للنفط معظمها في دلتا النيجر المنطقة الرئيسية لإنتاجه بها أكثر من 200 حقل نفطي².

حيث بلغ دخل نيجيريا من إنتاج النفط كريع اقتصادي 400 مليار دولار خلال الفترة 1956 - 2006، وحصلت البلاد على أكثر من 95% من هذا الدخل. وفي عام 2012 بلغت عائداتها السنوية 94.6 مليار دولار بسبب ارتفاع الأسعار³. إضافة إلى النفط تتوافر نيجيريا على أكبر مخزونات الغاز الطبيعي في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وتتركز مخزونات الغاز في منطقة الدلتا، وبالتالي معظم الغاز والنفط في وحقول الدلتا النيجر⁴.

هذه البيوت. كما تعد المنطقة من أشد مناطق نيجيريا فقرا وتخلفا حيث لا يزل 70% من سكانها يعيشون في مناطق ريفية ويعتمدون في حياتهم على الزراعة المعيشية والصيد، رغم أن منطقة دلتا النيجر كما رأينا تساهم من خلال النفط المستخرج منها بنحو 80% من إيرادات الحكومة النيجيرية. غير أن غياب التنمية وسوء التوزيع العادل وتهميش منطقة دلتا النيجر منبع النفط النيجيري بسبب الفساد المالي المنتشر في نيجيريا كما أشرنا مسبقا⁵.

فيما يخص تشاد التي انضمت مؤخرا لقائمة الدول المنتجة للنفط منذ 2003، أين يقوم اتحاد لشركات البترول الذي يضم شركة إيركسون موبايل وشيفرون الأمريكية وبيتروناس الماليزية باستخراج النفط من حوض

¹ - صبحي، قنصوة، "النفط والسياسة في دلتا النيجر ص ا ر ع لا ينتهي"، مجلة القارات الإفريقية، العدد 11-، (يناير/مارس 2012) ص 25

² - هاشم، نعمة فياض، نيجيريا دراسة في المكونات الاجتماعية الاقتصادية، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص 251-252

³ - هاشم، نعمة فياض، مرجع سابق، ص 263

⁴ - المرجع، ص 276

⁵ - صبحي، قنصوة، مرجع سابق، ص 28

دوبا جنوبي تشاد، ثم شحنه عبر خط أنابيب يمتد من تشاد إلى الكمرون ويبلغ طوله 1070 كليو متر إلى ميناء كربيي الكاميروني في ساحل خليج غينيا، أين تسييره شركة إيسو ESSO أحد فروع شركة إريكسون موبايل¹.

بالرغم من العائدات النفطية لتشاد و التي من المنتظر أن يغير الأوضاع الاقتصادية للدولة وسكانها التي بلغت 13.587.053 حسب إحصائيات . 2014 غير أن الواقع المعاش عكس ذل ، نظرا لانتشار الفساد المادي والإداري واستيلاء "الرئيس وأقربائه" العائدات النفطية مما سبب اندلاع الحرب بين المعارضة المسلحة والحك ومة من الحدود الشرقية للبلاد إلى أن دخلوا العاصمة واستمرت فيها المعركة أيام قبل أن تنسحب المعارضة مرة ثانية بين عامي 2008 - 2006 حيث عم الفساد وسوء التسيير وسوء التوزيع لعائدات النفط من أجل التنمية في شتى المجالات، ما جعل سكان تشاد أكثر من 70% تحت عتبة الفقر وأكثر من 60% يعيشون في القرى والأرياف في ظل انعدام البنى التحتية، وانعدام الغذاء الصحي والمياه الصالحة للشرب وغياب تام للرعاية الصحية بمعنى غياب أبسط مقومات الحياة العصرية، معتمدين على الحياة البدائية واستخدام الحطب كأداة للطاقة والطبخ والدفع في ظل تفاقم الأمية وانتشار البطالة بين الأفراد . كل ذل ناتج عن الفساد واحتكار الأقلية الحاكمة على المال العام على حساب التنمية المجتمعية.

من خلال ذلك نلاحظ أن هنا تنوع في مصادر الطاقة التي تتوفر عليه دول الساحل الإفريقي عموما بالأخص الدول التي ركزنا عليه في البحث، حيث مصادر الطاقة التي تستفيد منها لأجل البرامج التنموية لديها، غير أن فشل الأداء الوظيفي السياسي والاقتصادي إضافة إلى الفساد المالي والإداري المنتشرة في هذه الدول، وانفراد أو احتكار القلة الحاكمة للموارد المتاحة للجميع كل ذل يقع الحرمان على الكثرة المحكومة نتيجة فشل الدولة في تحقيق المساواة والتنمية للجميع.

¹ - منظمة سويسرية بين بترول وفقراء تشاد - (إبريل) 2004 ، على الرابط التالي : www.swissinfo.ch/are/392738 (02.03.2017)

حيث تتقاطع دول الساحل الإفريقي في جملة حيثيات يمكن إبرازها كالاتي:

1- إذ تتراوح نسبة الأمية في دول الإقليم بين 42% من مجموع السكان في موريتانيا، إلى 82% في النيجر، نسب الأمية في دول تجمع الساحل الخماسي¹ من أعلى المعدلات في العالم.

2- هشاشة البنية التحتية وتدني الخدمات وانتشار الفساد على كافة المستويات أدى ذل إلى استعمال معظم السكان بالإقليم للخشب بنسبة 80% كطاقة والرعي الجائر أدى ذل إلى تقليص الغابات مما ساهم ذلك في مشكلة التصحر.

3- يعاني معظم دول الإقليم من المديونية وبالتالي تظل هذه الدول في حاجة إلى المساعدات، إضافة إلى الجفاف الذي تعرفه دول المنطقة من حين إلى آخر خلفا الآلاف من الماشية وتدني الإنتاج الزراعي مما يفاقم من معاناة سكان دول المنطقة وانتشار المجاعة والأوبئة والأمراض وأبرزها الملاريا والسل والإيدز.² إن الظروف المعيشية الصعبة التي يعيشها سكان الساحل والصحراء حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2012 فعلى مستوى الأفراد تم إحصاء أكثر من 700 ألف شخص يعانون سوء التغذية في موريتانيا، و 1.6 مليون شخص في تشاد، و 5.5 مليون شخص في النيجر.³

87 حسب الأمم المتحدة فإن منطقة بحيرة تشاد⁽⁴¹⁾ تعاني أكبر أزمة إنسانية في القارة الإفريقية، حيث ظلت هذه المنطقة منذ فترة طويلة من أفقر المناطق وأكثرها تخلفا في العالم، وفق المؤشرات للتنمية البشرية متدنية جدا في مجال التعليم والصحة، حيث

¹ - تجمع الساحل الخماسي هي: موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، تشاد

² - لحسين، الشيخ العلوي، "منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي"، (مركز الجزيرة للدراسات، - 2015) ص3 على الرابط التالي: <http://studies.algazeera.net/ar/reports/2015/08/201583193522703203.html> (19.12.2016)

³ - فول، مراد، "الانفلات الأمني في دول الساحل المقاربة للجبهة الزنبرية لاستعادة الأمن"، مجموعة مؤلفين، مرجع سابق ص.95

⁴ - منطقة بحيرة تشاد تغطي مناطق شمال شرق نيجيريا، وأقصى شمال الكاميرون، وغرب تشاد، وجنوب شرق النيجر، وتنتشر هذه الدول الحدود التي يسهل اختراقها على مياه البحيرة القليلة العمق والتي تنتشر فيها مئات الجزر

ظلت هذه المنطقة منذ فترة طويلة من أفقر المناطق وأكثرها تخلفا في العالم، وفق المؤشرات للتنمية البشرية متدنية جدا في مجال التعليم والصحة، حيث يعيش السكان في هذه المنطقة أزمة حادة ناتجة عن التغير المناخي وتراجع بحيرة تشاد التي فقدت 90 % من مساحتها على مدى بضعة عقود، والتي كانت تشكل مصدر العيش لسكان المنطقة، إضافة إلى أعمال العنف من طرف جماعة بوكو حرام الإرهابية. وتفيد الأمم المتحدة أن حوالي 10.7 ملايين إنسان يحتاجون لمساعدات عاجلة في هذه المنطقة، وحوالي 7.1 ملايين يعانون من انعدام الأمن الغذائي إلى درجة خطيرة، وتعاني ولاية بورنو في شمال شرق نيجيريا وضع شبه مجاعة.¹ مجمل القول فإن أن الفقر وغياب التنمية والجهل إضافة إلى البطالة تعد من أهم منابع الانفلات الأمني في الساحل الإفريقي، حيث انخفاض مستوى المعيشة مع وفرة الثروة الهائلة والحرمان المادي والمعنوي وكذا الشعور بالإحباط والحقرة كلها عوامل ترتبط مع بعضها البعض لمظاهر الانفلات الأمني وانتشار واتساع ظاهرة العنف والتطرف في منطقة الساحل الإفريقي.

بالتالي يتم التطرق إلى الوضع في ليبيا الأمر الذي أدى إلى انفلات الأمن فيها وانتشار كمية من الأسلحة التي كانت مخزنة إلى المنطقة مما زاد الوضع الأمني سوءا يتم التطرق إليه كالتالي.

¹-منطقة بحيرة تشاد أكبر أزمة إنسانية في القارة الإفريقية، مونت كارلو الدولية، على الرابط التالي : [doualiya.com/articles/20170223](http://m.mc.doualiya.com/articles/20170223) (24.02.2017)

المبحث الثاني : خارطة التنظيمات الإرهابية في الساحل الإفريقي:

لم تعرف القارة الإفريقية في تاريخها ظاهرة الإرهاب الدولي بشكلها وتنظيمها الحالي، غير أن مع بداية التسعينيات القرن الماضي عرفت القارة ظهور العديد من الحركات الجهادية فيها، وخصوصا في منطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الأول :القاعدة وحلفاؤها في الساحل الإفريقي:

تعود جماعات التمرد والعنف والإرهاب في المغرب الإسلامي إلى تسعينيات القرن الماضي وتعرف ب: "الجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر" التي تعود بداياتها بعد الانفلات الأمني في الجزائر عام 1991 التي سببت خسائر مادية وبشرية كبيرة، في الصراع عن السلطة بين التيار الإسلامي كمنافس للتيار العلماني والجيش.¹ غير أن الظهور الفعلي لثل الجماعات المسلحة كان نتيجة الانقلاب الذي تم بإلغاء نتائج الانتخابات التشريعية التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ عام 1991 أين بدأ القادة الميدانيون للجماعة الإسلامية المسلحة بعد حصارها من طرف الجيش الجزائري أولت اهتمامها بالصحراء الجزائرية الجنوبية عن الاستمرار في خدمة المشروع الجهادي وتأسيس تنظيم جديد باسم الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي تحولت بعد ذلك إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

بالتالي إن تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي تعتبر الحلقة المركزية التي أسست الإرهاب عبر الوطني في الساحل الإفريقي، غير أن عام 2003 في أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق تحولت القاعدة للقيام بأعمال خطف الأجانب إلى جانب ضرب المواقع العسكرية.

وفي أواخر 2006 أعلن انضمامه إلى تنظيم القاعدة في أفغانستان بقيادة أسامة بن لادن قبل أن ت غير اسمها في العام التالي رسميا "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي اتخذت أعمالها بعدا إقليميا وامتد

¹ - عابدة، العزب موسي، جذور العنف في الغرب الإفريقي حالتا مالي ونيجيريا، (القاهرة، دار البشير للثقافة والعلوم، 2015 - ص15

نفوذه إلى جنوب الصحراء، حيث أعلن أن هدفه هو "تحرير المغرب الإسلامي من الوجود الغربي الفرنسي والأمريكي تحديدًا ومن الأنظمة الموالية له وحماية المنطقة من الأطماع الخارجية وإقامة دولة كبرى تحكم بالشرعية الإسلامية".¹

انتقال من الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي: بتاريخ

24 / 01 / 2007 أعلن عبد الرحمن درودكال زعيم تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال تغيير تسمية جماعته إلى "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" والانتماء للقاعدة التي كانت تطمح إلى الإشراف على الحركات المتطرفة في منطقة المغرب العربي والساحل والتنسيق فيما بينها، حيث هذا الانضمام يعتبر بمثابة إعلان رسمي حول أقلية نشاط القاعدة في المنطقة.² يعتبر تغيير الاسم إلى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي نتيجة لتطور أشكال التقارب المعلنة والميدانية بين مختلف التنظيمات والشبكات الإرهابية في المنطقة، حيث هذا الترابط العضوي والمصلحي إلى أهداف متعددة تشير بعض التقارير الرسمية لتاريخ القاعدة في الصحراء أنها مرت بمرحلتين .

المرحلة الأولى: (1994-2000) ركزت فيها على دخول المنطقة والتعرف على السكان في المثلث الصحراوي الشاسع الواقع بين موريتانيا ومالي والجزائر، وكان أهم شيء في هذه المرحلة هو تأمين الحصول على الأسلحة والمال.

¹ - عابدة، العزب موسي، مرجع سابق، ص.18

² - عمار، جفال، "القاعدة من شعار الجهاد إلى نشر الإرهاب في العالم الإسلامي"، أو أرق مؤتمر تنظيم القاعدة للتوجهات الحالية والمخاطر المستقبلية"، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، في 21 / 10 / 2007 ، ص3

الأهداف السابقة وأضافت أهداف أخرى جديدة تتمثل في إضافة قواعد للمقاتلين واستمرار وجودهم في المنطقة، والعمل على تطوير العلاقات الخارجية للتنظيم الذي كان يعيش في تل السنوات حصار خانقا من طرف الجهاز الأمن الجزائري.¹

حيث شكل هجوم الجماعة السلفية للدعوة والقتال عام 2005 قاعدة عسكرية موريتانية بين الحدود الجزائرية والمالية جاء في إطار توسعها في المنطقة الإقليمية، وفي أواخر عام 2006 بعد تحولها إلى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي نفذت أول هجوم على المصالح الأمريكية في الجزائر ضد مجمع هاليبورتون Halibourtoon. وفي 8 أبريل 2007 هجوم إرهابي على دورية للجيش الجزائري وخلف تسعة قتلى عسكريين، بعد ثلاثة أيام من هجوم في العاصمة الجزائرية وحصد ورائه 33 قتيل أغلبهم من المدنيين، وانتقلت عدوى التفجيرات إلى الدار البيضاء المغربية بهجمات 11 مارس 2007 حيث أكد وزير الاتصالات آنذاك عن وجود صلة بين مدبري التفجيرات وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.²

تسارعت خلال السنوات الأخيرة الأدوار الواسعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، حيث اختطفت عشرات الأجانب وفاوضت لإطلاق سراح بعضهم بقدية مالية كبيرة، واصطدم التنظيم بالنظام الموريتاني التي استطاع إلحاق خسائر بالتنظيم عام 2010 خلال محاولة لتحرير المختطف الفرنسي والتي أدت إلى قتله، غير أن القاعدة ردت من خلال تفجيرات في نواكشوط أحبط بعضها قبل اكتماله. حيث قال التنظيم إنها كانت تستهدف موكب الرئيس الموريتاني. وفي عام 2012 كان التنظيم قد حصل على أسلحة ومبالغ مالية ضخمة من النظام الليبي قبل سقوطه، كما استطاع تهريب آليات ومعدات عسكرية من ليبيا أثناء الأزمة قبل سقوط القذافي.³

¹ - مجموعة مؤلفين، مالي عودة الاستعمار القديم، مرجع سابق، ص - 126.

² - ظريف، شاكر، " البعد الأمني للجزائر في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق، 2010، ص 96.

³ - مجموعة مؤلفين، مالي عودة الاستعمار القديم، مرجع سابق، ص 128.

في صباح 16 يناير 2013 دخلت مجموعة مكونة من 32 إرهابيا مسلحا بأسلحة ثقيلة وسيارات رباعية الدفع من الجردود الجزائرية الليبية وتقدمت نحو المنشأة مستهدفة حافلة وعلى متنها رعايا أجنب، توجهت نحو القاعدة ودخلت المنشأة بعد قتل الحرس الأمني، بحيث أصبحت المنشأة والحياة رهينة في أيدي مجموعة.القاعدة. هذا الحدث الإرهابي أودى بحياة أكثر من 40 ضحية من جنسيات مختلفة، حيث شارك في العملية مسلحون ينتمون إلى 8 جنسيات (كندية، مصرية، ليبية، موريتانيا، نيجيرية، مالية، فرنسية، جزائرية) وهو ما يشير إلى ما يمكن تسميته عولمة الإرهاب.¹

تبين تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مسؤوليتها عن هجمات فندق " ا رديسون بلو "في مالي نوفمبر 2015 والتي حاصرت فيها أكثر من 100 شخص كرهائن وقتلت أكثر من 27 شخص، وفي يناير 2016القاعدة تنفذ هجمات في مطعم " كابتشينو "وفندق " سبلنديد "في واغادوغو عاصمة بوركينا فاسو، وفي 13مارس 2016 هاجمت القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي بلدة " غراند بسام "في ساحل العاج مما أدى إلى مقتل أكثر من 16 شخص بينهم جنود وسياح أجنب أوروبيين .مثل هذه الهجمات أثبت مرة أخرى تحول المنطقة امتدادا من شمال القارة ووسطها إلى تربة خصبة والتي تحتضن الجماعات الإرهابية في ظل الفراغ الذي تركته الحكومات والأنظمة الضعيفة غير القادرة على توفير الإمكانيات اللازمة للتصدي لهذه الظاهرة التي تصعد تدريجيا.

أولاً: حلفاء القاعدة في الساحل الإفريقي : إلى جانب تنظيم القاعد في بلاد المغرب الإسلامي ظهرت حركات أخرى متحالفة معه منها:

¹ - قوى بوحنية، الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن، (عمان، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع،) 2017 ، صص122.123

- جماعة أنصار الدين أو طالبان أزواد :تم الإعلان عن تأسيس هذه الحركة في 2011 - علي يد" إياد آغ أغالي" في شمال مالي وتهدف إلى إنشاء دولة إسلامية تحكم بالشريعة الإسلامية في المنطقة، وهي تتعاون مع جماعة أهل السنة والجماعة وحركة الدعوة والجهاد المعروفة إعلاميا بحركة بوكو حرام، وتعتبر مدينة كيدال المركز الأساسي لها، واستفادت هذه الحركة من الانفلات الأمني في مالي بعد الانقلاب العسكري للرئيس أمادو توماني توري، وتشمل " أنصار الدين "أحد أهم الأطراف التوارقية المؤثرة في الإقليم،قاد إياد آغ أغالي الجبهة الشعبية لتحرير أزواد منذ أواخر الثمانينات، ثم اشتغل بالعمل الدبلوماسي قنصلا لجمهورية مالي بجدة في السعودية، وانتقل من التجارب التحررية اليسارية إلى الفكر الإسلامي. حاولت جماعة أنصار الدين استقطاب العديد من القبائل وعناصر القوميات الأخرى وذل في بيان أعلن فيه عن ميلاد التنظيم الذي طمأن فيه جميع أبناء أزواد خصوصا من غير التوارق، وخاطب البيان كافة سكان أزواد" إننا نعتقد أن جميع المسلمين هم إخواننا سواء كانوا عرباً أو عجماً بيضاً أو سوداً"¹. كما أن الخبرة العسكرية والتجربة الطويلة في التمرد ل زعيم جماعة أنصار الدين إياد آغ أغالي والمتحالفين معه من عناصر تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وجماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا مكنتهم من تحقيق مكاسب ميدانية والسيطرة على مخازن الأسلحة والاستيلاء على التجمع والثكنات من الجيش المالي.²

-جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا :تأسست هذه الحركة عام 2011- وتعرف بأنها أخطر الجماعات الإرهابية المسلحة والأكثر إثارة للرعب في شمال مالي وهي نسخة عربية من أنصار الدين التوارقية، حيث تنحدر عناصرها من قبائل العرب في الإقليم والعناصر الجهادية الموريتانية التي تسللت إلى الإقليم في أوقات سابقة، كالقيادي بالجماعة أبو القعقاع حماد ولد محمد الخيري الموريتاني.³

¹- محمد، محمود أبو المعالي، مرجع سابق، ص.107.109

²- نفس المرجع، ص12

³- مالي عودة الاستعمار القديم، مرجع سابق، ص129

أظهرت انشقاق قادتها عن تنظيم القاعدة بعد رفض القاعدة طلبهم تأسيس كتائب خاصة بالمقاتلين من أبناء القبائل العربية في أزواد وأعلنت انفصالها عن القاعدة لتنتشر فكر الجهاد في كل غرب إفريقيا بدلا من أن تكتفي بمنطقة المغرب الإسلامي أو منطقة الساحل، وتتشكل من عرب موريتانيين وماليين وانضمت إليها فيما بعد عاشرت المقاتلين من أبناء القبائل العربية في شمال مالي لتصبح واجهة للتيار السلفي الجهادي في المجموعة العربية بإقليم أزواد.¹

حيث الجدير بالذكر أن الحركة أعلنت في يوليو 2014 ولائها لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بقيادة زعيمها أبو بكر البغدادي، وقالت في بيان "النصرة الأزوادية للدولة الإسلامية".²

حيث كشف تقرير أمريكي صادر عن معهد للدراسات الأمنية مقرب من وزارة الدفاع الأمريكية أن الحدود الجزائرية مع جيرانها أضحت بؤرة إرهاب، ذلك لكونها معقلا لحركتي المرابطين (يقصد بها حركة أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا) حيث تتخذان من الشريط الحدودي في الدول المجاورة للجزائر منعطفا لعملياتها الإرهابية. حسب التقرير أن حركة المرابطين تتخذ من جنوب ليبيا في المثلث الحدودي مع الجزائر والنيجر معقلا لمعسكرات التدريبية. وكشف التقرير أيضا أن الحركات أصبحت أكثر خطورة منذ ابتعادها عن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مبرزا وجود جهاديين أجانب من مختلف أنحاء العالم منهم أوروبيون وفرنسيون بالخصوص في التنظيمات المسلحة.³

1 - عايد، العزب موسى، مرجع سابق، ص ص 27.28

2- شبكة الجزيرة الإلكترونية، على الرابط التالي - : <http://www.ajgazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2/12/2014> (07/03/2017)

3- عايدة، العزب موسى، مرجع سابق، ص 30

جماعة أنصار الشريعة: تأسست بنهاية عام 2012 - حيث يقول مؤسسو الحركة إنها تسعى لأن تكون امتدادا عربيا لجماعة أنصار الدين التارقية، ذل كبعد أن فشلت جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا في تمثيل العرب الأزوايين بسبب رديكاليته وقيامها بعمليات الخطف والقتل والتفجير، ويتزعم هذه الحركة القيادي السابق في تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي **عمر ولد حماه** والمعروف إعلاميا بصاحب اللحية الحمراء، وهو والد زوجة زعيم كتيبة الملتئمين **مختار بلمختار**. حيث يقول قائد الجماعة **عمر ولد حماه** إن تنظيمه يشكل امتدادا لجماعة أنصار الدين الذي يقودها الزعيم **إياد آغ أغالي**، وأن تأسيس التنظيم جاء بعد أن لوحظ غياب قبائل البرابيش العربية "عن العمل الجهادي بخلاف قبائل التوارق و"عرب تلمس" الذين انخرطوا في جماعتي أنصار الدين والتوحيد والجهاد في غرب إفريقيا.¹

تعتبر هذه التنظيمات الأربعة هي الأكثر فاعلية وتسليحا رغم أن الإقليم يوجد فيه جماعات أخرى. بيد أن التنظيمات الأربعة أكثرها فاعلية على التأثير في موازين القوى المحلية والإقليمية، بالتالي من خلال التمعن في تنظيم القاعدة وحلفاؤه في الساحل الإفريقي نلاحظ أن مجموع الحركات الإرهابية في تناسق مع بعضها البعض ويتبنون الفكر الجهادي لإقامة دولة إسلامية تحكم بشرع الله كما يزعمون، غير أن ما يلاحظ في نفس الوقت أن تأسيس هذه الحركات على غرار القاعدة في بلاد المغرب، أخذت في أبعادها النزعة القومية القبلية في المنطقة تتنافس فيما بينها، في ظل عدم وجود أهداف منشودة تحققها سوى سعيها إلى كسب مصالحها المادية بالطرق غير الشرعية.

ثاني: مصادر التمويل لتنظيم القاعدة في الساحل الإفريقي: لتنظيم القاعدة عدة مصادر دعم تمولها نذكر منها:

¹ -محمد، محمود أبو المعالي، مرجع سابق، ص144

1-الخطف للحصول على الفدية: ارتبطت عمليات الاختطاف للحصول على فدية ارتباطا وثيقا بتنامي وجود تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي ومنطقة الساحل التي كانت محركا رئيسيا له، فالمكاسب المالية الناتجة من هذا النشاط تستخدم على نطاق واسع لتمويل العمليات الإرهابية، كما أن استراتيجية التجزئة للمناطق المستهدفة المختارة من قبل التنظيمات بالمنطقة يجعل المدنيين وخاصة الأجانب معرضين بسهولة لعمليات الاختطاف. تحولت عمليات الخطف من أجل الفدية إلى صناعة مربحة للغاية، الأمر الذي سمح لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بأن تصبح قوة سياسية وعسكرية في منطقة الساحل والصحراء، حسب المعلومات أن الدخل الذي يجنيه تنظيم القاعدة وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، والوسطاء المرتبطون بهما في عمليات الخطف قد بلغ ما بين 40 و 65 مليون دولار منذ العام 2008 دفعت معظمها الحكومات الغربية.⁽¹¹⁾ حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة لشؤون المخدرات والجريمة إلى أن عمليات الجريمة لتلك الجماعات تدر عليها ما يقارب ثلاث آلاف وأربع مائة مليون دولار في العام من مبالغ الفدية لتحرير الرهائن وتقديم الحماية لعمليات تهريب المخدرات والأسلحة، حيث تستخدم هذه الموارد في تمويل التدريب وإقامة ملاذات آمنة والقيام بعمليات مسلحة. مما يجعل منطقة الساحل نقطة انطلاق لتنمية قواعد "الإرهاب" والقيام بعمليات مسلحة في أنحاء العالم.²

الاتجار في المواد المخدرة وتأمين مسارات التهريب: تعد عائدات الاتجار بالمخدرات من أهم مصادر تمويل أنشطة الجماعات الإرهابية، والتي تقوم أيضا بتوفير الحماية لعمليات التهريب، مثلا يوفر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الحماية لمهربي الكوكايين عبر الصحراء التي توجه إلى الدول الأوروبية مقابل الحصول على مبالغ مالية.³

¹ -Wolfram Lacher، Op.Cit.P.10.11.

²-الحسين الشيخ العلوي " ص ا ر ع النفوذ بين القاعدة وتنظيم الدولة في إفريقيا"، (مركز الجزيرة للدراسات)، على الرابط التالي. (12.03.2017) <http://studies.aljazeera.net/ar/report>

³-كمال، محمد علي، " أفريقيا وتحديات الحركات الجهادية" (مركز مقديشو للبحوث والدراسات، - 2015) ص 8 على الرابط التالي. (16.11.2016) <http://mogadishucentr.com>

المطلب الثاني: جماعة بوكو حرام في نيجيريا

تأسست بوكو حرام عام 2002 في ولاية برنو شمال نيجيريا بزعامة الشيخ محمد علي، كانت الجماعة مكونة من الشباب يتدارسون فيما بينهم تعاليم إسلامية برؤية أكثر تشددا حتى وإن كانوا غير مسلحين، وسميت الجماعة أيضا "طالبان نيجيريا" لأنها تألفت من البداية من طلبة تخلوا عن الدراسة وأقاموا قاعدة لهم في قرية "كاناما" بولاية يوبي شمال شرق نيجيريا على الحدود مع النيجر، وكانت أول بداية مسلحة لها في نفس العام عندما اتخذت إحدى مساجد مدينة ما يدوغوري مقرا لها.¹

يعتبر الاسم الحقيقي لهذه الحركة هو "جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد" وهو الاسم الذي يرددونه ولا يرضون لهم اسما غيره، حيث أطلق عليها السكان المحليون وعرفت في الإعلام اسم جماعة بوكو حرام. تعود أصول تسمية الجماعة باسم "بوكو حرام" إلى مزيج من لغتي الهوسا والعربية حيث "بوكو" بلغة الهوسا، وحرام بالعربية التي تعني "نظام التعليم الغربي حرام".²

تشير الدراسات أن الجماعة المعروفة إعلاميا بـ بوكو حرام ليست بالفعل ضد التعليم الغربي كما هو منتشر، ليست مناهضة التعليم الغربي هي هدف بوكو حرام بالأخص، ولكن مناهضة الأشخاص الذين انحرفوا عن التعليم الإسلامي وفرضوا التعليم الغربي عليه، أمثال الذي تريد الجماعة محاربتهم هم المعروفون في شمال نيجيريا بـ "يان بوكو" Yan Boko أي أطفال الكتب، وهم النخبة الذي غرهم ما جاء به الغرب وبالتالي أصبحوا أداة تستخدمهم الغرب لاستعمار وإدارة البلاد.³

¹-عايدة، العزب موسي، مرجع سابق، ص100

²-أحمد، مرتضى، "جماعة بوكو حرام نشأتها ومبادئها وأعمالها في نيجيريا"، مجلة القراءات الإفريقية، العدد 12، (أبريل يونيو 2012) ص13

³-A Walker, What Is Boko Haram? United States Institute of Peace : www.usip.org/sites/default/files/SR308.pdf (19.02.2016)

قبل عام 2002 لم يكن هنا فكرة لحركة بوكو حرام بالتالي تم تأسيسها بعد حادثة 11 سبتمبر 2001، أين تعود بداية ظهور الجماعة لعام 1995 ، عندما أنشأ أبوبكر لوان جماعة أهل السنة والهجرة في جامعة مايدوغوري في ولاية بورنو.¹ حيث كان هنا سلسلة من الأزمات والصراعات الدينية التي اتسمت بها حياة النيجيريين حتى قبل وقت طويل من وجود بوكو حرام، وكانت الأحداث السابقة تعد المحاولات الأولى لفرض عقيدة دينية والتي تجاوزت الصراعات المجال السلمي وتحولت إلى أعمال عنف.²

حيث الملامح الفكرية لجماعة بوكو حرام فإنها تركز على عدد من المناهج الفكرية أهمها: السعي لإقامة دولة الخلافة الإسلامية، وتطبيق الشريعة الإسلامية، وكذا تحريم التعليم الغربي التي ترى أنها تفسد المجتمع الإسلامي. حيث تنامي تأثير بوكو حرام في معظم ولايات الأقاليم الشمالي المسلم في نيجيريا، وانضمت إليها الأعضاء أيضا من الدول المجاورة من النيجر والكاميرون وتشاد.³

هذا وقد مرت حركة بوكو حرام في تاريخها بعدة مراحل كالتالي:

المرحلة الأولى: في 2002 أعلنت الجماعة هجرتها من مدينة مايدوغوري بولاية ب ورنو إلى قرية في ولاية يوبي تسمى كاناما قرب حدود النيجر، حيث أرادت بهذه الهجرة إقامة منطقتها الخاصة لتطبيق الشريعة، وبدأ زعيمها **محمد علي** بدعوة الشباب بالانضمام إليها والعودة إلى نوع الحياة تحت الحكم الإسلام الحقيقي، وكل هذه المرحلة كانت الحكومة تنتظر إليها على أنها جماعات دينية موجودة في البلاد.⁴

وفي عام 2003 كانت المواجهة بين الجماعة والحكومة عندما تدخلت الشرطة لإنهاء الصراع بين الجماعة وأهالي قرية كاناما غير أن الجماعة تمكنت من الاستيلاء على أسلحة الشرطة، مما أدى إلى تدخل

¹ -أحمد، مرتضى، مرجع سابق، ص.14

² -Julia-Simina، BOKO HARAM AU NIGERIA: UNE NOUVELLE FORME DE TERRORISME OU UN MOUVEMENT MILITANT RELIGIEUX، Mémoire rédigé par Rautu en vue de l'obtention du grade de Master en Science Politique، orientation générale، à finalité spécialisée en relations Internationales. Année académique 2015-2016. P.30

³ -كمال، محمد علي، مرجع سابق، ص.06

⁴ -A Walker، What Is Boko Haram? United States Institute of Peace، Op. Cit.

الجيش وقتل منهم حوالي 70 عضوا من الجماعة بينهم مؤسس الجماعة محمد علي¹. بعد ذل بدأت الجماعة جذب الاهتمام المؤسسات الأمنية للبلاد، مما جعل أهالي المنطقة يطلقون عليها "طالبان نيجيريا" رغم أنه لم يعثر على أي دليل يؤكد وجود صلة بين بوكو حرام وحركة طالبان الأفغانية، وجذبت الحادثة الإعلام النيجيري، مع ذل فالمؤسسات الأمنية لزلت تنظر إلى الأمر ببساطة واللامبالاة.

المرحلة الثانية: بعد المواجهة السابقة الذكر عاد من بقي حيا من طالبان نيجيريا وعادوا إلى مدينة مايدوغوري واستقروا فيها مع غيرهم من المجموعة، بعد مقتل مؤسس الجماعة محمد علي وتولى الزعامة محمد يوسف الذي أنشأ مسجد خاص لهم دون إزعاج من الحكومة، وتركت السلطات الجماعة فتوسعت إلى المناطق الأخرى ومنها منطقة ب وتشي في دولة النيجر.²

بينما يرى المراقبون أن الجماعة أنشأت باعتبارها دولة داخل دولة، حيث جذبت شيئا فشيئا مجموعة كبيرة من العناصر سواء من خلال تقديم المساعدات والطعام والمأوى لهم، والكثير ممن جذبتهم الجماعة هم من اللاجئين بسبب الحروب على الحدود التشادية والعاطلين عن العمل في نيجيريا، وجماعة ق د مت إليهم من تشاد، وعرف هؤلاء رفضهم الاندماج مع الأهالي المحليين ورفضهم التعليم الغربي والثقافة الغربية، ومن هنا أطلق عليهم اسم بوكو حرام.³

المرحلة الثالثة: في عام 2007 قبيل الانتخابات الرئاسية النيجيرية، أين اغتيل أحد الشيوخ ذات الشعبية بإنكاره أفكار الجماعة الناقصة عن الإسلام ودعواتها المتشددة، ويعتبر هذا الاغتيال بمثابة نقطة تحول في جماعة بوكو حرام. وفي عام 2009 تصاعدت الأحداث الدموية أين تبنت الجماعة عدة هجمات وعمليات

¹ - Mike، Smith، **Boko Haram Inside Nigeria's Unholy War**، London، I.B. Tauris، 2015.

² -A Walker، What Is Boko Haram? United States Institute of Peace، Op. Cit

³ -عايدة، العزب موسي، مرجع سابق، ص102

انتحارية استهدفت مراكز الشرطة في ولايات بوتشي و كانو و بني و بورنو وقتل أكثر من 800 شخص خلال خمسة أيام، وأصدر زعيمها محمد يوسف سلسلة من الفيديوهات التي يهدد فيها حكومة الولاية بمواجهات عنيفة. وفي مايدوغوري حيث قامت الشرطة باعتقال المئات من المنتمين للجماعة وتم القبض على الزعيم محمد يوسف واعدامه مباشرة.¹

وتزعم الحركة بعد ذل أبوبكر شيكاو والذي كان معروف ا بهمجيته ودموية .وفي عام 2011 تم تفجير مقر الشرطة الوطنية في العاصمة أبوجا عن طريق سيارة ملغومة، وفي نفس العام نفذت هجوم انتحاري في مبنى مقر الأمم المتحدة في أبوجا وخلف أكثر من 23 ضحية، أين واصلت بوكو حرام عملياتها الانتحارية في عام 2012 نف ذ ت سلسلة هجمات منسقة في مدينة كانو ثاني أكبر مدينة في نيجيريا كانت الضحايا أكثر من 185 قتيل، استمرت هجماتها في أبريل 2014 تم اختطاف 276 فتاة من المدارس الحكومية في بلدة " شيبو " بولاية بورنو، مما شكل غضب عالمي.²

حيث الجدير بالذكر أن في مارس 2015 أين أعلنت بوكو حرام رسميا مبايعة تنظيم الدولة داعش حيث لم يكن ارتباط بوكو ح ا رم بهذا التنظيم هو الأول بالتنظيمات الإرهابية، أين سبق أن ارتبطت الجماعة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وجماعة التوحيد والجهاد في غرب³. حيث أن بعض عناصر بوكو حرام تم تدريبهم خارج نيجيريا في معسكرات المتريدين لحركة أزواد في شمال مالي، وارتبط مختار بلمختار بدوافع التوسع في المنطقة إلى إقامة علاقة مع بوكو حرام، حيث تم إرسال بعض جماعة بوكو حرام للتدريب في

¹-Mike، Smith، Op.cit

Ibid.-²

³-طارق، عثمان، " بوكو ح ا رم خطر جائم على القارة السمراء"، البيان، على الرابط التالي-www.albayan.ae/one-world/overseas/2016/08/17-1.2698282 11.03.2017(

معسكراته في صحراء الساحل.¹ حيث تركز أيديولوجية بوكو حرام على الجهاد وتتميز بالصلابة والخشونة تعتبر أكثر التنظيمات عنفا في المنطقة.

إن أبرز العوامل التي أدت إلى تنامي جماعة بوكو حرام في نيجيريا، حيث الفقر والتصحّر والبطالة والأمية وشبه غياب لأجهزة الدولة رغم أن نيجيريا تحتل المرتبة الأولى من الناحية الاقتصادية في القارة، غير أن الفساد الإداري والمالي المنتشر كما سبق القول في نيجيريا وسوء التوزيع للعائدات النفطية في الأقاليم، الأمر الذي أدى إلى ظهور هذه المظاهر في شمال شرق نيجيريا ذات الأغلبية المسلمة، وهي المناطق التي ظهرت فيها بوكو حرام واستغلت هذه المظاهر لكسب المزيد من المقاتلين والمتعاطفين معها.

بالتالي يعلب البعد العرقي² دورا كبيرا، حيث يتشكل نيجيريا من العديد من القبائل كما تم ذكره مسبقا ، وكثيرا ما يحدث اشتباكات دينية وعرقية بين المسلمين والمسيحيين، وبالتالي تطرح بوكو حرام نفسها كمُدافع عن الإسلام والمسلمين هنا ، مما يعطي ذل نوعا من التعاطف معها³ .

مصادر التمويل جماعة بوكو حرام : لهذه الجماعة عدة مصادر تمولهم حيث نذكر من بينها:

-الفدية والاختطاف : حيث تعد عملية الاختطاف من أهم وسيلة تستخدمها الجماعات المتشددة، حسب تقرير أمريكي أن ملايين الدولارات تجنيها بوكو حرام من عمليات الاختطاف .في فبراير 2013 اختطف جماعة بوكو حرام عائلة فرنسية كانت تقضي العطلة في منتزه في الكامبيرون قرب الحدود النيجيرية، لاحقا كشف تقرير سري لحكومة نيجيريا أن مفاوضين من فرنسا والكامبيرون دفعوا لبوكو حرام ما يعادل 3.15 مليون دولار قبل إطلاق سراح الرهائن.

¹-محمد، محمود أبو المعالي، مرجع سابق، ص57.

²-عايدة، العزب موسى، مرجع سابق، ص108 .

³-طارق، عثمان، مرجع سابق

تبرعات المتعاطفين: تعتبر هذه التبرعات من أهم مصادر التمويل لجماعة بوكو حرام، حيث أن بعض التجار والبارونات داخل نيجيريا، نتيجة الصراع المستمر بين المسلمين والمسيحيين في تاريخ نيجيريا، وتصاعد أعمال العنف الدموي التي كانت قبل الانتخابات 2007 اولتي أدت إلى سقوط الآلاف من الأطراف، الأمر الذي جعل بعض الأفراد التجار وأصحاب الأموال في الإدارة الحكومية من المسلمين بالدعم المالي لهذه الحركة، باعتبارها تمثل الأطراف المسلمة بعيدا عن توجهات عقيدتها، حيث المساعدات التي قدمت للحركة ساعدها كثيرا في تمويل ذاتها.

المبحث الثالث :دور الجزائر والاتحاد الاوروبي في منطقة الساحل

المطلب الاول :دور الجزائر في المنطقة

إذ لا يمكن الحديث عن مكافحة ظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي دون التطرق والحديث عن الدور الجزائري وحضورها البارز في هذا المجال. جعل الموقع الجغرافي الهام لمنطقة الساحل، العديد من الدول في المغرب العربي والدول الأوروبية تهتم ببسط الأمن والاستقرار، وبالتالي فإن العديد من الكتابات والدراسات تركز على الدور الجزائري في منطقة الساحل. وذلك في البعدين الأمني والتنموي، حيث الممتنع للأوضاع السياسية، الاقتصادية، الأمنية في دول الساحل الإفريقي يدرك تماما أسباب التركيز هذه.

حيث يمثل الساحل الإفريقي العمق الاستراتيجي للجزائر والفضاء الأمني الضعيف لها، ذل بالنظر إلى الحدود الواسعة في الصحراء التي تربط الجزائر بدول الساحل من جهة وضعف أدائها الأمني الداخلي من جهة أخرى، حيث الخبرة والقدرات الأمنية والعسكرية الجزائرية البارزة في مكافحة الحركات الإرهابية والجريمة المنظمة مقارنة بدول الميدان الأخرى، باعتبار هاذين الظاهرتين تعد من أبرز معوقات بناء الأمن والتنمية في منطقة الساحل. بالنظر إلى الظروف السياسية والأمنية الراهنة حيث الجزائر تمثل أكثر دول الميدان استقرارا سواء من الناحية السياسية والأمنية، وسعي الدبلوماسية الجزائرية لعب الدور المحوري بالمنطقة الإقليمية والإفريقية بصفة عامة.¹

إن الدور الجزائري في الفضاء الجيو سياسي الإفريقي خصوصا مع تنامي الأزمات والتهديدات الأمنية في منطقة الساحل، يجعل محاولة تلمس مدى توظيف الجزائر لمقاربة الدور Role Approach كمحدد هام في العلاقات الدولية الراهنة تجاه العمق الإفريقي.

¹ - حيفان، عبد الوهاب، "عوامل ومنطق الأمننة في الساحل بين الواقع والمستقبل"، مجموعة مؤلفين، مرجع سابق، ص49

بداية ينبغي الإشارة إلى أن إدراك "الدور" كمعطى استراتيجي في العلاقات الدولية يتحدد بعناصر الصراع والاستقرار التي تمثل عنصر القوة والتأثير في العمق الاستراتيجي، وهو مهم في الجغرافية السياسية¹. حيث يعرف "الدور" بأنه أحد مكونات السياسة الخارجية، وهو يتحدد في الوظائف الرئيسية التي تقوم به الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة وذل في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، كذلك يعرف الدور بأنه مفهوم صانعي السياسة الخارجية لماهية القرارات والالتزامات والقواعد والأفعال المناسبة لدولتهم والوظائف التي يجب عليهم القيام به في عدد من الأطر الجغرافية الموضوعية².

أولاً: المقاربة الأمنية الجزائرية: قبل الحديث عن المقاربة الأمنية التي اعتمدها الجزائر في التعامل مع الانفلات الأمني في دول الساحل، حيث نتطرق إلى مفهوم العقيدة الأمنية.

بالنسبة للعقيدة الأمنية الجزائرية أنها تبلورت نتيجة لعوامل تاريخية وجغرافية و ايدولوجية و إستراتيجية، فيما يتعلق بالعامل التاريخي تمثل الثورة التحريرية عاملا أساسيا ساهم في تشكيل العقيدة الأمنية الجزائرية انعكست على تعامل الدولة الجزائرية مع قضية الحدود

والتدخل في الشؤون الغير، أما العامل الجغرافي يتمثل في الموقع الاستراتيجي الذي تحتله الجزائر وتوسطها لمجالين حيويين، الأول شمالا البحر المتوسط، والثاني جنوبا منطقة الساحل والصحراء الذي يعاني من الاستقرار الأمني. على هذا الأساس انطلقت المقاربة الجزائرية لاستعادة الأمن والاستقرار في منطقة الساحل مع التركيز على الجانب الاقتصادي لما له من تأثيرات مباشرة على الأبعاد الأخرى دون اغفال الجانب العسكري³.

معالم المقاربة الأمنية الجزائرية في مشكلة 2009: سعت الجزائر تسهيل عملية الجيوش النظامية لدول الساحل الإفريقي بما يمكنها من مطاردة المتشددين الإسلاميين وراء الحدود، واستهداف معازل تنظيم القاعدة

¹- بوحنية، قوي، مرجع سابق، ص108

²- نفس المرجع

³- فول، مراد، مرجع سابق، صص102، 103.

وتجفيف الدعم والإمداد اللوجستي التي تمول أفرادها بالسلاح والأموال والسيطرة على منطقة الساحل بالجيوش النظامية لدول المنطقة¹.

كما قامت الجزائر بتبني سياسة تقوم على الجهود الذاتية للدول الإفريقية أين عملت على تأسيس ما يعرف بدول الميدان التي تضم الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر، ومقرها تمنراست، أو ما يطلق عليها بلجنة عمليات الأركان المشتركة للدول الساحل CEMOC في أبريل 2010 تقوم على التنسيق الاستخباراتي. وهذا لم يقنع الدول الكبرى خاصة فرنسا.

بينما استمر النشاط الجزائري على الصعيد الدولي خاصة فيما يتعلق بالإطار القانوني حيث سعت إلى تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية في منطقة الساحل في إطار تجفيف منابع تمويل الجماعات الإرهابية في المنطقة وهذا ما تم بالفعل عند إصدار مجلس الأمن لقراره 1904 في 2009 / 12 / 17 حيث تم تبني هذا القرار الذي يجرم دفع الفدية للجماعات الإرهابية².

بعد تأييد سابق لدول الاتحاد الإفريقي عندما طرحت الج 1 زئر هذه الفكرة في قمة سرت 2009 وهذا يدل على مدى إدراك الجزائر للعلاقة التي تربط بين أمنها والتطورات الحاصلة في محيطها الإقليمي.

كذلك سعت الجزائر أيضا على تكثيف الرقابة على منطقة الساحل والصحراء ومراقبة مناطق والمرتفعات التي يسهل فيها إخفاء المركبات والاختباء، وهي منطقة تمتد من شمال مالي والنيجر وصولا إلى جنوب الجزائر³.

في هذا الإطار قامت الجزائر باستضافة المركز الإفريقي للدراسات والبحث في الإرهاب، هذا ما يعزز الدور الفعال للج 1 زئر في عملية السلام بمنطقة الساحل الإفريقي وإفريقيا عموما مما يقوم على مقاربة فهم ودراسة

الظاهرة الإرهابية داخل بنيتها الإفريقية وفق منطق علمي مدروس يمكن إيجاد حلول دائمة لهذه الظاهرة⁴.

¹-بوحنية، قري، مرجع سابق، ص128

²-جدو، فواد، " السياسة الخارجية الج 1 زئرية والتحولات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر - بسكرة، العدد 13، (فيفري) 2016، ص331 .

³-بوحنية، قري، مرجع سابق، ص. 129

⁴-بوحنية، قري، مرجع سابق، ص. 129

بالنسبة للأزمة في مالي تتعامل الجزائر وفق استراتيجية محكمة لإيجاد حل لأزمة شمال مالي بعيدا من الحسابات الخارجية في مالي وخصوصا فرنسا، إذ أن الدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى إيجاد حل للأزمة المالية من خلال ثلاثة محاور أساسية يتقدمها الحل السلمي الداخلي من دون أي تدخل أجنبي. وهي تعتبر أي تدخل أجنبي تهديدا للأمن والاستقرار في الجزائر، أيضا تركز الدبلوماسية الجزائرية على الحوار المباشر مع جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة، وهو ما جسده الزيادة الرسمية لرئيس الحكومة المالية إلى الجزائر، والاستقبال غير المعلن لوفد من حركة أنصار الدين، إضافة إلى مجموعة من وفود رسمية أفريقية لدول الجوار، الأمر الذي يؤكد ضرورة الحل السلمي وفق المنظور الجزائري.¹

ثانياً: الآليات الاقتصادية والتنموية: تمثل الجزائر من الناحية الاقتصادية أكثر دول الساحل الإفريقي توازنا واستقرارا، مما يمكنها من رسم سياسات تنموية أكثر بالمنطقة، حيث أن الفقر وغياب التنمية البشرية تعد من أهم منابع الأساسية للانفلات الأمني وتساعد الظاهرة والإرهابية في المنطقة، حيث أن انخفاض مستوى المعيشة وانتشار الفقر والحرمان المادي والمعنوي كلها أسباب تؤدي إلى بروز ظاهرة التطرف وانتشار العنف في المنطقة.

وعليه فإن الجزائر تكمن مقاربتها فيما يخص بناء الأمن في الساحل الإفريقي، ترى ضرورة الربط بين التنمية المستدامة من زاوية اقتصادية واجتماعية إلى جانب ضرورة السعي لتجسيد التنمية السياسية المرتبطة بنيويا بالتنمية الديمقراطية من خلال تعزيز بناء دولة القانون والمؤسسات والحكم الرشيد و احترام حقوق الإنسان.² تأكيداً على هذا الطرح شاركت الجزائر بقوة في تأسيس الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا

¹ محمد الأمين، بن عائشة، "الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي: بين الاستمرار والتغيير"، المجلة العربية للعلوم لسياسية، (الجزائر، جامعة الجزائر 3)، (د س ن)، ص 106.10

² عربي بومدين، فوزية قاسي، "المقاربة الأمنية الجائزة في منطقة الساحل الإفريقي: نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية"، - دراسات، المستقبل العربي، ص 139. على الابط التالى:
(11.02.2017) <http://www.caus.org.lb/Home/down.php?articleID=5974>

NEPAD عام 2002 التي اعتبرتها الركيزة الأساسية من أجل تحقيق الاستقرار واستعادة الأمن في إفريقيا،

هذا ما أكد عليه وزير الخارجية الجزائري السابق **مراد مدلسي** خلال مشاركته في منتدى دافوس .! 2013

أين ربط الأمن بالتنمية معتبرا " التنمية محور أساسي وبارز في المقاربة الجزائرية".¹

¹-نفس المرجع

المطلب الثاني: الإستراتيجية الأوروبية الجديدة للأمن و الدفاع

تعتمد الإستراتيجية الأوروبية حالياً في مجالي الأمن و الدفاع على التركيز على الجانب العسكري من جهة و على التحديات الجديدة العابرة للحدود من جهة أخرى فكان تركيزها تجهيز قدرات عسكرية من دول الإتحاد تصل إلى مئة ألف جندي وأربعمئة طائرة و مئة سفينة، و قد حددت حصة الدول الرئيسية بعشرين ألف جندي لكل منها (فرنسا بريطانيا ألمانيا إيطاليا). تشكيل إدارة سياسية عسكرية مهمتها تقييم الأزمات في حال نشوبها و تحديد القوة اللازمة للتدخل و كفاءته.

تشكيل هيئة إدارية لتنظيم العمل و وتحضيره ،و لجنة تقود ألفي رجل لمعالجة استقبال اللاجئين عند نشوب أزمات .علماً أن هذه الهيئات تعمل جميعها تحت قيادة المجلس الأوروبي عند نشوء أزمة ما و خلال فترة شهرين يتم تحديد القوة اللازمة لمعالجتها ، و تحدد الدول المديرة للعمل أو المسؤولة المباشرة .كما تحدد الدول المشاركة و قد يكون بينها دول من خارج الاتحاد الأوروبي ، فمسرح الأعمال الجغرافي و الوضع السياسي يحددان ذلك.

يتم تشكيل قوة تصل إلى 60 ألف جندي من أصل هذه القدرات المحددة مسبقاً، مع تحديد الدعم الجوي والبحري اللازمين .و تتدخل القوة لمدة سنة كحد أدنى يعاد بعدها تشكيل القوة إذا لزم ذلك ، و يذكر أن القوة تصبح جاهزة عملياً مطلع عام 2003.

لذلك تم تشكيل قوة شرطة أوروبية قوامها 5 آلاف رجل، مهمتها العمل في بقاع الأزمات .و يجري التخطيط لعمل القوة بشكل مستقل عن حلف شمالي الأطلسي علماً أن ثمة اتفاقاً مع هذا الحلف حول القوة و إنما ليس في ما يخص عملها الاستراتيجي و العسكري .في ما يتعلق بالسياسة الأوروبية في مجالي الأمن و الدفاع يُسجل أنه يمكن لبعض دول الاتحاد عدم المشاركة في القوة علماً أن تدخل الأخيرة يتطلب توافق دول الاتحاد و في حال و ضع فيتو من إحدى الدول على عملها يوقف العمل .عندها يمكن لبعض الدول التدخل باسمها وليس باسم أوروبا. لذلك يتم العمل بعد استصدار قرارات من الأمم المتحدة بذلك، أي ضمن نطاق

الشرعية الدولية و لا بد من موافقة حلف شمالي الأطلسي أي أميركا تحديداً. إن هذا الاتفاق هو حل وسط بين الطرح الفرنسي الذي يريد استقلالاً أوروبياً كاملاً و بين طرح بريطانيا التي تريد إبقاء أوروبا ضمن حلف شمالي الأطلسي .فبريطانيا قيدت حرية عمل القوة الأوروبية بشرط موافقة أوروبية شاملة و موافقة أطلسية أي أميركية .و فرنسا اعتبرت خطوة إلى الأمام نحو بناء قوة أكبر ومستقلة سياسياً بعد تطور الوضع السياسي في بريطانيا و انضمامها كلياً لأوروبا بالإضافة لتركيز الاتحاد الأوروبي على بناء هوية أمنية مشتركة اي التركيز بالواقع العسكري ركزت على واقع التهديدات الأمنية التي حددها الاتحاد الأوروبي بحيث تبرز فيها اهم التحديات الواجب ان تعالجها الاستراتيجية الأوروبية في العصر الحديث.

من جهة أخرى أصبح تحديد الإستراتيجية الأوروبية لا تركز على البعد العسكري فقط بل اصبحت تهتم بالقضايا الجديدة بحيث تربط أمن أوروبا بأمن جوارها نتيجة لما وضحناه سابقا ان الأمن لم يعد قضية وطنية اقليمية بل اصبحت قضية عالمية نتيجة للتطورات الأمنية العابرة للحدود ، فقد تبنى المجلس الأوروبي مبادئ و اهداف واضحة لتعزيز المصالح الأمنية للاتحاد الأوروبي بناء على قيمها الأساسية اي تبني إستراتيجية أمنية شاملة بحيث حاولت الإستراتيجية الأمنية الأوروبية تحديد التهديدات كالتالي :انتشار اسلحة الدمار الشامل و الارهاب والجريمة المنظمة ،أمن الفضاء الالكتروني ، أمن الطاقة ، القرصنة ، تغير المناخ ، و تحاول الإستراتيجية الأمنية الأوروبية ان تقود أوروبا نحو تقوية دورها على المستوى الدولي وعلى المستوى الاقليمي بالإضافة لتقوية العلاقة مع دول الجوار .

و من كل ما سبق يمكن ان نقول انه يبقى البناء المفاهيمي للإستراتيجية و الأمن يتوقف على التطورات والتحولات الدولية ، فكان العامل العسكري هو المسيطر على توجهات الدول او هو مقياس قوة الدولة و لذا كان اساس بنائها الاستراتيجي و أمني و لهذا كانت جل التعاريف المقدمة من طرف المفكرين و الباحثين في مجال للإستراتيجية و الأمن مفاهيم ضيقة تعبر عن ارتباط الإستراتيجية و الأمن بالبعد العسكري فقط و انها موجهة للدولة فقط.لكن بعد بروز التحولات الدولية الجديدة اي ما افرزته العولمة من بروز فواعل

جديدة) فوق الشركات المتعددة الجنسيات و تحت الدولة الاقليات و الاثنيات) و بروز اقتصاد السوق و كذلك بروز قضايا أمنية جديدة لا تهدد الدولة فحسب بل تهدد و جود الانسان و الفرد حيث قال (Bichand (Ullman توسع الأمن ليشمل مخاطر غير عسكرية أصبح بذلك تعريف كل من الإستراتيجية و الأمن اوسع و اشم لكل الجوانب.¹

من خلال دراسة المفاهيم للتحوّل الدولي ، الإستراتيجية ، و الأمن نستنتج انها تعريفات غامضة لا يوجد تعريف محدد بدقة بين المفكرين و الباحثين و هذا يرجع بصفة عامة لخضوعها للتطورات الدولية ، اما التأصيل النظري للمقاربات الأمنية نجدها هي الأخرى كانت لكل نظرية تعالج فترة معينة مثلاً النظريات التفسيرية و على رأسها الواقعية استطاعت ان تفسر لنا فترة معينة مما أدى لبروز نظريات أخرى سميت بالنظريات الجديدة (التكوينية) التي حاولت و لا زالت تحاول تفسير و التنبؤ بالواقع الدولي المتغير زمكانياً ، كما ان البناء النظري للدراسة هو عمل تراكمي للنظريات التقليدية التي استطاعت ان تفسر لنا واقع معين وأعطت دفع لبروز مقاربات جديدة و هي النظريات التكوينية للأمن مثال : أهم نتائج هذا :

124 التراكم المعرفي إعطاء عدة متطلبات أمنية تختلف حسب المستويات ، لكن ما يعاب على النظريات بشكل عام انها نظريات ظرفية فقط و زمنية ، و انها نظريات تتأثر بالبيئة التي ينطلق منها الباحث أي أنها تعبر على البيئة الغربية فقط و من المعروف ان النظرية يجب ان تكون شاملة لكل زمان و مكان و هو ما لم تستطيع النظريات الأمنية ان تقوم به منفردة و انها عامة اي موجهة لكل البيئات و لك نقول أن النظريات الأمنية هي اجتهاد متواصل من طرف المنظرين لهدف الوصول إلى نظرية عامة و شاملة في الأمن.²

¹- Charles philippe david et jean jack roch، *théorie de la sécurité et paix* .(paris: mantchres hens , 2002)

²- محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوربية_المشترك "،مجلة الجيش ، العدد - 202 نيسان 2002 ،متحصل عليه:

المطلب الثالث: المبادرات الاوروبية لمحاربة الارهاب في الساحل الافريقي

تذهب اغلب الدراسات والتحليل ,المقدمة لتفسير انخراط الشباب داخل الحركات الارهابية, في دول جنوب المتوسط , إلى أن معظم الشعوب الجنوب متوسطة , تتقاسم مشاعر الخيبة و ضياع الأمل في تحقيق التنمية و الرفاه الاقتصادي, وعدم القدرة على إدماج فئة الشباب اجتماعيا , و سياسيا.و على هذا الأساس, يتجه شباب هذه الدول الى الانخراط في الشبكات الإرهابية, إما سعيا وراء المال و إما كتعبير انتقامي من دولهم, التي يعتبرونها بؤرة للفساد يجب إزالتها.

على هذا الأساس جاءت المشاريع الأمنية الأوروبية الجزائرية في شكل مبادرات اقتصادية ذات مضامين أمنية في ظل المسارات الاورومتوسطية.

1- مؤتمر الأمن و التعاون في البحر الأبيض c.s.c.m

جاء هذا المؤتمر بطلب من اسبانيا و ايطاليا ,هدف إلى محاولة خلق اطار امني يجمع كل المناطق المحيطة بالمتوسط بما فيها الجماعة الأوروبية والجزائر. يتميز هذا المؤتمر بأنه اطار امني بحت ,يسعى إلى بناء منظومة أمنية جماعية متوسطة.

2- مبادرة 5+5

تسمى هذه المبادرة كذلك مشروع المتوسط الغربي , و هي مبادرة فرنسية ركزت على خصوصية الحوض الغربي للمتوسط , حيث شملت دول الاتحاد المغربي (الجزائر-المغرب-تونس-موريتانيا-ليبيا) و خمس دول أوروبية هي (فرنسا-ايطاليا-اسبانيا-البرتغال-ملتا) يعتبر هذا المشروع قضية الأمن في المتوسط قضية شاملة غير قابلة للتجزئة ,مما

يستدعي بناء اطار امني شامل للتحديات الأمنية المطروحة في المنطقة ,باعتبارها محددات هامة للتصور الأوروبي الجزائري للأمن في المتوسط , بالنظر الى ما تنتجه من عوامل التوتر و اللااستقرار المجتمعي داخل مجتمعات هذه الدول . على هذا الأساس ناقشت هذه المبادرة التعاون في قضايا الأمن و الاستقرار في المتوسط , الاندماج الإقليمي و التعاون الاقتصادي التعاون في المجال الاجتماعي و الإنساني, حوار الثقافات و الحضارة, و تكثيف التشاور و الحوار السياسي في القضايا المتوسطية .

3-منتدى الحوار و التعاون في المتوسط

انعقد في الإسكندرية , ضم كل من اسبانيا, فرنسا, إيطاليا, اليونان, البرتغال, ملتا, تركيا عند الجانب الأوروبي.إما الجانب المغربي ضم كل من الجزائر, مصر, تونس, المغرب و ركز على مناقشة سبل و آليات مواجهة التحديات الأمنية في المتوسط .

4-الايطار المتوسطي لاتحاد أوروبا الغربية

كان من أهم أولوياته ,تعزيز و تفعيل اطر التفاعل مع الدول الواقعة جنوب المتوسط بدا ب الجزائر .

5-الحوار المتوسطي لمنظمة الحلف الاطلسي

يعتبر هذا المشروع احد الإفرازات الأساسية الناتجة عن إعطاء مهام جديدة للحلف الأطلسي بعد الحرب الباردة .و كان هذا الحوار من اجل مكافحة مشاكل الإرهاب , الجريمة المنظمة ,تهريب الأسلحة, الهجرة الغير الشرعية باعتبارها مشاكل متأصلة في الجنوب .و على هذا الأساس كانت الجزائر من الدول المعنية بهذا الحوار و يقوم هذا المشروع على الحوار و الشراكة آليتين أساسيتين لتعزيز التعاون الأمني و العسكري في المتوسط .

6-مسار برشلونة

7- سياسة الجوار الاوروبي

تبنى الاتحاد الأوروبي هذه السياسة عام 2003 كإطار للتعامل مع دول الجوار بعد التوسع الذي شهده. تهدف هذه السياسة الى خلق حوار سياسي و اجتماعي مع دول الجوار , سياسة عرفت حسب ما دار من نقاش في المجلس البرلماني بتاريخ 11 مارس 2003 كالتالي "يسعى الاتحاد الاوروبي الى خلق فضاء للازدهار و الجو الجيد , هذا الجوار يتميز بعلاقات وثيقة تسعى الى السلام , و مؤسسة على تعاون محترم ل (الحريات الأربعة .

8- الاتحاد من اجل المتوسط

هو مشروع قدمه نيكولا سركوزي في 7 فيفري 2007 و أكدها يوم انتخابات 8 ماي 2007. قدم سركوزي هذا المشروع كآلية لإعادة التفكير في مستقبل المنطقة, ويركز هذا المشروع على فكرة اتحاد سياسي بين الدول المتوسطية, قائم على أساس المساواة, يتكون من الناحية المؤسساتية : أمانة عامة مشتركة و مجلس متوسطي . و تبنى الاتحاد الأوروبي في قمة يومي 13 و 14 مارس 2008 , المنعقدة في بروكسل, هذا المشروع على أساس انه يع بمثابة بعث و إكمال لمسار برشلونة, حيث جاء في البيان الختامي للاتحاد الأوروبي أن هذا الاتحاد سيعطي بعدا جديدا لعملية برشلونة . و يقوم الاتحاد من اجل المتوسط على أربعة محاور هي:

أ- إقامة نظام امني مشترك

ب- تشجيع تنمية مؤسسة على :

- تقاسم التكنولوجيا ,المعرفة,المهارات .

- تأسيس بنك متوسطي للتنمية.

- تأسيس سياسة طاقوية و مائية مشتركة.

- خلق جامعات متوسطة مشتركة .

ج- إقامة مشاريع خاصة ب :البيئة ,التربية ,الطاقة, الصيدلية.....الح

د- إقامة فضاء قضائي مشترك من اجل محاربة الفساد, الجريمة المنظمة و الإرهاب.

نستعرض قراءة هذه المبادرات و المشاريع ذات الاهتمامات الاقتصادية, الأمنية ,الاجتماعية ,الثقافية

و الحضارية ,الموجهة إلى الفضاء المتوسطي ,كآليات للشراكة الأوروبية الجزائرية لمواجهة التحديات القائمة

في هذا الفضاء .

خاتمة الفصل

إن الوضع الأمني في الساحل عرف زيادة في حدة الإرهاب بعد تدخل فرنسا عسكريا في 2013، في حين إمتنعت الجزائر عن المشاركة في هذا التدخل تماسكا بمبادئها الدستورية التي تمنعها من التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

و في النص التأسيسي للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الذي ينص على مبدأ عدم تدخل الجيش الوطني الشعبي خارج حدود الوطن ، فهذا الإختيار السياسي يبين تردد الجزائر للمشاركة في تعاون مجموعة الدول الخمسة للساحل، المعروفة ب G5 .

لأن مكافحة الإرهاب عند هذه الدول مساندة من طرف الإتحاد الأوروبي بقيادة فرنسا، يتوقف على التدخل، بينما ترى الجزائر أن الحل يكمن في المسار السلمي الدبلوماسي، فهي لم تمنع فكرة المشاركة في حل هذه الأزمة لكن بشرط أن تكون الجهود و المساعي سلمية مع العلم انها تساعد هذه الدول ماليا و لوجيستيكا للتصدي لظاهرة الإرهاب.

لإعتبارات جيوسياسية نجد الجزائر غير متحمسة لهذه الشراكة بسبب تزعمها من فرنسا، و التي بحكم الميراث الإستعماري تخلق نوعا من الحذر و التردد من طرف الجزائر، حيث هذه القوى الأوروبية و على رأسها فرنسا ستتدخل عسكريا في مجالها و محيط سيادتها كونها تشارك 6000 كلم مع دول الساحل و ذلك يشكل خطرا في التصور الجزائري .

لذا اقترحت الجزائر ان تكون المجموعة تحت وصاية الوحدة الإفريقية عبر مسار نواكشوط للتقليل من الدور المركزي لفرنسا.

إن الجزائر لا تطمح في تعزيز قوة مجموعة الدول الخمسة دون مقابل سياسي، كما لا تبالي للتفاهم الوضع و تورط فرنسا في الشريط الساحل الصحراوي، وهذا لاختلاف وجهات النظر بينهما فيما يخص طريقة الخوض في هذه الإشكالية، هذا ما يكشف العلاقات الغامضة و المتباينة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي .

وعلى ما سبق نجد أن بالرغم من الدور المهم والمحوري الذي تلعبه كل من الجزائر و الإتحاد الأوروبي (بقيادة فرنسا) في ملف مكافحة الإرهاب في المتوسط(الساحل) يتضح لنا أن الشراكة بين الطرفين غير متكافئة و لم تتجسد كليا في أرض الواقع.

السيناريوهات المستقبلية لظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي

ليس هناك مؤشرات تدل على زوال هذه التنظيمات على المدى القريب، نظرا للوضع الأمني المتردي الذي يعاني منها دول الساحل الإفريقي ، في ظل غياب استراتيجية واضحة لوقف تمدد هذه الجماعات ، أين يرى الخبراء المهتمون بشؤون إفريقيا بأن تشهد القارة السمراء خلال السنوات القادمة قدرة تنظيم القاعدة ومثيلاتها كتنظيم داعش على تحقيق تواجد قوي فيها، خصوصا أن الأخيرة بتواجدها البارز في ليبيا التي تعد من الدول الفاشلة في الوقت الحالي ،و التي تؤثر على الوضع الأمني في منطقة الساحل والقارة عامة.

أيضا حسب المراقبون بناء على معلومات رصدتها الجهات المعنية بمتابعة تنظيم القاعدة في المنطقة ، أن التنظيم يرغب في أن يكون له احتياطات استراتيجية في بعض الدول الإفريقية، حتى تستطيع كوادره أن تجد ملاجئ آمنة في دول تعاني من بعض الاضطرابات السياسية ، مما يمكن القاعدة من إخفاء قيادتها .

بناء على ذلك يمكن القول إن مستقبل التهديد الإرهابي في الساحل الإفريقي حيث نفترض السيناريوهات كالتالي:

أولاً: سيناريو إضعاف وتفكيك التنظيمات الإرهابية في الساحل الإفريقي :والنجاح في محاصرتها ثم القضاء عليها ، يقوم هذا السيناريو على احتمالية حصول تحولات جذرية وعميقة تؤدي إلى تحسين الأوضاع الأمنية من الخطر الإرهابي في الساحل الإفريقي ، أين هذا السيناريو مرتبط بمدى قدرة الدول المعنية بظاهرة الإرهاب في تعاملها مع الظاهرة ،

ومدى التوافق على الاستراتيجيات الإقليمية والدولية في التعامل مع الظاهرة ، حيث تستأصل البيئة المناسبة لانتشار التنظيمات الإرهابية في المنطقة ، أبرزها احلال التنمية في دول المنطقة، لمعالجة ظاهرة الفقر والبطالة في المجتمع ، والتوافق السياسي الشامل بين الأطراف دون الإقصاء، في ظل الديمقراطية التشاركية والحكم الرشيد في دول المنطقة ، وانهاء الصراعات والأزمات البيئية ، ومعالجة التغير المناخي في المنطقة التي تسبب المزيد من التصحر والجفاف والفقر ، مما يؤدي إلى النزوح والهجرة، وكذا الخروج من الدائرة التبعية للدول الكبرى . غير أن تحقيق هذه الشروط ليس واردا في الوقت الحالي، حيث الفشل والإخفاق وتعدد الأوضاع في بعض الدول في المنطقة يسهل من تمدد التنظيمات الإرهابية في المنطقة.

ثانياً: سيناريو استمرار التنظيمات والتهديد الإرهابي في الساحل الإفريقي: يفترض هذا السيناريو استمرار وتمدد تهديد الظاهرة الإرهابية وبقائها في المنطقة بواسطة التحالفات الإقليمية في الساحل الإفريقي لتتوسع ليشمل كل القارة .حسب هذا السيناريو تزايد التهديد والخطر الإرهابي ، بحيث تغيرت استراتيجية الشكل التنظيمي للجماعات الإرهابية ، من التنظيم الهرمي الذي يسهل القضاء على قادته وتركيبته العامة ، إلى تنظيم عنقودي، والذي ينقسم بدوره إلى الكثير من الخلايا الصغيرة يصعب القضاء عليها ، وكذا توزيعه اللامركزي للقيادة في أجزاء من المجموعة العنقودية. فمستقبل التنظيمات الإرهابية وعملياتها في الساحل الإفريقي قابل للانتشار والازدياد، مادام هنا الفقر المدقع والبطالة، والفساد، وعدم وجود عدالة في التوزيع، وانعدام التنمية والتعليم، في ظل الانتهاكات الصارخة التي تقوم به حكومات بعض الدول في الساحل تجاه مواطنيها ومعارضيه.

بالتالي هنا أمر لا يمكن تجاهله، هو أن البيئة في دول الساحل الإفريقي خ صبة لجذب الدول الكبرى والتنافس الدولي في المنطقة، نظرا لما تذر به من الثروات والموارد الطبيعية ، وتقاطع مصالح الدول المتنافسة ، حيث بعضها مستفيدة من استمرار النشاط الإرهابي في المنطقة ، والتدخلات الغربية ما هي إلا ادعاءات فقط ، فالدول الغربية خصوصا فرنسا والولايات المتحدة تعمل لمصالحها التي قد تكون مرتبطة باستمرار الإرهاب في الساحل لضمان استمرار سيطرتها على الموارد في المنطقة .مع استمرار عجز الدول المنطقة في التعامل مع مشكلاتها الداخلية، في ظل التبعية والديون التي تصاحبها .فإن كل هذه المؤشرات تعزز من فرضية استمرار الظاهرة الإرهاب في المنطقة.

من وجهة نظرنا، أن السيناريو الأقرب للواقع حول مستقبل الظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي نجد أن السيناريو الأقرب هو:

سيناريو إضعاف التنظيمات واستمرار التهديد الإرهابي في المنطقة :يعتبر هذا السيناريو هو الأقرب للواقع في الوقت الحالي، حيث إضعاف التنظيمات الإرهابية المتواجدة في المنطقة من خلال استمرار العمليات العسكرية المتبعة لمحاربة الجماعات الإرهابية، سواء تنظيم داعش في ليبيا، أو جماعة بوكو حرام في نيجيريا، والتعاون الإقليمي لمحاربة تنظيم القاعدة وحلفاؤها في الساحل، كل ذلك عوامل يؤدي إلى إضعاف هذه التنظيمات المتواجدة في المنطقة .غير أن الإضعاف لا يعني غياب التهديد من هذه التنظيمات، فالجماعات الإرهابية الهاربة سواء من الضربات أو الملاحقات، وعودة الأفراد المتطرفة إلى الوطن، أين يشكلون الخطر والتهديد القائم في أي لحظة .بما أن الدول في الساحل ليست بنفس المستوى الإمكانات الدفاعية، وبما أن

البنية الداخلية لمعظم الدول المنطقة لا تزال في حالة من الهشاشة في شتى المجالات، فإن خطر تصاعد التهديد من الجماعات الإرهابية لا تزال قائمة في منطقة الساحل الإفريقي من خلال النقاط التالية:

1- يمكن وصف بيئة الدولة في الساحل الإفريقي بأنها تتعدد فيها نقاط الضعف، سواء من حيث سوء الإدارة من قبل النخبة الحاكمة، وانعدام المشاركة السياسية، و انعدام الحوار السلمي بين مكونات المجتمع في الدولة وانعدام التسامح، إذ فشلت الدولة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، في ظل عجز الدولة عن إيجاد الحلول الناجحة في التعامل مع ظاهرة الإرهاب . ولهذا كل هذه المؤشرات تشير إلى استمرار التهديد الإرهابي في المنطقة.

2- على المستوى الإقليمي، في ظل ضعف دور المنظمات الإقليمية في إيجاد حلول لظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي، مثل الاتحاد الإفريقي، وضعف الأداء وفاعلية الدول المنطقة من حيث التنسيق والتعاون في إيجاد حلول تحد من تلك الظاهرة . نجد أن ظاهرة الإرهاب تستمر على المستوى الإقليمي في الوقت الراهن.

قائمة المراجع

- ✚ فتح الله ولعلو، الاقتصاد العربي و المجموعة الأوروبية، دار الحداثة للطباعة و التوزيع و النشر
لبنان-بيروت 1982
- ✚ هجيرة شيخ، اثار الشراكة الاوروجزائرية على الامن الغذائي في الجزائر، الملتقى الدولي التاسع
حول: في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف، يومي 13-14 نوفمبر
2014
- ✚ حليلة الساسي، دراسة تحليلية لواقع التعاون المالي في اطار الشراكة الاوروجزائرية، مذكرة ماستر
في العلوم القتصادية تخصص، مالية و نقود جامعة تبسة، الجزائر، 2016
- ✚ فيصل بهلولي، ، التجارة الخارجية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية و الانضمام إلى منظمة
التجارة العالمية، مجلة الباحث ، العدد 11 2 جامعة البليدة ، الجزائر
- ✚ تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تقويم أثر اتفاقية الشراكة العربية الأوربية على الزراعة
الأوربية، جامعة الدول العربية، الخرطوم أكتوبر 1999
- ✚ عزيزة بن سمينه،، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي و التنمية المتنقلة ،
مجلة الباحث ، العدد 09، 2001 جامعة بسكرة، الجزائر
- ✚ لخطر بشاره، أوروبا و الوطن العربي القرابه و الجوار ، دار دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،
لبنان، 1993.
- ✚ بن سونة العجال ،اتفاق الشراكة الاوروجزائرية واثاره على الاقتصاد الوطني، مذكرة
ماجستير، الجزائر، خميس مليانة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014
- ✚ - فاروق تشام ، أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار دراسة حالة الجزائر
، الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتجسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية
، جامعة فرحات عباس، سطيف ،الجزائر 8- 9 ماي 2004
- ✚ محمد سعد حقي توفيق ،علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي عشر 'عمان: دار وائل للنشر
و التوزيع، ط1، 2003
- ✚ محمد سعد حقي توفيق ،علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي عشر 'عمان: دار وائل للنشر
و التوزيع، ط1، 2003
- ✚ فيروز سلطاني ، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية و الدولية ، دراسة
حالة الجزائر و اتفاق الشراكة الأورو متوسطية ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص ، اقتصاد
دولي ، جامعة بسكرة ، الجزائر 2012-2013
- ✚ أمين البار، منير بسكري، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية، مكتبة الوفاء
القانونية، الاسكندرية، ط1، 2014
- ✚ تنص الفقرات 1 و 2 و 3 و 4 من المادة 11 من اتفاقية الشراكة على ما يلي " :يمكن للجزائر
اتخاذ تدابير استثنائية في شكل زيادة حقوق جمركية او استرجاعها لفترة محدودة خلافا لأحكام
المادة 09 لا يمكن تطبيق هذه التدابير إلا على الصناعات الفتية أو على بعض القطاعات التي
تخضع لإعادة الهيكلة أو تواجه صعوبات كبيرة، خاصة عندما يترتب عن هذه الأخيرة مشاكل

قائمة المراجع

اجتماعية خطيرة. لا يمكن للرسوم الجمركية المطبقة على المنتجات التي يكون منشؤها المجموعة عند استيرادها في الجزائر والمترتبة عن هذه التدابير ان تفوق % 25 حسب القيمة مع تفضيل المنتجات التي يكون منشؤها المجموعة، ولا يمكن أن تفوق القيمة الاجمالية لاستيراد المنتجات الخاضعة لهذه التدابير % 15 من مجمل الواردات من المجموعة والمتمثلة في المنتجات الصناعية خلال آخر سنة تتوفر فيها الاحصائيات.

✚ بن لخضر محمد، حقوق الانسان واتفاقيات الشراكة الأورو - متوسطية دراسة حالة الشراكة الأورو -جزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في القانون العام تخصص حقوق الانسان ، جامعة وهران، 2007-2008

✚ - شواشي فاطمة ، دور الشراكة الأورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية،مذكرة دكتوراه ' 2017

✚ علاوي محمد لحسن، اتفاقيات الشراكة الأورو -عربية :شراكة اقتصادية حقيقية...أم شراكة واردات، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة ورقلة ، العدد 16,2012

✚ جمال زايد، هلال أبو عين، الإرهاب وأحكام القانون الدولي،((د ب ن)، عالم الكتب الحديث، - 2007

✚ 2مسعد، عبد الرحمن - زيدان، الإرهاب في ضوء القانون الدولي العام،(القاهرة، دار الكتاب القانوني، 2009

✚ ياسين، طاهر الياسري، مكافحة الإرهاب في الاستراتيجية الأمريكية رؤية قانونية وتحليلية، (عمان، دار الثقافة، 2011 -

✚ 3ياسين، طاهر الياسري، مكافحة الإرهاب في الاستراتيجية الأمريكية رؤية قانونية وتحليلية، (عمان، دار الثقافة، 2011 -

✚ -بومدين، طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا واشكاليات،(الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، - 2011

✚ أبصير، أحمد طالب، " المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير علاقات دولية، فرع- استراتيجية ومستقبلات، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2010

✚ - آدم، بمبا، " صراع الهوية في إفريقيا التآرجح بين القبيلة والدولة"، مجلة القراءات الإفريقية، العدد 27 - (يناير-مارس 2016

✚ أحمد، وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث،(الإسكندرية،- دار الجامعية الجديدة للنشر، 2000

✚ كريم، مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء،(مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، - 2014)

✚ محمد، عبد المطلب خشن، تعريف الإرهاب الدولي بين الاعتبار السياسية والاعتبارات الموضوعية،(الاسكندرية، دار - الجامعة الجديدة، 2007

✚ العليم، الزيات، التنمية السياسية في علم الاجتماع السياسي البنية والأهداف، ج 2 (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2002

قائمة المراجع

- ✚ محمد سحنون أحمد . مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص :علاقات دولية واستراتيجية.(الإرهاب في الساحل الإفريقي :دراسة في المخاطر وسبل المكافحة(2016 - 2009) (2017
- ✚ جدو، فؤاد، " التحول الديمقراطي في النيجر"، محاضرة(أقيمت على طلبة أولى ماستر، تخصص العلاقات الدولية- واستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، 2016
- ✚ صبحي، قنصوة، " النفط والسياسة في دلتا النيجر ص ا ر ع لا ينتهي"، مجلة الق ا ر عات الإفريقية، العدد 11-، (يناير/مارس 2012)
- ✚ هاشم، نعمة فياض، نيجيريا دراسة في المكونات الاجتماعية الاقتصادية، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة - السياسات، 2016
- ✚ - ل و ا ر نس، عائدة عمورة، " التحديات الأمنية الصاعدة في المغرب العربي ومنطقة الساحل بعد الربيع العربي"، الكتاب السنوي- للبحر المتوسط :المتوسطي 2012 ، مجموعة مؤلفين، (الأردن، 2012
- ✚ عائدة، العزب موسي، جذور العنف في الغرب الإفريقي حالتا مالي ونيجيريا، (القاهرة، دار البشير للثقافة والعلوم، 2015 -)
- ✚ محمد بن عبد الله ، العميري، موقف الإسلام من الإرهاب، (الرياض، مركز الدراسات والبحوث، 2004
- ✚ عبد القادر، زهير النقوزي، المفهوم القانوني لجرائم الإرهاب الداخلي والدولي، (بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية 2008)
- ✚ رشدي، شحاتة أبو زيد، السياحة والإرهاب في ضوء أحكام الفقه الإسلامي، (الإسكندرية، دار الوفاء للطباعة والنشر 2008)
- ✚ سامي جاد، عبد الرحمن واصل، إرهاب الدولة في إطار القانون الدولي العام، (الإسكندرية، منشأة المعارف، 2003
- ✚ عبد الوهاب، الكيالي، وآخرون، موسوعة السياسية، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (د س ن)
- ✚ فرغلي، هارون، الإرهاب العولمي وانهيار الإمبراطورية الأمريكية، ((د ب - ن)، دار الوافي للنشر، 2006
- ✚ 2فتوح، أبو دهب هيكمل، التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014
- ✚ عمران، كربوسة، "الحركات الإسلامية واشكالية الإرهاب الدولي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013 ،
- ✚ 1عمراني، كربوسة، " ظاهرة الإسلاموفوبيا :المفهوم والآليات"، في دراسات دولية مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 44 ، (جوان 2016
- ✚ سعد عبد الل، المشوح، العوامل النفسية لواقع الظاهرة الإرهابية، (الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، 2007
- ✚ يوسف، كو ا ر ن، جريمة الإرهاب والمسئولية المترتبة عنها في القانون الجنائي الداخلي والدولي، ((د ب ن)، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007
- ✚ أدبية، محمد صالح، الجريمة المنظمة دراسة قانونية مقارنة، ((د ب ن)، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2009

قائمة المراجع

- قط، سمير، نظريات الأمن في العلاقات الدولية مفاهيم ومقاربات، (الجزائر دار علي بن زيد للطباعة والنشر، بسكرة، 2016)
- مدوني، علي، " قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها " أطروحة مقدمة لنيل شهادة- الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014
- علي، عبد الرحيم صالح، الإرهاب من وجهة نظر علم الاجتماع وعلم النفس، (عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013
- بشير عناد، مبار، " التعصب وعلاقته بالهوية الاجتماعية والمكانة الاجتماعية لدى العاطلين عن العمل"، مجلة الفتح، جامعة ديالي العراق، العدد 53، (أبريل 2013
- عزيرو سعاد، شرناعي، " البروفيل السيكولوجي للفرد الإرهابي"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد الثالث، (ديسمبر 2013
- عبد الل بن عبد العزيز، اليوسفي، الانساق الاجتماعية ودورها في مقاومة الإرهاب والتطرف، (الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006
- ابن سولة رشيدة حداد : السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل و الصحراء منه أحداث 11 سبتمبر 2001 الى يومنا هذا مذكرة مكملة لنيل شهادة الدرامات العليا المتخصصة ، فرع إستراتيجية جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية و الإعلام 2011
- حساني خالد " : مساهمة السياسة الجزائرية في محابة تمويل الإرهاب و تحديد الاطراق القانوني لمفهوم الإرهاب الدولي " ، مدخلة قدمت لمجلس الأمم بتاريخ : الثلاثاء 022 ماي 2015 ، مشورات مجلس الأمة . الجزائر
- ساحل مخلوف : دور المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب ، مدخلة خدمت لمجلس الأمة منشورات مجلس الأمة الجزائر . بتاريخ : الثلاثاء 02 ماي 2015
- خديجة بوريب : الدبلوماسية الأمنية في منطقة الساحل الافريقي : الواقع و الافاق المجلة العربية للعلوم السياسية . العدد 41-42، شتاء ، ربيع. 2014
- (- عيسى بورقبة : الدبلوماسية البرلمانية اسهاماتها في حل الخلاف العالمي و الوطني . مذكرة ماجيستار منشورة جامعة وهران كلية الحقوق و العلوم السياسية . السنة الجامعية 2014/2015
- فرا نسيس، فوكوياما، بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، تر :مجاب الإمام،- (الرياض، الكبيعان للنشر،) 2007 ،
- السيد علي، أبو فرحة،" مستقبل الدولة الإفريقية بين السطور العسكرية وجدوى الديموقراطية"، مجلة القراءات الإفريقية،- (لندن)، العدد 13، (يوليو 2012 ص5
- حمدي، عبد الرحمن، إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي مستقبل؟، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 2007)
- بومدين، طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا واشكاليات، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،- 2011)

قائمة المراجع

- أبصير، أحمد طالب، " المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير علاقات دولية، فرع- استراتيجيات ومستقبلات، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2010
- آدم، بمبا، " صراع الهوية في إفريقيا التآرجح بين القبيلة والدولة"، مجلة القراءات الإفريقية، العدد 27 - (يناير-مارس 2016)
- أحمد، وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، (الإسكندرية، - دار الجامعية الجديدة للنشر، 2000
- كريم، مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء، (مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، - 2014)
- العليم، الزيات، التنمية السياسية في علم الاجتماع السياسي البنية والأهداف، ج 2 (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2002
- محمد الأمين، بن عائشة، " الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي :بين الاستمرار والتغيير"، المجلة العربية للعلوم السياسية، (الجزائر، جامعة الجزائر 3، (د س ن))

قائمة المراجع باللغة الاجنبية

- + UNDP Support Framework for the Implementation of the United Nations Integrated Strategy for the Sahel. Towards sustainable and inclusive human development. At www.undp.org/content/dam/rba/.../Reports/RBA-sahel-strategy.pdf? (31.01.2017)
- + Laurent Bossard, Un Atlas du Sahara sahel: Géographie, Econiome, Insécurité Secrétariat du club du sahel de l'Afrique de l'Ouest/OCDE.P.1.
- + 2000. Dictionnaire de la Pensée stratégique ,Larousse, -François Gere
- + Katja Skjolberg and Brynjar Lia, FACTS AND FICTION IN THEORIES OF TERRORISM-An Expanded and Updated Review of the Literature on Causes of Terrorism.
- + Randy Borum, Psychology of Terrorism, Louis de la Parte Florida Mental Health Institute, University of South Florida, Department of Mental Health Law & Policy, 2004
- + 3-UNDP Support Framework for the Implementation of the United Nations Integrated Strategy for the Sahel. Towards sustainable and inclusive human development. At www.undp.org/content/dam/rba/.../Reports/RBA-sahel-strategy.pdf? (31.01.2017)
- + Bérangère Rouppert, **La Stratégie de l'UE pour le développement et la sécurité au Sahel 2011-2013 : Des efforts continus à pérenniser**, (Bruxelles: Note d'Analyse du GRIP17, avril 2014)
- + Myrto, "The eu strategy for the sahel : a new turn in eu external action ?", (january 2013)
- + Daniel Fiott, Hans Hoebeke, "THE CRESIS WHERE DO EUROPEANE AND AFRICAN PERPRESTIVE MEETS" , POLITY DRIEF, N 2 (match 2013)

قائمة المراجع الالكترونية

✚ جاد الكريم الجباعي، كتاب المغرب العربي و ماقو الشراكة مع الاتحاد الاوروبي

www.aqlamonline.com/archives/no12/mdini_bookreview.html

✚ مفاوضات عقد الشراكة الجزائرية الأوروبية ، الاثنين 23 ماي ، 2004 مندى العلوم الاقتصادية ، إدارة

الأعمال، جامعة البويرة، الجزائر، على الموقع <http://cubouira.3oloum.org> تاريخ الاطلاع :

19.03.2016

✚ www.politics-dz.com/community/thirds تصفح الموقع: 2018/04/02

✚ منظمة سويسرية بين بترول وفقراء تشاد- (إبريل) 2004 ، على الرابط التالي :

www.swissinfo.ch/are/392738 (02.03.2017)

✚ 1-Libya: Weapons Proliferation and Regional Stability in the Sahel

[https://www.fairobserver.com/region/middle_east_north_africa/weapons-](https://www.fairobserver.com/region/middle_east_north_africa/weapons-proliferation-libya-threatens-stability-sahel-northwest-africa/)

[proliferation-libya-threatens-stability-sahel-northwest-africa/](https://www.fairobserver.com/region/middle_east_north_africa/weapons-proliferation-libya-threatens-stability-sahel-northwest-africa/) (08.03.2017)

✚ لحسين، الشيخ العلوي، " منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي"، (مركز الجزيرة للدراسات،-

2015) على الرابط التالي:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/08/201583193522703203.html>

(19.12.2016)

✚ Libya S 2012 Security Council United Nations Report.p.10

[http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BF9B-6D27-4E9C-](http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/Libya%20S%202012%2042.pdf)

[8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/Libya%20S%202012%2042.pdf](http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/Libya%20S%202012%2042.pdf) (08.03.2017)

✚ عبيد، إمجين، انتشار السلاح الليبي والتحديات الأمنية في إفريقيا، (مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر .)

على الرابط التالي :

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/10/2014102161119511573.html>

(08.03.2017)

✚ الإفريقية حول مكافحة الإرهاب، على الرابط التالي www.panapress.com/12-293835-12 :

(14.12.2016)

✚ جميل، حزام يحي، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي العام، دراسات يمنية، ص ص . 26.27 . على الرابط

التالي http://ycsr.org/derasat_yemenia/issue_93/mafhoom.pdf (18.12.2016) :

عادل، زقاغ" إعادة صياغة مفهوم الأمن برنامج البحث عن الامن المجتمعي "على ال ا ربط التالي :-

(25.11.2016) www.geocities.com

زكريا حسن، "الأمن القومي"، على الرابط التالي (17.10.2014) :

<http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2000/11/article2>

الزوارء، "الإرهاب تعريفه نظرياته وأشكاله"، على الرابط التالي

file:///C:/Users/client/Desktop: - (22.11.2016)

Isis Recruitment and the Frustrated Achiver،-Omer Taspinar

(31.01.2017) <http://m.huffpost.com/us/entry/6912460?>

جزائرس : وثيقة حول التجربة الكبيرة و الواسعة التي اكتسبتها الجزائر في مكافحتها للتطرف العنيفة

الإرهاب . أنظر لذلك على الرابط التالي 05/06/2017 <https://www.djasairess.com>

عربي بومدين، فوزية قاسي، "المقاربة الأمنية الج ا زئية في منطقة الساحل الإفريقي :نحو تفعيل مبدأ

الدبلوماسية الإنسانية"،- دراسات، المستقبل العربي، ص . 139 .على الرابط التالي:

(11.02.2017) <http://www.caus.org.lb/Home/down.php?articleID=5974>

www .un .org 12/ 04/2014 ، " security council in presidential statement on sahel"

الفهرس

1	المقدمة
6	الفصل الاول:المسار التاريخي للشراكة الاوروجزائرية.....
6	المبحث الاول:تاريخ العلاقات الاوروبية الجزائرية
6	المطلب الاول :طبيعة العلاقات الاوروبية الجزائرية
10	المطلب الثاني :خطوات إبرام الشراكة الوروجزائرية.....
19	المبحث الثاني:الشراكة الاوروجزائرية
19	المطلب الاول: مضمون الشراكة الأوروجزائرية.....
22	المطلب الثاني :أهداف عقد اتفاق الشراكة الاوروجزائرية.....
25	خلاصة الفصل
26	الفصل الثاني :الإرهاب الدولي في المتوسط
26	المبحث الاول:مفهوم الإرهاب الدولي
26	المطلب الاول:تعريف الإرهاب الدولي
31	المطلب الثاني:تطور و تصنيف ظاهرة الإرهاب
35	المطلب الثالث:الإرهاب و المفاهيم المتداخلة
39	المبحث الثاني :المقاربات النظرية المفسرة للإرهاب

39	المطلب الاول:المقاربة الامنية.....
41	المطلب الثاني:نظرية الحرمان النسبي.....
43	المطلب الثالث : المقاربة لنفسية و الاجتماعية.....
47	المبحث الثالث :اليات محاربة الارهاب لكل من الجزائر و الاتحاد الأوروبي
47	المطلب الاول: اليات الجزائر
54	المطلب الثاني :الاستراتيجيات الأوروبية للامن و الدفاع
57	خلاصة الفصل
58	الفصل الثالث:دراسة حالة :الساحل الافريقي
58	المبحث الاول:الحركات السببية لنساة ظاهرة الارهاب في الساحل الافريقي
58	المطلب الاول:ازمة بناء الدولة في الساحل الافريقي.....
63	المطلب الثاني:الثروة و ضعف التنمية في الساحل الافريقي
70	المبحث الثاني:خارطة التنظيمات الارهابية في الساحل الافريقي
70	المطلب الاول :القاعدة و حلفاءها في الساحل الافريقي
78	المطلب الثاني:جماعة بوكو حرام في نيجيريا
84	المبحث الثالث:دور الجزائر و الاتحاد الاوروبي في الساحل الافريقي
84	المطلب الاول: دور الجزائر في المنطقة.....

المطلب الثاني:مركزات الاستراتيجية الأوروبية للأمن و التنمية في الساحل الإفريقي 89

المطلب الثالث : المبادرات الاوروبية لمحاربة الإرهاب في الساحل الإفريقي..... 92

خلاصة الفصل 96

الخاتمة 97

قائمة المراجع